



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
قسم اللغة العربية

التوجيه النحوي في قراءة عيسى بن عمر (ت149هـ)

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية - جامعة كربلاء، وهي من متطلبات نيل
شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، لغة القرآن وآدابها / النحو

كُتبت بواسطة

مسلم جواد كاظم

بإشراف

أ. د. عباس علي إسماعيل

ذو الحجة/1443هـ

تموز/2022م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿حم (1) تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ (2) كِتَابٌ

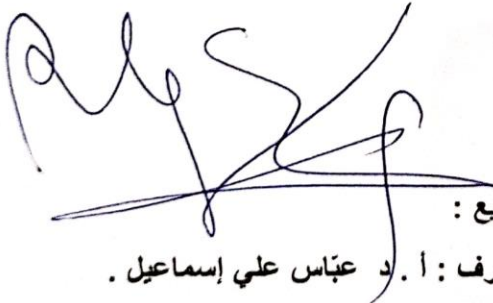
فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (3)﴾

[سورة فُصِّلَتْ ، الآيات : 1-3]

صدق الله العليّ العظيم

ترشيح الرسالة للطبع

نظرًا لإنجاز فصول ومباحث الرسالة الموسومة بـ (التوجيه النحوي في قراءة عيسى بن عمر ت ١٤٩ هـ) لطالب الماجستير (مسلم جواد كاظم طاهر) فأني أرشحها للطبع .



التوقيع :

المشرف : أ. د. عباس علي إسماعيل .

مكان العمل : كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء .

التاريخ :

إقرار المشرف

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (التوجيه النحوي في قراءة عيسى بن عمر (ت 149 هـ)) التي
قدمها الطالب (مسلم جواد كاظم طاهر) قد تم إعدادها تحت إشرافي في جامعة كربلاء / كلية العلوم
الإسلامية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في لغة القرآن وأدائها .



التوقيع:

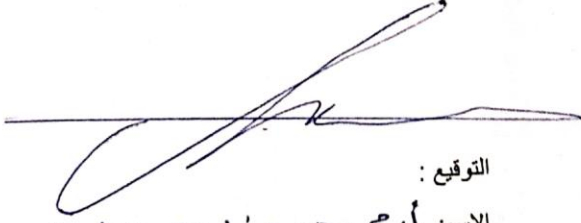
المرتبة العلمية: أستاذ

الإسم: د. عباس علي الساملي

مكان العمل: كلية العلوم الإسلامية - جامعة
كربلاء

التاريخ:

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.



التوقيع:

الاسم: أ.م.د. هادي حسين هادي

التاريخ:

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ **(التوجيه النحوي في قراءة عيسى بن عمر ت ١٤٩هـ)** التي قدّمها الطالب (مسلم جواد كاظم)، وناقشناه في محتوياتها ، وفي ما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول بتقدير (جيد جدًا عالٍ) لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، لغة القرآن وآدابها / النحو.

 الإمضاء:

الاسم : أ.د. صادق فوزي دبّاس

عضو اللجنة

التاريخ : ٢٠٢٢/٦/٣

 الإمضاء:

الاسم : أ.م.د. نوال كمال حسين

عضو اللجنة

التاريخ : ٢٠٢٢/٦/٣

 الإمضاء:

الاسم : أ.د. منذر إبراهيم حسين الحلبي

رئيس اللجنة

التاريخ : ٢٠٢٢/٦/٣

 الإمضاء:

الاسم : أ.د. عباس علي إسماعيل

عضو اللجنة (المشرف)

التاريخ : ٢٠٢٢/٦/٣

صدقت من مجلس كلية العلوم الإسلامية- جامعة كربلاء.

 الإمضاء:

الاسم : أ.د. ضرغام كريم الموسوي

عميد كلية العلوم الإسلامية وكالة

التاريخ : ٢٠٢٢/٦/٣

إِهْدَاءً

إِلَى

- هادي البشريّة ومنقذها من الشرك والضلال نبينا
محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).

- مَنْ يَدُورُ مَعَهُ الْحَقُّ حَيْثُ يُدْورُ سَيِّدِيٌّ وَمَوْلَايِ
الإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام).

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر و عرفان

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ."

وفي بداية كلمتي لا بد لي من ان أتوجه اولاً بالشكر لله عزّ وجلّ الذي وفقني للوصول الى هذه المرحلة العلمية ، ومهد لي الطريق لأن أكون بينكم اليوم لأناقش رسالتي في الماجستير.

كما اني اود ان اتقدم الى الاستاذ الدكتور عباس علي اسماعيل المشرف على رسالتي بكل كلمات الشكر والعرفان التي تعد قليلة تقديراً لخدمته الرائعة والمساعدة التي قدمها لي خلال الفترات السابقة ، فعطاؤك لا يقدر بثمن بالنسبة لنا ، واتمنى لك التوفيق في مساعيك المستقبلية ، وجزاك الله عنا خيرا .

كما اود ان اتقدم بالشكر والعرفان الى كافة العاملين في المؤسسات العلمية ممن قدموا يد العون والمساعدة للباحثين ونخص منهم كافة العاملين بمكتبة الروضة الحيدرية .

واخيرا نحمد الله على ما انعم علينا من الصحة والقدرة على مواصلة العمل لا كمال ما بدأنا برعايته وحفظه .

الباحث

الخلاصة

لقد سعيث في هذه الرسالة إلى دراسة التوجيه النحوي في قراءة عيسى بن عمر ت 149هـ ، وتتكون هذه الدراسة من مقدمة ، وثلاثة فصول ، تتلوها خاتمة .

وخصّصت الفصل الأول لدراسة الأسماء في قراءة عيسى بن عمر ؛ فدرست فيه الأسماء المرفوعة ، والأسماء المنصوبة ، والأسماء المجرورة في قراءته.

وجعلت الفصل الثاني بعنوان قراءة الأفعال ، تحدّثت فيه عن الأفعال الماضية ، والأفعال المضارعة في هذه القراءة.

وعني الفصل الثالث بدراسة (الأدوات) في قراءة عيسى ، تحدّثت فيه عن طريقته في قراءة (إنّ) مكسورة الهمزة ، و(أنّ) مفتوحة الهمزة ، و(أنّ) بين التخفيف والتشديد ، فضلاً عن طريقته في قراءة (لام) الأمر ، و(لات) ، و(لا) نافية ، و(لکن) ، (لما) ، وهمزة الاستفهام وحرف الشرط ، وطريقة تعامله مع ألف (ما) الاستفهامية حين يدخل عليها حرف الجرّ .

وختمت الدراسة بالنتائج التي توصلت إليها ، ثم تلتها قائمة من الكتب التي أفادت البحث وأغنّته ، فتوزعت تلك الكتب بين كتب التفسير ، وكتب القراءات ، وكتب معاني القرآن وإعرابه وغريبه ، فضلاً عن كتب النحو القديمة ، والدراسات الحديثة التي استعان بها الباحث ، ومن هذه الدراسات بعض الأطاريح والرسائل الجامعية .

وقد اتّخذت من المنهج الوصفي التعليلي إجراءً منهجياً ، أتوكأ عليه في هذه الدراسة ؛ إذ لا غنى للباحث عنه ، إذا ما أراد لبحثه أن تتحقّق فيه سمات البحث اللغوي الناضج من دقة وعلميّة وموضوعية .

ويقوم المنهج التدويني لهذه الدراسة على تتبع قراءة عيسى بن عمر ، واستقراءها في كتب القراءات ، وكتب الاحتجاج للقراءات ، وكتب التفسير ، وجمعها ، لتكون عينات المدوّنة، ثم حصر ماله صلةً بالنحو . وبعد جمع تلك القراءات التي تشكل مادة البحث جاءت مرحلة تفحصها وإطالة النظر فيها ، ثم تصنيفها وترتيبها ، وأخيراً توزيعها على فصول بحسب موضوعات النحو ، متناولاً إيّاها بالتخريج والتحليل بعد مقابلتها بالقراءة المشهورة ، وتوجيه كلّ منها محاولاً الاستفادة من جهود القدماء وأقوالهم وآرائهم .

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	شكر وعرافان
د	الخلاصة
4 - 1	المقدمة
88 - 6	الفصل الأول: قراءة الأسماء
38 - 7	أولاً : ما قرأه مرفوعاً
3 - 2	1- قراءة الاسم بالرفع على الابتداء بدلاً من نصبه على الاشتغال.
4 - 3	2- قراءة الاسم بالرفع على الابتداء بدلاً من نصبه على أنه توكيد معنوي.
6 - 4	3- قراءة الاسم بالرفع على أنه اسم كان بدلاً من نصبه على أنه خبر.
8 - 6	4- قراءة الاسم بالرفع على أنه اسم ليس بدلاً من النصب على أنه خبر ليس .
9 - 8	5- قراءة الاسم بالرفع على الخبر بدلاً من نصبه على أنه خبر كان .
10 - 9	6- قراءة الاسم بالرفع على أنه خبر لمبتدأ بدلاً من نصبه على المفعولية المطلقة.
13 - 11	7- قراءة الاسم بالرفع على الخبر بدلاً من نصبه على الظرفية .
16 - 14	8- قراءة الاسم بالرفع على الخبر بدلاً من نصبه على الحال .
18 - 16	9- قراءة الاسم بالرفع على الخبر بدلاً من نصبه على آراء عدّة .
18	10- قراءة الاسم بالرفع على الخبر بدلاً من الخفض على الإضافة .
21 - 19	11- قراءة الاسم بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف بدلاً من نصبه على البديل.
22 - 21	12- قراءة الاسم بالرفع على أنه فاعل بدلاً من نصبه على أنه مفعول به.
24 - 22	13- قراءة الاسم بالرفع على الفاعلية بدلاً من كونه منصوباً على التمييز.
25 - 24	14- قراءة الاسم بالرفع على أنه صفة بدلاً من الجرّ على الإضافة .
27 - 25	15. القراءة بالرفع عطفاً على ما قبله بدلاً من نصبه على المدح .
29 - 27	16- قراءة الاسم بالرفع عطفاً على الضمير أو إنه مبتدأ محذوف الخبر بدلاً من

	النصب عطفاً على الاسم قبله .
30 - 29	17- قراءة الاسم بالرفع عطفاً على الموضع أو على الابتداء بدلاً من العطف على اللفظ المخفوض قبله .
37 - 30	ثانياً : ما قرأه منصوباً
32 - 31	1-قراءة اسم الإشارة بالنصب على أنه اسم إنّ بدلاً من رفعه على أنه مبتدأ .
32	2-قراءة الاسم بالفتح بلا تنوين على أنه اسم (لا) النافية للجنس بدلاً من الرفع على الابتداء أو اسم (لا) العاملة عمل ليس .
33 - 32	3-قراءة الاسم بالنصب على أنه مفعول به بدلاً من رفعه على أنه مبتدأ .
34 - 33	4-قراءة الاسم بالنصب على أنه مفعول به بدلاً من رفعه على أنه خبر .
35 - 34	5-قراءة الاسم بالنصب على أنه مفعول به بدلاً من رفعه على الفاعلية .
36 - 35	6-قراءة الاسم بالنصب على أنه مفعول به بدلاً من رفعه على أنه نائب فاعل .
38 - 36	7-قراءة الاسم بالنصب على أنه مفعول به بدلاً من إسكانه .
39 - 38	8-قراءة الاسم بالنصب على أنه مفعول به ، أو مفعول مطلق بدلاً من رفعه على أنه خبر .
40 - 39	9-القراءة بنصب ما بعد اسم الفاعل على المفعولية بدلاً من جرّه على أنه مضاف إليه .
42 - 41	10-قراءة الاسم بالنصب على إضمار فعل بدلاً من جرّه على أنه معطوف .
43 - 42	11-قراءة الحروف المتقطعة على أنها أسماء منصوبة بفعل مقدر بدلاً من كونها حروفاً لا محل لها من الإعراب .
45 - 43	12-قراءة الاسم بالنصب على الازم، أو الحال بدلاً من رفعه على أنه خبر .
47 - 45	13-قراءة الاسم بالنصب على المدح بدلاً من جرّه على أنه صفة .
54 - 47	14-قراءة الاسم بالنصب على الاشتغال بدلاً من الرفع على أنه مبتدأ .
57 - 54	15-قراءة الاسم بالنصب على الظرفية بدلاً من رفعه على أنه خبر .
58 - 57	16-قراءة الاسم بالنصب على الظرفية بدلاً من رفعه على أنه بدل .
59 - 58	17-قراءة الاسم بالنصب على المصدر بدلاً من رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف .
66 - 59	18-قراءة الاسم بالنصب على الحال بدلاً من رفعه على أنه خبر أو نعت .
69 - 66	19-قراءة الاسم بالنصب على الاستثناء بدلاً من الرفع على أنه بدل .
70 - 69	20-قراءة الاسم بالنصب تأكيداً لاسم (إنّ) بدلاً من الرفع على الابتداء .

76 - 70	21-قراءة الاسم بالنصب عطفاً على اسم (أنّ) بدلاً من رفعه على موضع اسم (أنّ) قبل تمام الخبر أو على أنّه مبتدأ.
88 - 83	ثالثاً : ما قرأه مجروراً
77 - 76	1- قراءة الاسم بإضافته إلى ما بعده بدلاً من تنوينه ، ونصب ما بعده.
79 - 78	2- قراءة الاسم الواقع نعتاً بالجرّ بدلاً من رفعه .
80 - 79	3- قراءة الاسم المعطوف بالخفض بدلاً من النصب .
81-80	4- صرف الاسم المجرور الذي آخره ألف تأنيث ممدودة.
150 - 89	الفصل الثاني : قراءة الأفعال
112 - 90	أولاً : قراءة الأفعال الماضية
86 - 83	1-قراءة الفعل الماضي بصيغة المبني للمجهول بدلاً من صيغة المبني للمعلوم.
89 - 86	2-قراءة الفعل الماضي بصيغة المبني للمعلوم بدلاً من صيغة المبني للمجهول .
91 - 89	3-قراءة الفعل الماضي من غير اتصاله بضمير النصب .
95 - 91	4-القراءة بجعل الفعل لازماً بدلاً من استعماله متعدّياً .
97 - 95	5-القراءة بصيغة الفعل الماضي بدلاً من صيغة اسم الفاعل.
99 - 97	6-القراءة بجعل فاعل فعل الذم اسماً ظاهراً بدلاً من استعماله ضميراً مستتراً.
100 - 99	7-قراءة الفعل الماضي على الخبر لا على التعجب .
101 - 100	8-قراءة الفعل الماضي بإسناده إلى الضمير المفرد بدلاً من إسناده إلى ضمير التثنية.
102 - 101	9-القراءة بصيغة الفعل الماضي بدلاً من صيغة المصدر .
103 - 102	10-قراءة فعل الشرط مضارعاً ، وفعل جواب الشرط ماضياً.
104 - 103	11-القراءة بإسناد الفعل الماضي إلى الفاعل المفرد بدلاً من إسناده إلى الجمع.
150 - 113	ثانياً: قراءة الأفعال المضارعة
114 - 104	1-قراءة الفعل المضارع بتاء الخطاب بدلاً من ياء الغيبة.
117 - 114	2-قراءة الفعل المضارع بياء الغيبة بدلاً من تاء الخطاب .
118	3-قراءة الفعل المضارع بياء الغيبة بدلاً من نون العظمة.
119 - 118	4-قراءة الفعل المضارع بنون العظمة بدلاً من تاء الخطاب .
121 - 120	5-القراءة بإسناد الفعل المضارع إلى الضمير المفرد بدلاً من إسناده إلى ضمير الجمع
125 - 121	6-قراءة الفعل المضارع بالتاء على التأنيث بدلاً من قراءته بالياء على التذكير .
126 - 125	7-قراءة الفعل بصيغة المضارع المشتق من الرباعي بدلاً من قراءته مشتقاً من فعل خماسي .

130 - 126	8-قراءة الفعل المضارع بالبناء للمفعول بدلاً من قراءته على البناء للفاعل.
134 - 130	9-قراءة الفعل المضارع بالبناء للفاعل بدلاً من قراءته بالبناء للمفعول .
136 - 134	10-قراءة الفعل المضارع بالرفع على الخبر بدلاً من نصبه على العطف.
140 - 136	11-قراءة الفعل المضارع بالنصب بدلاً من رفعه.
141 - 140	12-قراءة الفعل المضارع بالجزم بدلاً من نصبه .
141	13-قراءة الفعل المضارع المجزوم مشتقاً من الثلاثي بدلاً من قراءته مشتقاً من الرباعي .
210 - 151	الفصل الثالث : قراءة الأدوات
162 - 143	1-القراءة بكسر همزة (إن) المشددة بدلاً من فتحها.
170 - 162	2-القراءة بفتح همزة (إن) بدلاً من كسرها .
172 - 170	3-القراءة فتح همزة (إن) بدلاً من كسرها .
176 - 172	4-القراءة بتخفيف (أن) بدلاً من تشديدها.
178 - 176	5-القراءة بتثديد النون في (لكن) بدلاً من تخفيفها .
183 - 178	6-القراءة بكسر لام الأمر بعد الواو بدلاً من إسكانها .
187 - 183	7-القراءة باستعمال (لآت) حرف جرّ .
192 - 187	8-القراءة ب (لا) النافية للجنس بدلاً من رفع ما بعدها.
195 - 192	9-القراءة بتثديد الميم في (لما) بدلاً من تخفيفها .
197 - 195	10-القراءة باسم الاستفهام منصوباً على الظرفية بدلاً من همزة الاستفهام وحرف الشرط الجازم.
199 - 197	11-القراءة بإدخال حرف الجر على (ما) الاستفهامية وعدم حذف ألفها.
215 - 211	الخاتمة
236 - 216	روافد البحث

المقدمة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الواهب أسباب الرشد، الرؤوف بعباده، المنعم عليهم بالهداية إلى البرّ والإحسان، والصلاة والسلام على رسوله الكريم ، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أما بعد :

فإنّ الأمم تتفاضل فيما تتفاضل في اللغة ، وتحوز الاحترام الأمة التي تُعلي من شأن لغتها ، فيدل ذلك على نقاء أرومتها ، وعلى رقيها في سُلّم التحضّر . وإذا كان الحال كذلك ، فكيف يكون الأمر إذا كانت تلك اللغة هي اللغة العربية ؟ التي نالت من التكريم ما لا يقل عن تكريم الإنسان ذاته ، فهي حاملة كتاب الله ، ثم إنّ الالتفات إلى تراثنا واستيعابه ، ثم تقديمه في ثوب قشيب من دون إقصاء الحقائق التي وصلت إليها الدراسات والمناهج الحديثة أمر لا بدّ منه ، إذا ما أردنا إيلاء لغتنا حقّها ومستحقّها من البحث والدراسة .

وفي القرآن بقراءاته المختلفة التفسير المقنع لكثير من الظواهر اللغويّة ذات الصلّة بالعربية ومستوياتها ، ومن هنا كان القرآن الكريم نبعاً صافياً ، ومنبثاً طرياً ترعى فيه اللغة بنيتها المركّبة ونظامها المعقد .

وكما يسهم القرآن الكريم بقراءته المختلفة في وعي واقع اللغة العربية ، تسهم هذه الأخيرة بلهجاتها في تفسير وفهم كثيراً من الحقائق المتّصلة بالقرآن وأوجه أدائه ، فكانت معيناً لا ينضب في تفسير آيات الذكر الحكيم ، وفهم دلالات ألفاظه ، واستنباط أحكامه بالاستعانة بالمخزون من ألفاظها وتراكيبها وأساليبها وسننها وأشعارها وأمثالها .

إنّ تعدّد طرق أداء ألفاظ القرآن وتراكيبه في إطار ما يعرف بالقراءات القرآنية : متواترها وأحاديها وشاذّها ، قد أوجد حركة لغويّة نشيطة ، جعلت ديدنها تخريج تلك القراءات وتوجيهها والاحتجاج لها ، تتوكأ على المستوى الصوتي تارة ، وعلى المستوى الصرفي تارة أخرى ، وعلى المستوى النحوي ثالثة ، وعلى المستوى الدلالي في المرة الرابعة .

ومعنى ذلك أنّ أهمية القراءات القرآنيّة لا تقتصر على الجانب الديني فحسب ، بل تتعداه إلى جوانب اللغة بمستوياتها المختلفة، ومن ثم تبوّأت أهمية كبيرة في حقل الدراسات اللغويّة ؛ إذ مدّت تلك الدراسات بمادة علميّة قيّمة ؛ ذلك لأنّ تعدد القراءات واختلافها تصاحبها عناية بالظواهر اللغويّة : الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة ، ويكفي دليلاً على ذلك أنّها تسجل كثيراً من الظواهر اللهجيّة والصوتيّة التي كانت سائدة في الجزيرة العربية قبل نزول القرآن .

وأمام هذا الغنى الذي تزخر به القراءات ، أردت أن ينصب جهدي على قراءة من القراءات الشاذة ، فانتبّع كيف تؤدي مخالفتها القراءة المشهورة ، أو التي عليها العامة إلى

بروز ظواهر لسانية ، لها وثيق الصلة بالمستوى النحوي ، محاولاً تفسيرها وفق معطيات
الدرس اللغوي وقواعده وأسسها العلمية .

ومن هنا اقترح علي الأستاذ الدكتور عباس علي إسماعيل دراسة (التوجيه النحوي في
قراءة عيسى بن عمر المتوفى 149هـ)؛ ذلك لأن الدراسة التي قام بها الدكتور صباح السالم
(رحمه الله) ، الموسومة بـ(عيسى بن عمر نحوه من خلال قراءته) قبل ثمان وأربعين سنة
كانت أكثر فصولها تتحدث عن حياة عيسى بن عمر ، وثقافته ، وأثاره ، وشيوخه ، وتلامذته ،
ونشأة القراءات والقراءات الشاذة وأحكامها ، وموقف اللغويين منها، ثم ذكر نصوصاً قرآنية
ذكرت كتب التفسير والقراءات القرآنية أن عيسى قد قرأ بها، من غير أن يحلها أو يعلق
عليها ، وبعدها درس بعض الظواهر الصوتية التي تتصل بقراءته ، مثل تحريك عين الاسم
الثلاثي الساكن الوسط ، وتضعيف الفعل بالتشديد ، وأثر اللهجات العربية ، مثل : لهجتي
تميم ، وهذيل في قراءة عيسى بن عمر ، وخصص الفصل الخامس من هذه الدراسة للكلام
عن نحو عيسى من خلال قراءته.

وفي هذا الفصل ، مثل لبعض الألفاظ التي قرأها عيسى بن عمر بالنصب ، وتكلم فيه عن
بعض الأدوات في قراءته ، وختم كلامه في هذا الفصل ببيان نحو عيسى الذي لم يرد في
قراءته. ويبدو أن الدراسات في ذلك الوقت كانت بهذا الشكل ، وفي مرحلة التأصيل
والتأسيس.

وعيسى بن عمر (ت149هـ) هو أبو عمر الثقفي النحوي البصري ، معلم النحو . عرض
القرآن على عبد الله بن أبي إسحاق ، وعاصم الجحدري، والحسن ، وروى عن ابن كثير،
وابن محيصة ، له اختيار في القراءات على قياس العربية تخالف قراءة العامة [ينظر
غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري : 1 / 540].

وكان ثقة فصيحاً عالمًا بالعربية والنحو والقراءة ، شافه الأعراب ، وأخذ عنهم ، وله
كتابان في النحو، أحدهما : الإكمال ، والآخر: الجامع لم يصل إلينا، وهما فيما يبدو محاولة
أولية لتحليل كلام العرب بعد جمعه ، وقد بنى قوانينه النحوية في كتابيه على الكثير المطرد.
[ينظر التفكير العلمي في النحو العربي ، لحسن خميس الملخي : 83]، ومن شيوخه : يحيى
بن يعمر العدواني ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وأبو عمرو بن العلاء. [ينظر
عيسى بن عمر نحوه من خلال قراءته: 21 ، 25].

ولم يصل إلينا من نتاجه اللغوي إلا آراء له متناثرة في الكتب العربية القديمة؛ إذ لا يمرّ
الباحث على كتاب قديم في النحو أو التفسير أو إعراب القرآن أو معاني القرآن إلا ويجد
لعيسى ذكرًا ورأيًا في مجال النحو أو اللغة.

وقد اتخذت من المنهج الوصفي التعليلي إجراءً منهجيًا ، أتوكأ عليه في هذه الدراسة ؛ إذ
لا غنى للباحث عنه ، إذا ما أراد لبحثه أن تتحقق فيه سمات البحث اللغوي الناضج من دقة
وعلمية وموضوعية .

ويقوم المنهج التدويني لهذه الدراسة على تتبع قراءة عيسى بن عمر ، واستقرائها في
كتب القراءات ، وكتب الاحتجاج للقراءات ، وكتب التفسير، وجمعها ، لتكون عينات

المدوّنة، ثم حصر ماله صلّة بالنحو . وبعد جمع تلك القراءات التي تشكل مادة البحث جاءت مرحلة تفحصها وإطالة النظر فيها ، ثم تصنيفها وترتيبها ، وأخيراً توزيعها على فصول بحسب موضوعات النحو ، متناولاً إيّاها بالتخريج والتحليل بعد مقابلتها بالقراءة المشهورة ، وتوجيه كلّ منها محاولاً الإفادة من جهود القدماء وأقوالهم وآرائهم .

وقد حاولت ربط تلك القراءات وتعدّدها بتغيير الدلالة ، أو بقاء تلك الدلالة على حالها . وقد اقتضى منهج البحث أن تتكون هذه الرسالة من مقدمة ، وثلاثة فصول ، تتلوها خاتمة .

وخصّصت الفصل الأول لدراسة الأسماء في قراءة عيسى بن عمر ؛ فدرست فيه الأسماء المرفوعة ، والأسماء المنصوبة ، والأسماء المجرورة في قراءته .

وجعلت الفصل الثاني بعنوان قراءة الأفعال ، تحدّثت فيه عن الأفعال الماضية ، والأفعال المضارعة في هذه القراءة .

وعني الفصل الثالث بدراسة (الأدوات) في قراءة عيسى ، تحدّثت فيه عن طريقتيه في قراءة (إنّ) مكسورة الهمزة ، و(أنّ) مفتوحة الهمزة ، و(أنّ) بين التخفيف والتشديد ، فضلاً عن طريقتيه في قراءة (لام) الأمر ، و(لات) ، و(لا) نافية ، و(لكنّ) ، (لما) ، وهمزة الاستفهام وحرف الشرط ، وطريقة تعامله مع ألف (ما) الاستفهامية حين يدخل عليها حرف الجرّ .

وختمت الدراسة بالنتائج التي توصلت إليها ، ثم تلتها قائمة من الكتب التي أفادت البحث وأغنّته ، فتوزعت تلك الكتب بين كتب التفسير ، وكتب القراءات ، وكتب معاني القرآن وإعرابه وغريبه ، فضلاً عن كتب النحو القديمة ، والدراسات الحديثة التي استعان بها الباحث ، ومن هذه الدراسات بعض الأطاريح والرسائل الجامعية .

وإذا كان قد بقي للباحث من شيء في مقدّمة هذا العمل ، فإنّ واجب العرفان يحتم عليّ أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى شخص أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبّاس علي إسماعيل على ما شملني وبحثي من عناية ورعاية ؛ فجزاه الله تعالى عني وعن العلم وأهله أعظم الجزاء وأوفره .

وكذلك أتوجّه بالشكر إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية ، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة كربلاء ، على ما شملوني به من رعاية وتعليم ، وأشكر كذلك السيد عميد الكلية الأستاذ الدكتور ضرغام الموسوي ، ومعاونته العلمي الأستاذ الدكتور مسلم الأسدي ، والسيد رئيس قسم اللغة العربية الأستاذ المساعد الدكتور صفاء حسين لطيف ؛ لتعاونهم مع طلاب الدراسات العليا . والشكر موصول إلى الأخ والصدّيق الأستاذ زاهد حميد الذي قام بطبع بعض صحائف هذه الرسالة، ولم يبخل علي بما عنده من مصادر، وكذلك أشكر شعبة الدراسات العليا في الكلية ؛ لتعاونهم معي

والباحث بعد هذا يسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل من هذه الدراسة شيئاً نافعاً للمعنيين بالعربية، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.



الفصل الأول

قراءة الأسماء

- ما قرأه مرفوعاً

- ما قرأه منصوباً

- ما قرأه مجروراً

الفصل الأول

قراءة الأسماء

جعل النحويون الاسم القسم الأول من أقسام الكلمة⁽¹⁾ ، وللاسم عند النحويين تعريفات كثيرة ، لعلّ أهمها بيانهم أنّ الاسم كلمة تدلّ على معنى كائن في نفسها غير مقترنة بزمن معين⁽²⁾ ، ويمكن دراسة الأسماء في قراءة عيسى بن عمر على الشكل الآتي :

أولاً : ما قرأه مرفوعاً :

المرفوعات : " ما اشتمل على علم الفاعلية"⁽³⁾ ، وهي لوازم الجملة ، والعمدة فيها ؛ إذ لا تخلو منها أي جملة ، وما عداها يُسمى فضلة⁽⁴⁾ .

والمرفوعات باب واسع في العربية : المبتدأ وخبره ، واسم كان ، واسم الأحرف المشبهة بـ (ليس) ، واسم كاد وأخواتها ، وخبر إنّ وأخواتها ، وخبر لا النافية للجنس ، والفاعل ونائبه ، والتابع المرفوع ، فضلاً على الفعل المضارع الذي لم تدخل عليه أداة النصب ، ولا أداة الجزم⁽⁵⁾ .

وثمة أسماء قرأها عيسى بن عمر بالرفع على أنّها مبتدأ ، أو اسم لأحد الأفعال الناقصة ، أو خبر أو فاعل أو صفة ، أو معطوفة على ما قبلها ، وجاءت بحسب رسم المصحف بالنصب ، وبعضها جاءت بالجرّ ، ويمكن دراستها على النحو الآتي :

(1) ينظر : الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي : 41 ، المسائل البغداديات ، لأبي علي الفارسي : 101

(2) ينظر : شرح كتاب الحدود في النحو ، للفاكهي : 92 .

(3) الكافية في علم النحو ، لابن الحاجب : 14

(4) ينظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : 200/1

(5) ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك : 156/1 ، جامع الدروس العربية : 325

1- قراءة الاسم بالرفع على الابتداء بدلاً من نصبه على الاشتغال :

قرأ عيسى بن عمر (والأرض) بالرفع على الابتداء في قوله تعالى ((وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا)) [النازعات : 30] ، وقرأ جمهور القراء (والأرض) بالنصب ، وذلك على إضمار فعل يفسره ما بعده⁽¹⁾ ، ومعنى ((والأرض بعد ذلك دحاها)) أي : بسطها . وشارك عيسى بن عمر في قراءة (الأرض) بالرفع الحسن البصري ، وعمرو بن ميمون وأبو حيوة ، وعمرو بن عبيد وابن أبي عجلة وأبو السمّال⁽²⁾ .

والقراءة بالرفع والنصب كلتاها جائز ، والمختار عند البصريين النصب⁽³⁾ . وذكر الفراء أنّ " النصب والرفع سواء فيه ، والنصب أكثر في قراءة القراء ، وهو مثل قوله تعالى : ((وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ)) [يس : 39] ، وله نظائر كثيرة في القرآن"⁽⁴⁾ .

ورأى الزجاج أنّ النصب " أجود ؛ لأنك تعطف بفعل على فعل أحسن ، فيكون على معنى بناها"⁽⁵⁾ .

ووصف ابن جني قراءة (الأرض) بالرفع بأنها ليست قراءة " مخالفة المعنى لمعنى قراءة العامة : بعد ذلك ؛ لأنه ليس المعنى ... أنّ الأرض نُحِيَّتْ مع خلق السموات والأرض وفي وقته ، وإنما اجتماعهما في الخلق ، لا أنّ زمان الفعلين واحد"⁽⁶⁾ ، وبين أنّ ذلك

(1) ينظر : مختصر في شواذ القرآن : 168 ، البحر المحيط : 415/8 ، فتح القدير : 503/5 .

(2) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي : 22 / 59-60 ، البحر المحيط : 8 / 415 .

(3) ينظر : شرح التصريح : 1 / 442 ، شرح الاشموني : 190/1 .

(4) معاني القرآن : 233/3 .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 280 / 5 .

(6) المحتسب : 351/2 .

كقولك: " فلانٌ كريمٌ ، فيقول السامع : وهو مع ذلك شجاعٌ ، أي: قد اجتمع له الوصفان ، وليس غرضه فيه ترتيب الزمان"⁽¹⁾ .

2- قراءة الاسم بالرفع على الابتداء بدلاً من نصبه على أنه توكيد معنوي :

قرأ عيسى بن عمر (كلُّهُ) بضم اللام على أنه مبتدأ ، في قوله تعالى ((إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ)) [آل عمران : 154] ، وعلى هذه القراءة تكون جملة (كلُّهُ لِلَّهِ) خبر إنَّ ، وقرأ الجمهور (كلُّهُ) بالنصب تأكيداً للفظ (الأمر) ، وهو عند الأخفش الأوسط بدلاً منه⁽²⁾ .

وقال الطبري : " والقراءة التي هي عندنا النصب في (الكلّ) لإجماع أكثر القراء عليه من غير أن تكون القراءة خطأ في معنى أو عربية ، ولو كانت القراءة بالرفع في ذلك مستفيضة في القراءة لكانت سواء عندي القراءة بأيّ ذلك قُرئ ؛ لاتفاق معاني ذلك بأيّ وَجْهَيْهِ قُرئ"⁽³⁾ .

ورجّح ابن عطية قراءة الجمهور ؛ " لأنّ التأكيد أمْلَكُ بلفظة (كُلّ)"⁽⁴⁾ . وذكر أبو حيان أنّ لا ترجيح بين القراءتين : لأنّ عليها قراءة متواترة " والابتداء بـ (كُلّ) كثير في لسان العرب"⁽⁵⁾ .

وبين الأخفش الأوسط أنّ (كلّ) إذا رفعت "تكون اسماً ، وإن كانت صفة نُصِبَتْ ، وإن شئتَ نُصِبَتْ على البدل؛ لأنّك لو قلت: (إنّ الأمرَ بَعْضُهُ لزيدٍ) ، جاز على البدل،

(1) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(2) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 1 : 413 ، مشكل أعراب القرآن : 164/1 ، مفاتيح الغيب : 49/9 ، البحر المحيط : 95/3 .

(3) تفسير الطبري : 168/6

(4) المحرر الوجيز : 394-395/2 .

(5) البحر المحيط : 96/3

والصفة لا تكون في بعض ... وتقول (إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) على التوكيد أجود ، وبه نقراً⁽¹⁾.

وحجّة من نصب (كُلُّه) أنّها بمنزلة (أجمعين) و (جُمع) في أنّه للإحاطة والعموم ، فكما أنّه لو قال : (إِنَّ الْأَمْرَ أَجْمَعُ) ، لم يكن إلّا النصب ، كذلك إذا قال : (كُلُّه) ؛ لأنّه بمنزلة (أجمعين) ، وحجّة من رفع (كُلُّه) ، وابتدائه به أنّه وإن كان في أكثر الأمر في نحو قوله تعالى ((وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا)) [مريم : 95] ، فابتدأ به في الآية ، ولم يجره على ما قبله ؛ لأنّ قبله كلاماً قد بنى عليه ، فأشبهه بذلك ما يكون جارياً على ما قبله ، وإن خالفه في الإعراب⁽²⁾ ، وإلى هذا أشار الطوسي ، إذ وجّه رفع (كُلِّ) على الابتداء ، كما قال : ((وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنُزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ)) [النمل : 87] ، وعلى هذا يكون (لله) خبره ؛ لأنّه لما وقع الأمر في الجواب أدت صورته في الاسم ، ثم جاءت الفائدة في الخبر ، ولأنّه نقيض بعض ، فكما يجوز الرفع في (بعض) يجوز في (كُلِّ) نحو قولهم: إِنَّ الْأَمْرَ بَعْضُهُ لَزِيدٍ ، ووجّه النصب على أنّه تأكيد للأمر⁽³⁾ . وشارك عيسى بن عمر في قراءة (كُلُّه) بالرفع على الابتداء أبو عمرو بن العلاء⁽⁴⁾.

3- قراءة الاسم بالرفع على أنّه اسم كان بدلاً من نصبه على أنّه خبر كان :

قرأ عيسى بن عمر الثقفي : (لم تكن فتنتهم) بتأنيث الفعل ، ورفع ما بعده على أنّه اسم تكن ، و (إلا أن قالوا) خبرها⁽⁵⁾ ، وذلك في قوله تعالى : ((ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتِنْتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ)) [الأنعام : 23] .

(1) معاني القرآن : 236/1-237 .

(2) الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي : 312/2

(3) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : 23/3 .

(4) ينظر : المحرر الوجيز : 394/2 .

(5) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس : 61 / 2 .

وقرأ خلف عن عُبَيْدٍ عن شبل عن ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر ، وأبو جعفر ، واليزيدي ، والشنبوذي (لم تكن فتنَّهم) بتأنيث الفعل ، ونصب (فتنَّهم) على أنه خبر مُقَدَّم و (إلا أن قالوا) هو اسم (تكن) المؤخر (1) .

وبين أبو حيان أن القراءة الأشهر هي قراءة (ثم لم يكن فتنَّهم) بالياء وبالنصب ، لأن (أن) مع بعدها أُجريت في التعريف مجرى المضمر ، وقد ذكروا أنه إذا اجتمع الأعراف ومادونه في التعريف أن الأشهر جعل الأعراف هو الاسم ، وما دونه هو الخبر (2) ، ولذلك أجمعت السبعة على ذلك في قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ)) [الأعراف : 82] ، وقبل أبو حيان رجح الطبري هذه القراءة (3) .

وشارك عيسى بن عمر في هذه القراءة ابن كثير وابن عامر وحفص ، ومن قرأها كذلك جعل الفتنة اسم كان ، والخبر (إلا أن قالوا) ؛ لأن (أن) مع الفعل في تقدير المصدر ، والمعنى : ثم لم تكن فتنَّهم إلا قولهم ، ومن قرأ (ثم لم تكن) بالتاء ، ونصب (فتنَّهم) جعل (الفتنة) خبرًا ، والاسم (إلا أن قالوا) ، وتقدير الكلام : ثم لم تكن فتنَّهم إلا قولهم (4) .

وإنما أنت اسم (تكن) مع أن الاسم بعده مذكر ؛ " لأنَّ الفعل لما جاء ملاصقًا للفتنة أنت لتأنيثها ، وإنما جاز ذلك ؛ لأنَّ الفتنة في القول ، والقول هو الفتنة ، فجاز أن يحلَّ محلّه ، ولا يؤثر في الخبر إلا فيما كان الأول بعينه ، نحو : (كان زيدٌ أخاك) ، فالخبر هو

(1) ينظر: البحر المحيط : 99/4 ، معجم القراءات القرآنية : للدكتور عبد اللطيف الخطيب : 404/2 .

(2) ينظر: البحر المحيط : 99/4 .

(3) ينظر: تفسير الطبري : 190/9 .

(4) ينظر: إعراب القرآن ، للنحاس : 61 / 2 ، حجة القراءات : لأبي زرعة عبد الرحمن : 244 .

الاسم ، فكذلك الفتنة هي القول . وجواب آخر ، وهو أنّ المصدر قد يقدر مؤنثاً ومذكراً ، التقدير : ثم لم تكن فتنتهم إلا مقاتلتهم ، والاسم مؤنث⁽¹⁾ .

4- قراءة الاسم بالرفع على أنه اسم ليس بدلاً من النصب على أنه خبر ليس :

قرأ عيسى بن عمر (ليس البرّ) بالرفع على أنه اسم ليس ، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (تَوَلَّوْا) هو الخبر ، والتقدير : ليس البرّ توليتكم ، وذلك في قوله تعالى ((لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)) [البقرة : 177] ، وقرأ جمهور القراء (ليس البرّ) بالنصب ، وهو خبر مقدم ، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (تولوا) محلّه الرفع على أنه اسم مؤخر ، أي : ليس البرّ توليتكم⁽²⁾ .

وذكر القرطبي قراءتي النصب والرفع ، ووجه قراءة النصب بأنّ ليس من أخوات كان ، ويمكن أن يقع بعدها اسمان معرفتان ، والمتكلم مخير في جعل أيهما الاسم وأيهما الخبر ، فلما وقع بعد ليس (البرّ) نصبه ، وجعل (أن تولوا) اسم ليس ، ولاسيما أنّ جعل المصدر اسماً أولى ؛ لأنه لا يكون نكرة ، والبرّ قد يكون نكرة ، وكذلك أجاز قراءة الرفع ، ومن هنا وصف القراءتان بأنهما حسنتان⁽³⁾ .

ووجه مكّي بن أبي طالب قراءة الرفع بأنّ اسم (ليس) كالفعل ، ورتبة الفاعل أن يلي الفعل ، " فلما ولي (البرّ) الفعل ليس رُفِعَ ، ولو نصب (البرّ) لوجب أن يكون الكلام غير رتبته ، وأن ينوي بـ (البرّ) التأخير ، فيكون الكلام على رتبته ، التي أتت به التلاوة ، أولى من أن يحدث فيه ما يحتاج معه إلى التقديم والتأخير ، والنصب قوي في (البرّ) من باب التعريف"⁽⁴⁾ .

(1) حجة القراءات ، لابن زرعة : 243 .

(2) ينظر الكشف عن وجوه القراءات : 1 / 281 ، البحر المحيط : 3 / 2 .

(3) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 3 / 53-54 .

(4) الكشف عن وجوه القراءات : 1 / 281 .

وقال ابو علي الفارسي : " كلا المذهبين حسنٌ ؛ لأنّ كلّ واحد من الاسمين اسم ليس وخبرها معرفة ، فإذا اجتمعا في التعريف تكافأ في كون أحدهما اسمًا والآخر خبرًا ، كما تتكافأ النكرتان" (1) .

وبيّن الشيخ الطوسي أنّ القراءة بالرفع "أجود ، وأقوى ؛ لأنّه اسم (ليس) مقدم قبل الخبر لفائدة في الخبر ، ولأنّه قرأ (ليس البرُّ بأن) ذكره الفراء" (2) .

وجاء في مفاتيح الغيب : " وكلا القراءتين حسن ؛ لأنّ اسم (ليس) وخبرها إذا اجتمعا في التعريف ، استويا في كون كلّ واحد منهما اسمًا ، والآخر خبرًا ، وحجّة من رفع (البرُّ) أنّ اسم (ليس) مشبه بالفاعل ، وخبرها بالمفعول ، والفاعل بأن يلي الفعل أولى من المفعول ، ومن نصب (البرُّ) ذهب إلى أنّ بعض النحويين قال (أنّ) مع صلتها أولى أن تكون اسم (ليس) ؛ لشبهها بالمضمر في أنّها لا توصف كما لا يوصف المضمر ، والاختيار رفع البرُّ ؛ لأنّه روى عن ابن مسعود أنّه قرأ (ليس البرُّ بأن) ، والباء تدخل في خبر ليس" (3) .

وذكر أبو حيان أنّ قراءة الجمهور "أولى من وجه، وهو أنّ توسط خبر ليس بينهما وبين اسمها قليل، وهو محجوج بهذه القراءة المتواترة ، وبورود ذلك في كلام العرب" (4) .

وفي تقديم أخبار كان وأخواتها عليهنّ ، ذكر النحويون أنّ كان وأخواتها في تقديم أخبارها عليها ، على أربعة أقسام (5) :

(1) الحجة في علل القراءات : 102/2 .

(2) التبيان في تفسير القرآن : 99/2 .

(3) مفاتيح الغيب : للرازي ، 39/5 .

(4) البحر المحيط : 4 / 2 .

(5) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 87/2-88 ، الأشباه والنظائر في النحو : 120/3 ..

- أ- قسم لا يتقدم خبرها عليها باتفاق ، وهو مادام .
- ب- وقسم يتقدم عند الجمهور إلا المبرّد ، وذلك ليس .
- ج- وقسم لا يتقدم خبرها عند الجمهور إلا ابن كيسان ، وهي مازال ، ما أنفك ، وما فتى ، وما برح .
- د- وقسم يتقدم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض وهي كان وبقية أفعال الباب .

5- قراءة الاسم بالرفع على الخبر بدلاً من نصبه على أنه خبر (كان) :

قرأ عيسى بن عمر الثقفي (تصديق ، وتفصيل) بالرفع فيهما على أنّ (تصديق) خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ولكن هو تصديق ، في قوله تعالى : ((وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ)) [يونس : 37] ، وكانت قراءة الجمهور (تصديق ، وتفصيل) بالنصب فيهما⁽¹⁾ ، وخرّج الكسائي والفراء ومحمد سعدان (ت 231 هـ) والزجاج قراءة النصب على أنّها خبر كان مضمرة ، أي : ولكن كان هو ، أي القرآن تصديق⁽²⁾ .

ورأى الفراء أنّه : " ولو رفعت التصديق كان صواباً ، كما تقول : ما كان هذا قائماً ولكن قاعداً ... " (3) .

وقال الزجاج : " وقرئ ولكن تصديق الذي بين يديه ، فمن نصب فإنّ المعنى : ولكن كان تصديق الذي بين يديه ، ومن رفع فعلى : ولكن تصديق الذي هو بين يديه " (4) .

ونذكر الزجاج في موضع آخر من كتابه أنّ نصب تصديق "على معنى ما كان حديثاً يُفترى ، ولكن تصديق ، فمن قرأ هكذا رفع الباقي المعطوف على (تصديق) ، ويكون

(1) ينظر : حاشية الشهاب : 50/5 ، الدرّ المصون : 202/6 .

(2) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس : 255/2 ، الدرّ المصون : 202/6 ، أثر الشواهد الاستعمالية في توجيه القراءات ، لساجدة الزغاليل : 101

(3) معاني القرآن : 465/1

(4) معاني القرآن وإعرابه : 20/3 .

مرتفعاً على معنى : ولكن تصديق الذي بين يديه ، ويكون وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون نسقاً عليه ، وهذا لم تثبت بقراءته رواية صحيحة ، وإن كان جائزاً في العربية لا اختلاف بين النحويين في أنه جيد بالغ ، فلا تقرأن به ، ولا تخالف الإجماع بمذاهب النحويين⁽¹⁾ .

وبين ابن جني أن المعنى : "ولكن هو تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء ، وهدى ورحمة ، فحذف المبتدأ وبقي الخبر ، ويجوز على هذا الرفع في قوله تعالى ((مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا)) [الأحزاب : 40] ، أي ولكن هو رسول الله⁽²⁾ ، وقال مكي : " ... ويجوز الرفع على تقدير : ولكن هو تصديق ، ولم يقرأ به أحد⁽³⁾ .

ونكر القرطبي أنه يجوز الرفع في (تصديق) بمعنى : ولكن هو تصديق ، أو بمعنى : ولكن تصديق النبي الذي بين يدي القرآن ، وهو محمد (صلى الله عليه واله) ؛ لأنهم شاهدوه قبل أن يسمعوا منه القرآن⁽⁴⁾ .

6- قراءة الاسم بالرفع على أنه خبر لمبتدأ بدلاً من نصبه على المفعولية المطلقة :

قرأ عيسى بن عمر (قال الحق) بالألف ورفع اللام في قوله تعالى ((ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ)) [مريم : 34] ، وقرأ زيد بن علي ، وابن عامر ، وعاصم ، وحزمة ، وابن أبي إسحاق ، والحسن ، ويعقوب (قول الحق) ينصب اللام وانتصابه على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة ، أي : هذا الإخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق

(1) المصدر نفسه : 133/3 .

(2) المحتسب : 350/1 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 439/1 .

(4) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 503/10 .

، ليس منسوباً لغيرها ، وقيل هو حال من عيسى ، أو على تقدير : أعني قول الحق ، وقرأ الجمهور (قول الحق) برفع اللام⁽¹⁾ .

وذكر الطبري أنّ قراءة عامة قرّاء الحجاز والعراق (قول الحق) برفع القول ، وجعلوه في إعرابه تابعاً لعيسى ، كالنعت له ، وليس الأمر في إعرابه عندي على ما قاله الذين زعموا أنّه رفع على النعت لعيسى ، إلا أن يكون معنى القول الكلمة ... فيصح حينئذ أن يكون نعتاً لعيسى ، وإلا رفعه عندي بمضمر ، وهو : هذا قول الحق على الابتداء ، وذلك أنّ الخبر قد تناهى عن قصة عيسى وأمه عند قوله : (ذلك عيسى بن مريم) ، ثم ابتدئ الخبر بأنّ الحق فيما تمترى الأمم من أمر عيسى ، هو هذا القول الذي أخبر الله به عنه عبادة دون غيره⁽²⁾ .

وبين أنّ القراءة بالألف واللام (قال الحق) هي بمعنى قول الحق ، مثل العاب والعيب ، والذام والذيم ، ورأى أنّ الصواب هي القراءة بالرفع وبالواو هكذا (قول الحق) لإجماع الحجّة من القراءة عليه⁽³⁾ .

وجاء في تفسير الجامع لأحكام القرآن (قول الحق) هو مصدر ، أي : أقول قول الحق ؛ لأنّ ما قبله يدلّ عليه ، وقيل مدح ، وقيل إغراء ، وقرأ عبد الله : (قال الحق) ، وقرأ الحسن (قول الحق) بضم القاف ، وكذلك ((وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ)) [الأنعام : 73] ، والقول والقال والثول بمعنى واحد⁽⁴⁾ .

7- قراءة الاسم بالرفع على الخبر بدلاً من نصبه على الظرفية :

(1) ينظر : البحر المحيط : 6 / 177 ، معجم القراءات القرآنية ، للدكتور عبد اللطيف الخطيب : 364/5-365 .

(2) تفسير الطبري : 15 / 536 .

(3) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(4) الجامع لأحكام القرآن : 13 : 45 .

قرأ عيسى بن عمر لفظ (يَوْمَ) بالرفع ، أي : هو يَوْمٌ ، في قوله تعالى ((يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ)) [الانفطار : 19] ، وقرأ الجمهور (يَوْمَ) بالفتح على الظرف⁽¹⁾ .

وقال الفراء : " اجتمع القراء على نصب (يَوْمَ) ، والرفع جائز لو فُرئ به ، زعم الكسائي أنّ العرب تؤثر الرفع إذا أضافوا اليوم إلى يفعل ، وتفعل ... ، فيقولون : هذا يومٌ تفعلُ ذلك"⁽²⁾ .

ووصف الطبري قراءة الرفع بأنها القراءة الأفصح من غيرها ، فقال : " قرأ بعض قرّاء البصرة بضمّ (يومٌ) ورفع رداً على اليوم الأول ، والرفع فيه أفصح في كلام العرب"⁽³⁾ .

وقال الزمخشري : " ومن رفع فعلى البدل من يوم القيامة ، أو على هو يوم لا تملك ، ومن نصب فبإضمار (يدانون) ؛ لأنّ الدين بدل عليه ، أو بإضمار (انكر) ، ويجوز أن يفتح لإضافته إلى غير متمكن ، وهو في محل رفع"⁽⁴⁾ .

وذكر أبو حيان الأندلسي أنّ الفتحة في كلمة (يوم) هي حركة إعراب ، وعند الكوفيين يجوز أن تكون حركة بناء ، وهو على التقديرين في موضع رفع خبر المحذوف ، تقديره : (الجزاء يومٌ لا تملك) ، " أو في موضع نصب على الظرف ، أي : يدانون يوم لا تملك ، أو على أنّه مفعول به ، أي : انكر يوم تملك ، ويجوز على رأي من يجيز بناءه أن يكون في موضع رفع خبر المبتدأ محذوف ، تقديره : هو يوم لا تملك نفس لنفسٍ شيئاً"⁽⁵⁾ .

وقد وجّه بعضهم قراءة (يوم) بالرفع على أنّه صفة لقوله (يومٌ الدين) ، وأجاز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف لما قال : (وما أدراك ما يومٌ الدين) ، قال : (يومٌ لا تملك نفس

(1) ينظر : البحر المحيط : 428/8 .

(2) معاني القرآن : 245/3 .

(3) تفسير الطبري : 184 / 24 .

(4) الكشف : 332/6 .

(5) البحر المحيط : 429/8 .

لنفس) ، وقرأ الباقون : بالنصب ، على معنى : هذه الاشياء المذكورة تكون (يومٌ لا تملك نفسٌ لنفسٍ شيئاً)⁽¹⁾ .

وقيل : إنّ (يوم) إذا أُضيف إلى فعل مضارع رفع ، وإذا أُضيف إلى فعل ماضٍ نصب ، نحو قولهم : يومٌ يفعلُ ويومٌ فعلٌ ، فمن رفع جعله خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره هو يوم ، ومن نصب فعلى أن يكون الخبر على الجزاء ، فكأنّه قال : الجزاء يوم لا تملك نفس⁽²⁾ .

ويجوز رفعه على البديل من (يومُ الدّين) قبله ، أي : يومُ الدين يومٌ لا تملك ، وقرأ الباقون بالنصب على الظرف لـ (الدين) ، وهو الجزاء ، أي : في يومٍ لا تملكُ ، فهو خبر للجزاء المضمّر ؛ لأنّه مصدر ، وظروف الزمان تكون أخباراً للمصادر ، تقول : القتالُ اليومُ ، والخروجُ يومُ الجمعةِ ، ويجوز أن يكون تقدير النصب في (يوم) على أنّه مرفوع في المعنى ، كالقراءة الأولى ، لكن لما جرى النصب فيه في أكثر الكلام ترك منصوباً في موضع الرفع ، ويجوز نصبه عند البصريين على البديل من (يوم الدين) الأول⁽³⁾ .

وقرأ الباقون بفتحة على أنّها فتحة إعراب بتقدير : أعني أو انكر ، فيكون مفعولاً ، أو على أنّها فتحة بناء لإضافته إلى جملة على رأي الكوفيين ، قال الشوكاني : "يجوز أن يكون في موضع رفع إلا أنّه مبني على الفتح لإضافته إلى قوله (لا تملكُ) ، وما أُضيف إلى غير المتمكن فقد يبني على الفتح ، وإن كان في موضع رفع ، وهذا الذي ذكره إنّما يجوز عند الخليل وسيبويه ، إذا كانت الإضافة إلى الفعل الماضي ، وأمّا الفعل المستقبل فلا يجوز عندهما"⁽⁴⁾ .

والخلاصة أنّ في لفظ (اليوم) قراءتين : الرفع والنصب ، أمّا الرفع ففيه وجهان ، أحدهما: على البديل من يوم الدين ، والثاني : أن يكون بإضمار هو ، فيكون المعنى : هو

(1) ينظر : حجة القراءات : 753 .

(2) ينظر : التبيان في تفسير القرآن ، للطوسي : 293 / 10 .

(3) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات : 264 / 2 .

(4) فتح القدير : 528/5 .

يومٌ لا تملكُ ، وأما النصب ففيه وجوه ، أحدهما : بإضمار يدانون ؛ لأنّ الدين بدل عنه ، وثانيهما : بإضمار اذكروا ، وثالثهما : يجوز أن يكون في موضع رفع إلاّ أنّه يبقى على الفتح لإضافته إلى قوله (لا تملك) ، وما أضيف إلى غير المتمكن قد يبني على الفتح ، وإن كان في موضع رفع أو جرّ ، والبناء على الفتح إنّما يجوز عند الخليل وسيبويه ، إذا كانت الإضافة إلى الفعل الماضي ، نحو قولك : على حين عاتبت ، أمّا مع الفعل المستقبل ، فلا يجوز البناء عندهم ، ويجوز ذلك في قول الكوفيين . كما في قوله تعالى ((قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)) [المائدة: 119] ، والوجه الرابع : هو أنّ اليوم لما جرّ في أكثر الأمر ظرفاً ترك على حالة الأكثرية ، والدليل عليه إجماع القراء والعرب في قوله (منهم الصالحون ومنهم دون ذلك) ولا يرفع ذلك أحد ، ومما يقوي النصب قوله تعالى ((وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ، يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ)) [القارعة : 3-4] ، وقوله تعالى ((يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ ، يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ)) [الذاريات : 12-13] ، فالنصب في (يوم لا تملك) مثل هذا⁽¹⁾ .

8- قراءة الاسم بالرفع على الخبر بدلاً من نصبه على الحال :

قرأ عيسى بن عمر (لاهيةً) بالرفع على أنّه خبر ثانٍ لـ (هم) في الآية السابقة ، وخبره الأول (يلعبون) في قوله تعالى ((لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ)) [الأنبياء : 3] ، وقرأ جمهور النحويين (لاهيةً) بالنصب على الحال من الضمير في (يلعبون)⁽²⁾ في قوله تعالى ((مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ)) [الأنبياء : 2] .

وقد أجاز الكسائي قراءة (لاهيةً) بالرفع ، بمعنى : قلوبُهُمْ لاهيةً⁽³⁾ ، وذكر الفراء أنّ قوله (لاهيةً قلوبُهُمْ) منصوب على العطف على قوله (وهم يلعبون) ، أو منصوب على

(1) ينظر : مفاتيح الغيب : 87 / 31 .

(2) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 63 / 3 ، الجامع لأحكام القرآن : 174 / 14 .

(3) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس : 63 / 3 .

أنّه مخرج من الاسم المضمر الذي في يلعبون ، وأجاز رفع لاهية ، فقال " ولو رفعت (لاهية) تتبعها يلعبون كان صواباً ، كما تقول عبد الله يلهو ولاعبٌ ... وُرُفِعَ أيضاً على الاستئناف لا بالرد على يلعبون" (1) .

وبيّن الزمخشري أنّ في قوله تعالى (وهم يلعبون لاهيةً قلوبهم) حالين مترادفين أو متداخلين " ومن قرأ : (لاهية) بالرفع فالحال واحدة ؛ لأنّ (لاهية قلوبهم) خبر بعد خبر لقوله : وهم " (2) ، وكذا قال أبو حيان (3) . وذكر العكبري أنّ (لاهية) يقرأ بالرفع على أنّه خبرُ المبتدأ الذي هو (قلوبهم) ، أي : قلوبهم لاهيةً (4) .

وقرأ عيسى بن عمر (خاويةً) بالرفع في قوله تعالى ((فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)) [النمل : 52] ، على أنّها خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هي خاويةً ، أو خبر عن (تلك) ، و (بيوتهم) بدل ، أو على أنّه خبر ثانٍ ، وقرأ جمهور القراء (خاويةً) بالنصب على الحال ، والعامل اسم الإشارة (تلك) (5) .

وقال الزجاج : " أكثر القرآن نصب خاوية على الحال ، والمعنى : فانظر إلى بيوتهم خاويةً بما ظلموا" (6) . وذكر أبو جعفر النحاس أنّ قراءة (خاوية) بالرفع على إضمار مبتدأ، أي : هي خاويةً ، أو تكون بدلاً من بيوتهم (7) .

وقال الزمخشري : " خاوية حال عمل فيها ما دلّ عليه تلك ، وقرأ عيسى بن عمر : خاويةً بالرفع على خبر المبتدأ المحذوف" (8) .

(1) معاني القرآن : 198/2 .

(2) الكشف : 126/4 .

(3) ينظر : البحر المحيط : 275/6 .

(4) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : 102/2 .

(5) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 152/2 ، فتح القدير ، للشوكاني : 190/4 .

(6) معاني القرآن وإعرابه : 125/4 .

(7) ينظر إعراب القرآن : 216/3 .

(8) الكشف : 462/4 .

وبيّن أبو البركات الأنباري أنّ (خاوية) منصوبة على الحال من بيوتهم ، والعامل فيها ما في تلك من معنى الإشارة ، والتقدير : أشيرُ إليها خاويةً ، وذكر أنّ قراءة الرفع تتحمل خمسة أوجه ، هي : أن تكون (بيوتكم) بدلاً من تلك ، وخاوية : خبر للبيوت ، أو أن تكون (خاوية) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هي خاويةٌ ، أو أن تكون (خاوية) بدلاً من البيوت، أو أن تجعل (بيوتهم) عطف بيان على (تلك) ، وخاوية : خبر تلك⁽¹⁾.

ويدخل في هذا الباب قراءة عيسى بن عمر (أمتكم أمةً واحدةً) بالرفع في هذه الأسماء الثلاثة في قوله تعالى ((إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)) [الأنبياء :92] ، وقد خرّجت هذه القراءة على النحو الآتي⁽²⁾ :

- 1- أنّ أمتكم أمةً واحدةً خبران .
- 2- أو أمتكم خبر ، وما بعده بدل منه ، بدل نكرة من معرفة .
- 3- أو خبر مبتدأ محذوف ، أي : هي أمةً واحدةً ، وأمتكم : خبر إنّ .

وقرأ جمهور القراء (أمتكم) بالرفع على أنه خبر إنّ ، وأمةً بالنصب على الحال ، وقيل : بدلٌ من هذه⁽³⁾ .

وبيّن الطبري أنّ (أمةً) الثانية قد نصبت على القطع ، وبهذه القراءة قرأ الأمصار ، وهو الصواب عندنا ؛ لأنّ (أمةً) الثانية نكرةٌ ، والأولى معرفة . وإذا كان كذلك ، وكان الخبر قبل مجيء النكرة مستغنياً عنها ، كان وجه الكلام النصب ، هذا مع إجماع الحجة من القراءة عليه ، وقد ذكر عن عبد الله بن أبي إسحاق رفع ذلك ، أنّه قرأه : (أمةً واحدةً) بنية تكرير الكلام ، كأنه أراد : إنّ هذه أمتكم هذه أمةً واحدةً⁽⁴⁾ .

(1) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 225/2 .

(2) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 283 /4 ، البحر المحيط : 313/6 .

(3) ينظر : البحر المحيط: 313-312/6 .

(4) ينظر : تفسير الطبري : 393-392/16 .

ورأى الزجاج أنّ (أمةً) منصوبة على الحال ، أي : في حال اجتماعها على الحق ، أي : هذه أمتكم مادامت أمةً واحدةً واجتمعت على التوحيد ، فإذا تفرقتم ، وخالفتم فليس من خالف الحقّ من جملة أهل الدين الحقّ ، وهو كما تقول : فلانّ صديقي عفيفاً ، أي : ما دام عفيفاً ، فإذا خالف العفة لم يكن صديقاً⁽¹⁾ .

9- قراءة الاسم بالرفع على الخبر بدلاً من نصبه على آراء عدّة :

ذكر أبو حيان الأندلسي أنّ رفع بعد (بل) في نحو قولهم : ما زيد قائماً بل قاعدٌ ، ورد عن العرب سماعاً ، وعلّوا رفعه بنقض النفي⁽²⁾ ، ومذهب يونس بن حبيب جواز نصب المعطوف بـ(بل) و(لكن)⁽³⁾ ، ومذهب أبي علي الفارسي أنّ (لكن) ، مثل (بل)⁽⁴⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر لفظة (رحمة) في قوله تعالى ((وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مِمَّا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ)) [القصص :46] ، بالرفع على تقدير : هو رحمةٌ ، أو هي رحمةٌ ، أو أنت رحمةٌ ، وقرأ جمهور القراء (ولكن رحمةً) بالنصب على تقدير : ولكن جعلناك رحمةً⁽⁵⁾ .

ويرى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أنّ (رحمةً) بالنصب مفعول من أجله ، أي للرحمة ، وتقدير قراءة الرفع عنده : ولكنّ فُعلَ ذلك رحمةً⁽⁶⁾ .

وذكر الكسائي هي خبر كان المضمرة ، بمعنى ولكن كان كذلك رحمةً من ربك ، ويجوز في الكلام الرفع على معنى ؛ ولكن هي رحمة⁽⁷⁾ ، وانتصبت (الرحمة) على المصدر عند

(1) ينظر : معاني القرآن : 404 /3 .

(2) ينظر : التذييل والتكميل في شرح التسهيل : 275/4 .

(3) ينظر : شرح التسهيل : لأبن مالك ، 374/1 .

(4) ينظر : الايضاح العضدي : 111-110 .

(5) ينظر : البحر المحيط : 17/7 ، روح المعاني : 87/2 .

(6) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس : 239/3 .

(7) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات : 163 /2 .

الأخفش ، والمعنى : ولكن رحمك ربك رحمةً يا محمد⁽¹⁾ ، وهي مفعول من أجله عند الزجاج ، أي : ولكن للرحمة فعل ذلك لك ، أي من أجل الرحمة ، قال الزجاج : "ولو قرئت ولكن رحمةً لكان جائزاً على معنى ولكن فعلاً ذلك رحمةً من ربك ، والنصب على معنى فعلنا ذلك للرحمة ، كما نقول : فعلت ذلك ابتغاء الخير ، أي : فعلت لابتغاء الخير ، فهو مفعول له"⁽²⁾ .

ووجه شهاب الدين الخفاجي قراءة النصب على تقدير : ولكن علمناك رحمةً ، وقال : "إن كان مفعولاً به ، فالمراد به القرآن ، وإن كان مفعولاً له ، فقوله لـ(تتذر) علة للفعل المَعْلَل ، وأما كونه مصدرًا فبعيد ، وقوله متعلق بالفعل المحذوف هو علمنا ، وعلى قراءة الرفع فهو صفة ، ويحتمل تعلقه بالمستدركات كلها على التنازع"⁽³⁾ .

ويرى الشيخ بهجت عبد الواحد أن رحمةً : مفعول لأجله بمعنى : ولكن علمناك من أجل الرحمة ، ويجوز أن تكون مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل مضمر من معنى المصدر على تقدير : وكلنا رحمناك ، أو هو خبر (كان) المحذوفة⁽⁴⁾ .

10- قراءة الاسم بالرفع على الخبر بدلاً من الخفض على الإضافة :

قرأ عيسى بن عمر (أذُنٌ خَيْرٌ) بالرفع والتثوين في الكلمتين على تقدير أن (أذُن) خبر لمبتدأ محذوف ، وخير : خبر ثانٍ ، أي : هو أذُنٌ خَيْرٌ ، وأجازوا أن يكون (أذُنٌ) مبتدأ ، وخير : خبر عنه ، وذلك في قوله تعالى : ((وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أذُنٌ قُلْ أذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ

(1) ينظر : معاني القرآن : 470/2 ، الكشف عن وجوه القراءات : 163/2 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 147/4 .

(3) حاشية الشهاب : 304/7 .

(4) ينظر : الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 410/8 .

لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)) [التوبة : 61] ، وقرأ جمهور القراء (أذُنٌ خَيْرٌ) برفع الأول من غير تنوين ، وخفض (خير) على الإضافة ، والتقدير : هو أذُنٌ خَيْرٌ (1) .

والقراءة التي قرأ بها عيسى بن عمر بالتنوين في " أذُنٌ " ورفع " خَيْرٌ " رُويت عن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، والحسن البصري ، وابن أبي إسحاق ، وقتادة(2) .

والمعنى على قراءة الجمهور برفع (أذُنٌ) من دون تنوين وخفض (خير) على الإضافة ، هو أذُنٌ خَيْرٌ يستمعُ إلى ما هو خَيْرٌ لَكُمْ ، وهو الوحي ، وقيل معناه : هو يسمعُ الخيرَ ويعمل به ، وأما مَنْ قرأ (أذُنٌ خَيْرٌ) بتنوين (أذُن) ورفع (خير) فمعناه قل كونه أذُنًا أصلح ؛ لأنه يقبل عذركم ، ويستمع إليكم ، ولو لم يقبل عذركم لكان شرًا لكم ، فكيف تعييبونه بما هو خير لكم وأصلح(3) .

11- قراءة الاسم بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف بدلًا من نصبه على البدل :

قرأ عيسى بن عمر (جَنَّاتٍ عَدْنٍ) بالرفع ، أي : تلك جناتٌ ، فهو خبر لمبتدأ مقدر في قوله تعالى ((جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا)) [مريم:61] ، وقد قرأ القراء (جنّات عدن) بالنصب على أنه بدل من (الجنة) في الآية السابقة(4) .

وذكر الفراء أن قوله : " جَنَّاتٍ عَدْنٍ نصب ، ولو رفعت على الاستئناف كان صوابًا"(1) ، وقال الزجاج : " يجوز الرفع والنصب ، الرفع على معنى هي جنّاتُ عدنٍ ، والنصب على معنى يدخلون في جنّات عدنٍ ، وعدن في معنى إقامة ، يُقال : عدنٌ بالمكان إذا أقام به"(2) .

(1) ينظر : مختصر في شواذ القرآن : 59 ، زاد المسير : 461 / 3 ، البحر المحيط : 64/5 .

(2) ينظر : مختصر في شواذ القرآن : 59 .

(3) ينظر : حجة القراءات : لأبي زرعة : 319 ، المخصص : لابن سيده : 80/1 .

(4) ينظر : الكشف : 34/4 ، روح المعاني : 111/16 .

وجاء في إعراب القرآن للنحاس أنّ النصب في (جناتِ عدن) على البدل ، ويجوز (جناتُ عدنِ) على الابتداء ، وبين أنّ أبا حاتم قال: " ولولا الخط لجاز جنّة عدنٍ ؛ لأنّ قبله يدخلون الجنة ..."(3) .

وأجاز الطوسي قراءة الرفع على تقدير : هي جناتٌ ، والجنة البستان الذي يجنه الشجر ، فإذا لم يكن في البستان شجر ، ويكون من خضرة ، فهو روضة ، ولا يسمى جنّة ، وإنّما قيل: (جنات) على لفظ الجمع ، لأنّ كلّ واحد من المؤمنين له جنّة تجمعها الجنة العظمى(4) .

وشارك عيسى بن عمر في قراءة (جنات) بالرفع أبو رزين العقيلي ، والضحاك ، وابن يعمر ، وابن أبي عبله(5) .

وقرأ عيسى بن عمر (النارِ ذاتِ) بالرفع فيهما ، أي : هو النارُ ، وذاتُ : نعت ، أو على تقدير : أحرقْتهم النارُ ، في قوله تعالى ((النَّارِ ذَاتِ الْوُفُودِ)) [البروج : 5] ، وقرأ الجمهور (النارِ ذاتِ) بالجرّ على البدل من الأخدود ، بدل اشتمال ، أو بدل كلّ من كلّ ، على تقدير محذوف ، أي : أخدود النار(6) .

(1) معاني القرآن : 170/2 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 336/3 .

(3) إعراب القرآن : 22/3 .

(4) ينظر التبيان في تفسير القرآن: 137 /7 .

(5) ينظر : زاد المسير : 246/5 .

(6) ينظر : البحر المحيط : 444/8 ، معجم القراءات القرآنية ، للدكتور عبد اللطيف الخطيب : 367/10 .

وبدل الاشتمال وهو ما صحَّ الاستغناء عنه بالأول ، وليس مطابقاً ولا بعضاً من الكل ، وأكثر ما يكون بالمصدر ، نحو : أعجبتني الجارية حُسْنُهَا ، وقد يكون بالاسم نحو : سرق زيدُ ثوبُهُ⁽¹⁾ .

وشارك عيسى بن عمر أشهب العقبلي، وأبو السَّمَل العدويّ، وابن السميّع في قراءة (النارُ ذاتُ) بالرفع فيهما ، أي : أحرقتهم النارُ ذاتُ الوقود⁽²⁾ .

وأجاز الفراء قراءة الرفع ، فقال : " ولو قرئت (النارُ ذاتُ الوقودِ) بالرفع كان صواباً"⁽³⁾ ، وذكر أنّ معناها قتلتهم النارُ ذاتُ الوقود ، قال : " ومن خفض (النارِ ذاتِ الوقودِ) وهي قراءة العوام ، جعل النار هي الأخدود ، إذ كانت النار فيها كأنه قال : قُتِلَ أصحابُ النارِ ذاتِ الوقودِ"⁽⁴⁾ .

واختلف الكوفيون في توجيه هذه القراءة الأخيرة ، فمنهم من قال: إنّه مخفوض على الجوار ، وقال بعضهم : هو بدل ، ولكن تقديره : قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ نازها ، ثم صارت الألف واللام بدلاً من الضمير⁽⁵⁾ .

وقوله (ذاتِ الوقودِ) وصف بغاية العظمة وارتفاع اللهب وكثرة ما يوجبه ، وقراءة عيسى (الوقودِ) بضم الواو ، وهو مصدر بخلاف مفتوحة فإنّه ما يوقد به ، أي : اسم مصدر⁽⁶⁾ .

12- قراءة الاسم بالرفع على أنّه فاعل بدلاً من نصبه على أنّه مفعول به :

(1) ينظر : شرح المكودي على ألفية ابن مالك : 583/2

(2) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 184/22

(3) معاني القرآن : 253/3 .

(4) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(5) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 467/5 .

(6) ينظر : روح المعاني : 89 / 30 .

قرأ عيسى بن عمر (أن يُظْهِرَ ... الفسادَ)) بفتح الياء من الفعل ، ورفع لفظة الفساد على الفاعلية ، في قوله تعالى ((وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ)) [غافر : 26] ، وقرأ الجمهور : (أن يُظْهِرَ ... الفسادَ) ، بضم الياء من الفعل ، ونصب كلمة الفساد على أنها مفعول به⁽¹⁾ .

والحجة لمن ضم الياء في (يُظْهِرَ) أنه ردّ الكلام على أوله ، وأتى به على سياقه ، فنصب (الفسادَ) بتعدي الفعل إليه ، أما حجة مَنْ فتح الياء في الفعل فإنه قطع الفساد وظهوره من التبديل ، فأفرده بفعله ، ورفع به⁽²⁾ .

وحجة مَنْ قرأ (الفسادُ) بالرفع أنه فاعل ، والمراد أنه إذا بدلّ الذين يظهر الفساد بالتبديل ، أو أن يكون أراد : وأن يظهر في الأرض الفساد لمكانه⁽³⁾ .

وحجة من قرأ (الفسادَ) بالنصب أنه مفعول به ، وهو الذي عليه الجمهور ، أي يُظْهِرَ موسى في الأرض الفسادَ ، وحجتهم أنه أشبه بما قبله ؛ لأنّ قبله (يُبَدِّلُ) فأسند الفعل إلى موسى بإجماع الجميع ، وهم كانوا في ذكره ، فكذلك (أن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ) ليكون مثل (يُبَدِّلُ) فيكون الكلام من وجه واحد⁽⁴⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (يُعْرِفُ ... الْمُنْكَرُ) ، بالياء مبنياً للمفعول ، والمنكر : رفع نيابة عن الفاعل⁽⁵⁾ ، في قوله تعالى ((وَإِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا فُلْ أَفَأَنْبِتُكُمْ بِشَرِّ مَنْ دَلِكُمْ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبئسَ الْمَصِيرُ)) [الحج : 72] .

(1) ينظر :الكشف عن وجوه القراءات السبع : 243/2 ؛ البحر المحيط : 441/7 .

(2) ينظر : الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : 314 ، البحر المحيط : 441 / 7 ، المكرّر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرّر ، لأبي حفص عمر بن قاسم الأنصاري : 363 .

(3) ينظر : معاني القرآن للفراء : 7/3 ، معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : 371/4 ، مجمع البيان ، للطبرسي : 810/8 .

(4) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع : 243/2 ، حجة القراءات : 630

(5) ينظر : مختصر في شواذ القرآن : 89 .

وكانت قراءة الجمهور (تَعْرِفُ ... الْمُنْكَرُ) بالتاء على الخطاب ، ونصب المنكر ، على أنه مفعول به⁽¹⁾ ، والمنكر الفظيع من التهجم والبسور أو الإنكار⁽²⁾ .

13-قراءة الاسم بالرفع على الفاعلية بدلاً من كونه منصوباً على التمييز :

قرأ عيسى بن عمر (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمِ) برفع (مَثَلٌ) بالفعل (سَاءٌ) ، والقوم بالخفض ، في قوله تعالى ((سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ)) [الأعراف : 177] ، وهذه قراءة الحسن البصري والأعمش⁽³⁾ .

وقد علق أبو حيان الأندلسي على هذه القراءة ، فقال : " والأحسن في قراءة (المثل) بالرفع أن يكتفي به ، ويجعل من باب التعجب ، نحو : قَضُو الرِّجْل ، أي : ما أسوأ مثل القوم ، ويجوز أن يكون كبئس على حذف التمييز على مذهب من يجيزه ، التقدير : ساء مثل القوم ، أو على أن يكون المخصوص (الذين كذبوا) على حذف مضاف ، أي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا "⁽⁴⁾ .

وكانت قراءة الجمهور (ساء مثلاً القوم) مثلاً بالنصب تمييز للضمير المستكن في (ساء) ، والمعنى : ساء مثلاً مثل القوم⁽⁵⁾ .

وذكر شهاب الدين الخفاجي أنّ (ساء) بمعنى بئس ، وفاعلها ضمير ، و(مثلاً) تمييز مفسر له ، ويستغنى بتذكيره وجمعه وغير ذلك عن فعل ذلك بضميره ، وأصل ساء أن يتعدى لواحد ، والمخصوص بالذم لا يكون إلا من جنس التمييز المفسر للضمير فيلزم

(1) ينظر البحر المحيط : 358/6 ، الدر المصون : 304 /8 .

(2) ينظر : الكشف : 211/4 ، مفاتيح الغيب : 67/23 .

(3) ينظر : الدر المصون : 518/5 .

(4) البحر المحيط : 424/4 .

(5) ينظر : مختصر في شواذ القرآن : 53 ، غاية المحصل في شرح المفصل ، للزملكاني : 112 .

صدق الفاعل، والتمييز والمخصوص على شيء واحد ، والقوم مغاير للمثل هنا ، فلزم تقدير محذوف من التمييز أو المخصوص ، أي ساؤوا أهل مثل أو مثل القوم⁽¹⁾ .

وذكر النحويون أنّ تقديره ساءً مثلاً مثل القوم ، فانصب (مثلاً) على التمييز ؛ لأنك إذا قلت ساء جاز أن تذكر شيئاً آخر سوى مثلاً ، فلما ذكرت نوعاً ، فقد ميّزته من سائر الأنواع ، وقوله (القوم) ارتفاعه من وجهين : أحدهما : أن يكون مبتدأ ، ويكون قولك ساء مثلاً خبره ، والثاني : أنّك لما قلت ساءً مثلاً ، قيل لك : من هو ؟ قلت القوم ، فيكون رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف⁽²⁾.

وقراءة عيسى بن عمر: (ساءً مثل القوم) برفع (مثلٌ) مضافاً للقوم تحتل وجهين ، أحدهما : أن تكون (ساء) للتعجب مبنية تقديرًا على (فَعَلَ) بضم العين ، و (مثل القوم) فاعل لها ، والتقدير : ما أسوأ مثل القوم ، والموصول على هذا في محل جرّ نعت لقوم . والوجه الآخر : أنّها بمعنى بئس ، و(مَثَلُ القوم) فاعل ، والموصول على هذا في محل رفع ؛ لأنّه المخصوص بالذم ، وعلى هذا فلا بد من حذف مضاف ليكون الفاعل والمخصوص من جنس واحد ، والتقدير : ساءً مثل القوم مثل الذين⁽³⁾ .

14-قراءة الاسم بالرفع على أنه صفة بدلاً من الجرّ على الإضافة :

قرأ عيسى بن عمر (فله عَشْرُ أمثالها) بتتوين الضم في(عشر) ، ورفع (أمثالها) على أنه صفة لـ (عشر) ، والتقدير : فله حسنات عشر أمثالها ، في قوله تعالى: ((مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أمثالها وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ))[الأنعام :160] ، وقرأ جمهور القراء بإضافة عشر إلى أمثالها ، هكذا (فله عشر أمثالها) ، والتقدير عندهم : فله عشر حسنات أمثالها ، فأقام الأمثال مقام الحسنات⁽⁴⁾ ، والحجة لمن

(1) ينظر : حاشية الشهاب : 406/4 .

(2) ينظر : مفاتيح الغيب : 62/15 ، مع الهوامع : 28 /3 ، حاشية الخصري : 584/2 .

(3) ينظر : الدر المصون : 518 / 5 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 238/5 ، حاشية الحفيد ، لابن هشام : 115.

أضاف أنه أراد : له عشرُ حسناتٍ ، فأقام الأمثال مقام الحسنات ؛ ولهذا المعنى حذف الهاء من العدد ؛ لأنَّ مفرد (حسنات) مؤنث⁽¹⁾ .

وقال الفراء : " من خفض يريد : فله عشرُ حسناتٍ أمثالها ، ولو قال هاهنا : فله عشرُ مثلاً ؛ يريد عشرُ حسناتٍ مثلاً كان صواباً ، ومن قال : عشرُ أمثالها جعلهنَّ من نعت العشر"⁽²⁾ .

وقرأ الأعمش في أحد وجهيه (فله عشرُ أمثالها) بالضم وتتوين (عشر) ونصب (أمثالها) ، وذلك على أنه حال من ضمير المبتدأ الموجود في متعلق الخبر الذي هو (فله)⁽³⁾ .

إذن من قرأ (عشرٌ) بالتتوين والرفع جعل (عشر) مبتدأ ، وأمثالها صفة له ، و (له) خبر مقدم ، ومن قرأ بإضافة (عشر) إلى (أمثالها) ذكروا له ثلاثة أوجه⁽⁴⁾ :
الأول : أن يكون التقدير فيه (عشر حسناتٍ أمثالها) فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه .

والثاني : أنه حمل أمثالها على المعنى ؛ لأنَّ الأمثال في معنى حسنات ، فكأنه قال : عشرُ حسناتٍ .

والثالث : أن يكون اكتسى المضاف التأنيث من المضاف إليه ، كقوله تعالى : ((قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ يَلْتَقِطُهَا بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ

(1) ينظر : الحجة في القراءات السبع : لابن خالويه : 152 .

(2) معاني القرآن : 366/1-367 .

(3) ينظر : القراءات الشاذة في النصف الأول من القرآن ، لداليا حسن : 91 .

(4) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 350/1 .

فَاعِلِينَ)) [يوسف : 10] في قراءة من قرأ بالتاء ، وكقولهم : ذهبْتُ بعضُ أصابعه ، والأولُ أوجه (1) .

وذكر الطوسي أنه يجوز في العربية (فلهُ عشرُ مثلها) ، فيكون المثل في لفظ الواحد ، وفي معنى الجمع ، كما قال ((إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا)) [النساء : 140] ، ومن قال أمثالها فهو كقوله: ((وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ)) [محمد : 38] ، وإنما جاز في (مثل) التوحيد في معنى الجمع ؛ لأنه على قدر ما يشبه به ، نقول : مررتُ بمثلكم وبقوم أمثالكم ، وخرج هذه القراءة على الجرّ بالإضافة ، وأجاز رفع أمثاله مع التتوين على الصفة ، وبه قرأ الحسن ويعقوب ، وكذلك أجاز نصبه على التمييز (2) .

15- قراءة الاسم بالرفع عطفاً على ما قبله بدلاً من نصبه على المدح :

قرأ عيسى بن عمر (والمقيمين الصلاة) بالرفع عطفاً على ما قبله ، وهو (الراسخون) في قوله تعالى ((لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا)) [النساء : 162] ، وقرأ جمهور القراء (والمقيمين الصلاة) بالياء نصباً على المدح (3) .

وإنما عطف بالنصب والقاعدة بالرفع ، أي : (المقيمون) ؛ لأنه نصب على المدح ، وهذا تفنن في الكلام لإزالة الضجر النفسي الذي يحصل من سبك واحد (4) .

(1) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(2) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : 331-330/4 .

(3) ينظر : البحر المحيط : 411/3

(4) ينظر : تقريب القرآن إلى الأذهان ، للسيد محمد الشيرازي : 583/1 .

وتعد قراءة (المقيمين) بالياء في هذه الآية من القراءات التي اختلفوا في توجيهها اختلافاً كبيراً من حيث الاعراب ، وقد روي فيها ، وفي أمثالها روايات تطعن في عربيتها وفصاحتها، بل تُصرّح بأنّها لحن وخطأ نذكر منها⁽¹⁾ ، قول الطبري في تفسيره : " حدثني المثنى قال : ثنا الحجاج بن المنهال ، قال : ثنا حماد بن سلمة عن الزبير قال : قلت لأبان بن عثمان بن عفان : ما شأنها كتبت ((لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة)) ؟ قال : إنّ الكاتب لما كتب (لكن الراسخون في العلم منهم) حتى إذا بلغ من قبلك قال : ما أكتب ؟ قيل له : أكتب (والمقيمين الصلاة) فكتب ما قيل له ..."⁽²⁾ .

فمحل الإشكال في الآية الكريمة ، هو قوله تعالى : (والمقيمين) ؛ فقد جاءت بالياء نصباً أو خفضاً بين مرفوعين في قراءة السبعة ، على حين أنّ قواعد النحويين تجعل المعطوف من التوابع ، له في الإعراب حكم ما عطف عليه ، أي إنّ سياق الكلام يقتضي الرفع عطفاً على قوله (الراسخون) ، وبها قرأ ابن مسعود وآخرون⁽³⁾ ، قال الزمخشري : "وفي مصحف عبد الله والمقيمون بالواو ، وهي قراءة مالك بن دينار، والجحدري، وعيسى الثقفي"⁽⁴⁾ .

وقراءة الرفع (والمقيمون) جارية على القياس ، ولا تحتاج إلى تعليل ، أو تأويل ؛ إذ المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه ، فالأصل الرفع في مثل هذا التركيب اللغوي ، وهو المستفيض المشهور في كلام العرب ، أمّا قراءة النصب - وهي قراءة الجمهور - فقد أولها

(1) التوجيهات النحوية والبلاغية لقراءة نافع ، لعبد القادر تواتي : 95 .

(2) ينظر : تفسير الطبري : 7 / 680.

(3) ينظر : التوجيهات النحوية والبلاغية لقراءة نافع ، لعبد القادر تواتي : 95 .

(4) الكشاف : الزمخشري : 178/2 .

النحويون ومعربو القرآن ، ومنهم أبو البركات الأنباري على تقدير فعل محذوف تقديره: (أعني) أو (أمدح)، وعرف هذا الإعراب عند النحويين بالنصب على المدح أو التعظيم⁽¹⁾ .

وبيّن الكسائي أنه في موضع خفض عطف على (ما) في قوله (بما أنزل إليك) وهو بعيد ؛ لأنه يصير المعنى يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة ، وإنما يجوز على أن تجعل (المقيمين) هم الملائكة ، فيكون تعبير عن الراسخين في العلم ، وعن المؤمنين أنهم يؤمنون بما أنزل الله على محمد ، يؤمنون بالملائكة الذين من صفتهم إقامة الصلاة ، وقيل (المقيمين) معطوف على الكاف في (قبلك) ، أي : ومن المقيمين الصلاة ، وهو بعيد ؛ لأنه عطف ظاهر على مضمّر مخفوض⁽²⁾ .

وقال ابن جني : " ارتفاع هذا على الظاهر الذي لا نظر فيه ، وإنما الكلام في (المقيمين) بالياء ، واختلاف الناس فيه معروف ، فلا وجه للتشاكل بإعادته ، لكن رفعه في هذه القراءة يمنع توهمه مع الياء مجرورًا ، أي : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة ، وهذا واضح ، وانتصب على المدح (والمقيمين الصلاة) عند سيبويه⁽³⁾ .

16- قراءة الاسم بالرفع عطفًا على الضمير أو إنه مبتدأ محذوف الخبر بدلًا من النصب عطفًا على الاسم قبله :

قرأ عيسى بن عمر (وشركاءكم) بالرفع في قوله تعالى ((وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ)) [يونس : 71] ، وتخرجه على ما يأتي⁽⁴⁾ :

(1) ينظر أثر الدليل العقلي في التوجيه النحوي للقراءات ، لإدريس ريمي : 222 .

(2) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 212/1

(3) المحتسب : 203/1 .

(4) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس : 261/2 ، البحر المحيط : 178/5 .

أ- بالرفع عطفًا على الضمير في (فأجمعوا) .

ب- أو على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم .

وقرأ الجمهور (وشركاءكم) بالنصب ، وتخريجه بالعطف على أمركم قبله ، أو هو مفعول معه ، أو هو منصوب بفعل محذوف ، أي : واجمعوا شركاءكم ، وقيل : التقدير : وادعوا شركاءكم ، وهو تقدير الكسائي والفرّاء⁽¹⁾ ؛ فقد علل الفرّاء قراءة النصب في (الشركاء) بأنه منصوب بفعل مضمر على تقدير : فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم ، وذكر قراءة الرفع ، وقال عنها: " وإنما الشركاء ههنا ألتهم ، كأنه أراد : اجمعوا أمركم وأنتم وشركاؤكم ، ولست أشتهيه لخلافه للكتاب ؛ ولأنّ المعنى فيه ضعيف ؛ لأنّ الآلهة لا تعمل ولا تجمع ... " ⁽²⁾ .

ومثل هذا التقدير عن الزجاج غلط ؛ لأنّه لا فائدة في الكلام عليه ؛ لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأنّ يجمعوا أمرهم ، فالمعنى فأجمعوا أمركم مع شركائكم⁽³⁾ .

وذكر الأخفش الأوسط أنّ النصب أحسن ؛ لأنك لا تجري الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع ؛ إلاّ أنّه قد حَسُنَ في هذا للفصل الذي بينهما⁽⁴⁾ .

واستبعد أبو جعفر النحاس قراءة الرفع فقال : " وهذه القراءة تبعد أنّه لو كان مرفوعًا لوجب أن يكتب بالواو ، وأيضًا فإنّ شركاءكم الأصنام ، والأصنام لا تصنع شيئًا " ⁽⁵⁾ .

وقال مكي : " وحسن ذلك الفصل ، أي العطف على الضمير في فأجمعوا ، للفصل الذي وقع بين المعطوف والمضمر ، كأنّه قام مقام التأكيد وهو (أمركم) " ⁽⁶⁾ .

(1) ينظر : البحر المحيط : 177/5-178

(2) معاني القرآن : 473/1 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 27/3-28 .

(4) ينظر : معاني القرآن : 376/1 ، موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة ، لمحمد السيد أحمد عزوز : 66 .

(5) ينظر : إعراب القرآن : 262/2 .

(6) مشكل إعراب القرآن : 350/1 .

وقرأ أيضًا : (وشركاؤكم) يعقوب بالرفع عطفاً على ضمير ((فأجمعوا)) ، وقرأ الباقون بالنصب عطفاً على (أمركم) بتقدير مضاف⁽¹⁾ .

وقال الرازي : "وكان الفراء يستقبح هذه القراءة ؛ لأنها توجب أن يكتب (وشركاؤكم) بالواو، وهذا الحرف غير موجود في المصاحف"⁽²⁾ .

وقرأت فرقة (وشركائكم) بالخفض عطفاً على الضمير في (أمركم) أي : وأمر شركائكم ، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه مجروراً ، كقول الشاعر أبي داؤد الأيادي⁽³⁾ [من المتقارب]:

أكلُّ امرئٍ تحسبِنَ امرأً وناِرٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارًا

أي : وكلّ نار ، فتقدير الآية : وأمر شركائكم ، فحذف الأمر ، وأبقى ما بعده على حاله ، ومن رأى برأي الكوفيين جوز عطفه على الضمير في (أمركم) من غير تأويل⁽⁴⁾ .

17- قراءة الاسم بالرفع عطفاً على الموضع ، أو على الابتداء بدلاً من العطف على لفظ المخفوض قبله :

قرأ عيسى بن عمر (ولا أكثر) في قوله تعالى : ((مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)) [المجادلة: 7] ، بالرفع عطفاً على موضع (نجوى) ، أو على الابتداء ، وما بعده الخبر ، وقرأ جمهور القراء (ولا أكثر) عطفاً على لفظ المخفوض قبله ، وهو مجرور بالفتح ؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل⁽⁵⁾ ، وقال الفراء : "موضع أدنى وأكثر خفض ؛ لإتباعه الثلاثة ، والخمسة ، ولو

(1) ينظر : تقريب الطيبة ، لإيهاب فكري : 287

(2) مفاتيح الغيب : 144/17 .

(3) ديوان أبي دؤاد الإيادي : 112 ، شرح الكافية الشافية : 974 / 2 .

(4) ينظر : البحر المحيط : 178/5 ، الدر المصون : 243/ 6 .

(5) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 307 / 2 ، إرشاد المبتدئ : 412 ، روح المعاني : 25 / 28 .

رفعه رافع كان صوابًا ، كما قيل ((مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ)) [الاعراف :59] كأنه قال : مالكم إلهٌ غيره⁽¹⁾ .

وذكر أبو حيان الأندلسي أنّ عامة النحويين لا يجيزون الجرّ في المعطوف على توهم الجرّ من المعطوف عليه⁽²⁾ .

وقرأ الزهري وعكرمة : (أكبر) بالباء ، والعامّة بالثاء وفتح الراء على اللفظ ، وموضعها جرّ⁽³⁾ .

ثانيًا : ما قرأه منصوبًا

المنصوبات باب واسع في النحو العربي ، حتى إنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي وصفها بأنّها خزّانة النحو⁽⁴⁾ ، وهي في نظر اللغويين العرب من مكملات الجملة ، أو عناصر توسيعية ، وعلامة ذلك أنّهم أطلقوا على المفاعيل وما شابهها مصطلح الفضلات⁽⁵⁾ ، وعرفها ابن الحاجب بأنّها الأسماء التي تشتمل على علم المفعولية⁽⁶⁾ .

والأسماء المنصوبة في العربية كثيرة ، منها : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، والمنادى ، والإغراء ، والتحذير ، والاختصاص ، والاسم المنصوب على المدح أو الذم ، واسم إنّ وأخواتها ، وخبر كان

(1) معاني القرآن : 140 / 3 .

(2) ينظر : التذييل والتكميل : 320 / 4 .

(3) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 307/20 .

(4) ينظر الخلاف النحوي في المنصوبات ، لمنصور صالح محمد علي : 10

(5) ينظر شرح الكافية : 83/1 ، 287 ، المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي ، لفضل الله الراوندي ، للدكتور عبّاس علي إسماعيل : 283 .

(6) ينظر شرح الكافية : 394/1

وأخواتها ، وكذلك التابع قد يأتي في وجه من وجوه منصوبًا ، مثل البذل المنصوب ، والنعت المنصوب ، والمعطوف المنصوب⁽¹⁾ .

وقد قرأ عيسى بن عمر بعض الأسماء منصوبة ، وجاءت في قراءة جمهور القراء مرفوعة أو مجرورة ، ويمكن دراسة الأسماء المنصوبة في قراءة عيسى بن عمر على الشكل الآتي :

1- قراءة اسم الإشارة بالنصب على أنه اسم إن بدلاً من رفعه على أنه مبتدأ :

قرأ عيسى بن عمر (هذان) بالنصب على أنه اسم (إن) المشددة في قوله تعالى : ((إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)) [طه : 63] ، وكانت قراءة جمهور القراء (إن هذان لساحران) بتخفيف النون ، وهذان مبتدأ ، وساحران خبر ، واللام للفرق بين (إن) النافية و (إن) المخففة من الثقيلة⁽²⁾ ، ويمثل قراءة عيسى بن عمر قرأ أبو عمرو بن العلاء⁽³⁾ .

وقال الفراء : " ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب ، وقرأ بعض (إن هذان لساحران) خفيفة"⁽⁴⁾ .

وحجة من خفف (إن) أنه لما رأى القراءة وخط المصحف في (هذان) بالألف أراد أن يحتاط بالإعراب ، فخفف (إن) ، ليحسن الرفع بعدها على الابتداء ؛ لأن (إن) إذا خففت حسن رفع ما بعدها على الابتداء ؛ لنقصها عن شبه الفعل ؛ ولأنها لم تقو قوة الفعل ، فتعمل ناقصة ، كما يفعل الفعل الناقص ، وحجة من قرأ بالياء أنه أعمل (إن) في (هذان) ، فنصبته ، وهي اللهجة المشهورة المستعملة ، لكنه خالف خط المصحف ، فضعفت هذه القراءة⁽⁵⁾ .

(1) ينظر المحلى ، لابن شقير : 302 ، شرح شذور الذهب : 241 ، 243 ، 249 ، 252 ، 253 ، 356 ، 362 ، 269 ، 271 ، 278 ، 283 .

(2) ينظر معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : 362/3 ، التبصرة ، للقيسي : 592 ، الغاية ، للأصبهاني : 322 ، المفتاح في القراءات ، لأبي القاسم عبد الوهاب القرطبي : 148 .

(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : 362 /3 .

(4) معاني القرآن ، للفراء : 183/2 .

(5) ينظر الكشف عن وجوه القراءات : 100 - 199/2 .

وروي عن الأخفش الأكبر أنه سمع قومًا من بني كنانة يرفعون ألف الاثنين في موضع الجر والنصب ، ورأى بعضهم إنَّ (إنَّ) بمعنى حرف الجواب نعم⁽¹⁾ .

2- قراءة الاسم بالفتح بلا تنوين على أنه اسم (لا) النافية للجنس بدلًا من الرفع على الابتداء أو اسم (لا) العاملة عمل ليس :

قرأ عيسى بن عمر (لا خوف) بالفتح بلا تنوين ، ولا : نافية للجنس و (خوف) اسمها مبني على الفتح في قوله تعالى : ((يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ)) [الزخرف : 68] ، وقرأ جمهور القراء (لا خوف) بالرفع والتنوين على الابتداء ، أو إنه اسم (لا) العاملة عمل ليس⁽²⁾ .

وبين الطبري أن في هذا محذوف استغني عنه بدلالة ما ذكر عليه ، والمعنى " الأخلاء يَوْمِيذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ، فَإِنَّهُمْ يُقَالُ لَهُمْ : يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ مِنْ عِقَابِي ، فَإِنِّي قَدْ أَمْنْتُكُمْ مِنْهُ بِرِضَائِي عَنْكُمْ ، وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ عَلَى فِرَاقِ الدُّنْيَا ، فَإِنَّ الَّذِي قَدِمْتُ عَلَيْهِ خَيْرٌ مِمَّا فَارَقْتُمُوهُ مِنْهَا"⁽³⁾ .

3- قراءة الاسم بالنصب على أنه مفعول به بدلًا من رفعه على أنه مبتدأ :

قرأ عيسى بن عمر (ثمودُ) بالنصب غير مصروف ، فهو منصوب بفعل مُقَدَّر ، يفسره الظاهر بعده ، أي : مهما يكن من شيء فهدينا ثمود فهدينا هم ، وذلك في قوله تعالى :

(1) ينظر مجاز القرآن : 1 / 21 ، رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن ، للدكتور يوسف بن خلف العيسوي : 87- 88 .

(2) ينظر الإنباء في أصول الأداء ، لابن الطحان : 44 ، البحر المحيط : 265/8 .

(3) تفسير الطبري : 20 / 641 .

((وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى)) [فصلت : 17] ، وقرأ جمهور القراء (ثمودُ) بضم الدال بلا تنوين ، وهو مبتدأ والجملة بعده خبره⁽¹⁾ .

وقد ذكر سيبويه هاتين القراءتين ، أعني قراءة الرفع والنصب ، وقال : " فالنصب عربي كثير ، والرفع أجود ؛ لأنه إذا أراد الإعمال فأقربُ إلى ذلك أن يقول : ضربتُ زيدًا وزيدًا ضربتُ ، ولا يعملُ الفعل في مضمِرٍ ، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد ، وكلُّ هذا من كلامهم "⁽²⁾ ، وقد أقرَّ القراء بهذا الرأي⁽³⁾ .

وقال الطبري : " والصواب من القراءة في ذلك عندنا الرفع وترك الإجراء "⁽⁴⁾ ، وقال الزجاج : " ويجوز ثمودًا بالنصب ، بفعل مضمِر الذي ظهر تفسيره ، والاختيار اختيار رفع ثمود على الابتداء والخبر ، وهذا مذهب جميع النحويين ، وكلهم يجيز النصب "⁽⁵⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر الثقفي (بل الله) بالنصب على أنه مفعول به ، والتقدير : بل أطيعوا الله ، في قوله تعالى : ((بَلِ اللَّهِ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ)) [آل عمران : 150] ، وكانت قراءة الجماعة (بل الله) بالرفع على الابتداء⁽⁶⁾ .

وقال القراء : " رفع على الخبر ولو نصبته : (بل أطيعوا الله مولاكم) كان وجهًا حسنًا "⁽⁷⁾ .

(¹) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 134 ، البحر المحیط : 7 / 470 ، الأزهية ، للهروي : 145 ، القراءات الشاذة في الأمالي الشجرية ، لبهية محمد ماجد الحناوي : 56 .

(²) الكتاب : 1 / 82-83 .

(³) ينظر معاني القرآن : 14/3 .

(⁴) تفسير الطبري : 20 / 403 .

(⁵) معاني القرآن وإعرابه : 383/4 .

(⁶) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 29 ، المحرر الوجيز : 2 / 383 .

(⁷) معاني القرآن : 1 / 237 .

وبيّن الألوسي أنّ في قوله تعالى (بل الله مولاكم) إضراب وترك الكلام الأول من غير إبطال ، والمعنى ليس الكفار أولياء فيطاعوا في شيء ، ولا ينصرونكم بل الله ناصركم لا غيره ، وهو مبتدأ وخبر ، " وقرئ بنصب الاسم الجليل على أنه مفعول لفعل محذوف ، والمعنى: فلا تطيعوهم بل أطيعوا الله مولاكم " (1) .

4- قراءة الاسم بالنصب على أنه مفعول به بدلاً من رفعه على أنه خبر :

قرأ عيسى بن عمر (براءة) بالنصب على تقدير : اسمعوا أو الزموا براءة من الله في قوله تعالى : ((بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)) [التوبة : 1] ، وقرأ جمهور القراء (براءة) بالرفع ، وهو خبر لمبتدأ مضمّر ، والتقدير : هذه براءة ، ويجوز أن تكون مبتدأ ، و (من الله) نعت لها ، و (إلى الذين) خبر (2) .

وقال ابن عطية : " وقرأ عيسى بن عمر (براءة) بالنصب على تقدير : الزموا براءة ، ففيها معنى الإغراء ، و (براءة) معناها : تخلّص وتبرؤ من العهود التي بينكم وبين الكفار البادئين بالنقض ، تقول : برئت إليك من كذا ، فبرئ الله تعالى ورسوله بهذه الآية إلى الكفار من تلك العهود التي كانت ونقضها الكفار " (3) .

وذكر أبو السعود أنّ (براءة) خبر لمبتدأ محذوف ، وتوينه للتفخيم ، وقرئ بالنصب ، أي اسمعوا براءة ، و(من) في قوله تعالى (من الله ورسوله) ابتدائية متعلقة بمحذوف وقع صفة لها؛ ليفيدها زيادة تفخيم وتهويل ، أي : هذه براءة مبتدأة من جهة الله تعالى ورسوله واصلة (4) .

5- قراءة الاسم بالنصب على أنه مفعول به بدلاً من رفعه على الفاعلية :

(1) روح المعاني : 87/4 .

(2) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 56 ، الكشاف : 7/3 ، الجامع لأحكام القرآن : 96/10 .

(3) المحرر الوجيز : 253 /4 .

(4) ينظر تفسير أبي السعود : 513 /2 .

قرأ عيسى بن عمر (فلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ) بضم التاء من (تَذْهَبْ) ، و (نَفْسُكَ) :
بالنصب مفعول به مسنداً إلى الضمير المخاطب في قوله تعالى ((فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ)) [فاطر : 48] ، وكانت قراءة الجمهور (فلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ) بفتح التاء من الفعل ، و (نَفْسُكَ) بالرفع⁽¹⁾.

وبيّن الكسائي أنّ معنى القراءتين متقارب ؛ إذ ذكر أنّ معنى قوله تعالى : (فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عليهم حسراتٍ) : أفمن زُيِّنَ له سوءَ عمله فرآه حسناً ذَهَبَتْ نَفْسُكَ عليهم حسرات ، وقال " وهذا كلام عربي حسن ظريف لا يعرفه إلا قليل ، وقراءة أبي جعفر (فلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ) ، والمعنيان متقاربان و (حسرات) على أنّه مفعول من أجله أو مصدر⁽²⁾ .

وقال الفراء : " والقراء مجتمعون على (تَذْهَبْ نَفْسُكَ) ، وقد ذكر بعضهم عن أبي جعفر المدني (فلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عليهم) ، وكلّ صواب⁽³⁾ .

ورجّح الطبري قراءة جمهور القراء ؛ فقال : " والصواب من القراءة في ذلك عندنا ما عليه قراءة الأمصار ؛ لأجماع الحجّة من القراءة عليه⁽⁴⁾ .

وذهب النحاس إلى أنّ ما قال به الكسائي أحسن ما قيل في الآية لما ذكره من الدلالة على المحذوف⁽⁵⁾ .

وذكر الطوسي أنّ من فتح التاء في (فلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ) " جعل الفعل للنفس ، والحسرة شدة الحزن على ما فات من الأمر (إنّ الله عليم بما يصنعون) من المعاصي والطاعات فيجازيهم بحسبها⁽¹⁾ .

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 124 ، البحر المحيط : 288/7 ، إرشاد المبتدئ ، لأبي العزّ الواسطي : 355

(2) إعراب القرآن ، للنحاس : 362 / 3 .

(3) معاني القرآن : 367/2

(4) تفسير الطبري : 335 / 19

(5) ينظر إعراب القرآن : 362/3 .

6- قراءة الاسم بالنصب على أنه مفعول به بدلاً من رفعه على أنه نائب فاعل :

قرأ عيسى بن عمر (لا يُرى إلا مساكنهم) بقاء الخطاب ، ومساكنهم : بالنصب في قوله تعالى ((فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ)) [الأحقاف : 25] ، وقرأ عاصم وحمة بالياء مضمومةً ، و(مساكنهم) بالرفع⁽²⁾ .

وقال الفرّاء : " حدثني الكسائي عن قطر بن خليفة عن مجاهد أنه قرأ : (فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم) . قال : وقرأ الحسن (لا ترى إلا مساكنهم) ، وفيه قبح في العربية ؛ لأنّ العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل إلا ذكره"⁽³⁾ .

وكانت قراءة أهل الكوفة : (لا ترى إلا مساكنهم) بالياء نصباً ، بمعنى : فأصبحوا لا ترى أنت يا محمد إلا مساكنهم ، وأجاز الطبري كلتا القراءتين ؛ إذ ذكر أنّ أهل الكوفة قرأوا (لا يرى إلا مساكنهم) بالياء ، ورفع (المساكن) بمعنى ما وصفت قبل أنه لا يرى في بلادهم شيء إلا مساكنهم ، وروي عن الحسن البصري : (لا ترى) بالياء ، " وبأيّ القراءتين اللتين ذكرت من قراءة أهل المدينة والكوفة قرأ ذلك القارئ فمصيب "⁽⁴⁾ .

والحجة لمن فتح التاء في (ترى) ، ونصب (مساكنهم) أنه جعل الخطاب للرسول (عليه السلام) ، ونصب (مساكنهم) بتعدي الفعل إليه ، والحجة لمن ضم الياء في (ترى) : أنه جعل الفعل على بناء مالم يسم فاعله ، ورفع الاسم بعده ؛ لأنّ الفعل صار حديثاً عنه⁽⁵⁾ .

واختار أبو عبيد وأبو حاتم قراءة عاصم وحمة ، ورأى الكسائي أنّ المعنى على هذه القراءة: لا يرى شيء إلا مساكنهم ، فهو محمول على المعنى ؛ كما نقول : ما قام إلا هند ،

(1) التبيان في تفسير القرآن : 8 / 415 - 416 .

(2) ينظر الاستكمال ، لعبد المنعم غلبون : 191 ، البحر المحيط : 64/8 .

(3) معاني القرآن : 55/3 .

(4) تفسير الطبري : 159 / 21 .

(5) ينظر الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : 327 .

والمعنى ما قام أحدٌ إلا هُنْدُ ، وبيّن الفراء أنّه لا يُرى الناسُ ؛ لأنّهم كانوا تحت الرّمْلِ ، وإنّما تُرى مساكنهم ؛ لأنّها قائمة⁽¹⁾ .

7- قراءة الاسم بالنصب على أنّه مفعول به بدلاً من إسكانه :

قرأ عيسى بن عمر " ياسين " بفتح النون ، على أنّه مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : أتى ، أو على أنّه مجرور بحرف جرّ مقدّر في قوله تعالى : ((يس)) [ياسين : 1] ، وقرأ جمهور القراء (ياسين) بسكون النون⁽²⁾ .

قال سيبويه : " وقد قرأ بعضهم : (ياسينَ والقرآن) ، فمن قال هذا ، فكأنّه جعله اسماً أعجمياً ، ثم قال : انكر ياسين"⁽³⁾ .

وذكر الفراء أنّ القراءة بسكون النون من (يس) قد سمعت أنّ بعض العرب من ينصبها ، فيقول : " ياسينَ والقرآن الحكيم ، كأنّه يجعلها مُتحرّكة كتحرّك الأدوات ، إذا سكن ما قبلها ؛ مثل أيتّ ولعلّ ينصب منها ما سكن الذي يلي آخر حروفه ، ولو خفض كما خُفض جَيْرٌ لا أفعلٌ ذلك ، خُفضت لمكان الياء في جَيْر"⁽⁴⁾ .

وقال الزجاج أنّ (يس) : " معناه يا إنسان ، وجاء يارجل ، وجاء يا محمد والذين عند أهل العربية أنّه بمنزلة (ألم) افتتاح السورة ، وجاء أنّ معناه القسم ، وبعض العرب تقول : ياسينَ والقرآن بفتح النون ، وهذا جائز في العربية ، والتسكين أجود ؛ لأنّها حروف هجاء ، فأما من فتح فعلى ضربين ، على أنّ (يس) اسم سورة حكاية كأنّه قال : أتى يس ، وهو على وزن هابيل وقابيل لا ينصرف ، ويجوز أن يكون فتح لالتقاء الساكنين"⁽⁵⁾ .

(1) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 19 / 216 .

(2) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 125 ، مشكل إعراب القرآن : 220 / 2 ، الاتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، 610/2 .

(3) الكتاب ، لسيبويه : 258/3 .

(4) معاني القرآن : 371/2 .

(5) معاني القرآن وإعرابه : 277/4 .

وقال ابن جني : " أمّا الكسر والفتح جميعًا فكلاهما لالتقاء الساكنين ؛ وذلك أنه بنى الكلام على الإدراج ، لا على وقف حروف المعجم ، فحرّك فيه ذلك ، ومن فتح هرب إلى خفة الفتحة ؛ لأجل ثقل الياء قبلها كسرة ، ومن كسر جاء به على أصل حركة التقاء الساكنين"¹

وبيّن مكي بن أبي طالب أنّ الحروف المقطّعة في أوائل السور حقّها " أن يوقف على كلّ حرف منها ؛ لأنّها ليست بخبر لما قبلها ، ولا يُخبر عنها ، ولا يعطف بعضها على بعض كالعدد ، فحقّها الوقف والسكون عليها ؛ وكذلك لم تعرب ، فوجب إظهار النون عند الواو ؛ لأنّها موقوف عليها غير متصلة بما بعدها ، هذا أصلها ، ومن أدغم أجزاها مجرى المتصل ، والإظهار أولى بها"⁽²⁾ .

وذكر العكبري أنّ فتح النون في (يس) فيه وجهان⁽³⁾ ، أحدهما : أنّه حرّك لالتقاء الساكنين ، وفتح من أجل الياء ، والثاني : أن يكون منصوبًا على حذف حرف القسم ، أو على إضمار (أتلى ياسين) .

8- قراءة الاسم بالنصب على أنّه مفعول به أو مفعول مطلق بدلًا من رفعه على أنّه

خبر :

قرأ عيسى بن عمر (تنزيل) في قوله تعالى ((تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ)) [الزمر : 1] بالنصب على أنّه مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : أقرأ أو الزم ، أو مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره : نزلّه تنزيل الكتاب ، وكانت قراءة جمهور القراء (تنزيل) بالرفع على أنّه خبر لمبتدأ مضمّر ، أي : هذا تنزيل الكتاب⁽⁴⁾ .

(1) المحتسب : 203 / 2

(2) مشكل إعراب القرآن : 598 / 2 .

(3) ينظر إعراب القراءات الشواذ : 354/2 .

(4) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 131 ، الجامع لأحكام القرآن : 246 / 18 .

وأجاز الكسائي قراءة (تنزيلُ الكتابِ) بالنصب على أنه مفعول به ؛ فقال : " اتبعوا واقرأوا تنزيلَ الكتاب" (1) .

وأجاز الفراء أيضاً قراءة النصب على أن تنزيل اسم منصوب على الإغراء فقال : " ترفع (تنزيل) بإضمار : هذا تنزيلٌ ، كما قال تعالى : ((سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا)) [النور : 1] ، ومعناها : هذه سورةٌ أنزلناها ، وإن شئت جعلت رفعه بمن ، والمعنى : من الله تنزيلُ الكتابِ ، ولو نصبته تأمر باتّباعه ولزومه كان صواباً ، كما قال الله : ((كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)) [النساء : 24] ، أي : ألزموا كتابَ الله" (2) .

وقال الزمخشري : " قرئ بالرفع على أنه مبتدأ أخبر عنه بالظرف ، أو خبر مبتدأ محذوف ، والجار جملة التنزيل ، كما نقول : نزلَ من عند الله ، أو غير صلّة ، كقولك : هذا الكتاب من فلانٍ إلى فلانٍ ، فهو على هذا خبر بعد خبر ، أو خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هذا تنزيلُ الكتابِ ، هذا من الله . أو حال من التنزيل عمل فيها معنى الإشارة ، وبالنصب على إضمار فعل ، نحو : اقرأ ، والزم . فإن قلت : ما المراد بالكتاب ؟ قلت : الظاهر على الوجه الأول: أنه القرآن ، وعلى الثاني : أنه السورة" (3) .

ونكر العكبري أن (تنزيل) "يقرأ بنصب اللام ، أي : اقرأ تنزيلَ ، أو عليك تنزيلَ ، ويجوز أن يكون منصوباً على المصدر ، أي : نَزَلَهُ تنزيلَ ، والمصدر مضاف إلى المفعول" (4) .

(1) إعراب القرآن ، للنحاس : 39 / 4 .

(2) معاني القرآن : 414 / 2 .

(3) الكشاف : 286/5 .

(4) إعراب القراءات الشواذ : 404 / 2 .

ورأى أبو حيان أنّ المبتدأ هو العائد على الذكر في (إن هو إلا ذكر)، وجعل الجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، كأنه قيل : هذا الذكر ما هو ؟ فقيل : هو تنزيلُ الكتاب⁽¹⁾ .

9- القراءة بنصب ما بعد اسم الفاعل على المفعوليّة بدلاً من جرّه على أنه مضاف إليه :

قرأ عيسى بن عمر (مُسكأتُ رحمتِهِ) بتتوين (مُسكأتُ)، ونصب (رحمتِهِ) على إعمال اسم الفاعل في ما بعده ، وفاعله ضمير مستتر ، في قوله تعالى : ((هَلْ هُنَّ مُمَسِكَاتُ رَحْمَتِهِ)) [الزمر : 38] ، وقرأ جمهور القراء (ممسكاتُ رحمتِهِ) على الإضافة ، وهو من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله⁽²⁾ .

وذكر الفراء في حديثه عن قراءة (مُمَسِكَاتُ رَحْمَتِهِ) " أنّ عاصم، والحسن ، وشيبة المدني قد قرأوا بالتتوين، أمّا يحيى بن وثاب فقد قرأ بالإضافة ، وكلّ صواب ... وللإضافة معنى مضى من الفعل، فإذا رأيت الفعل مضى في المعنى فأثر الإضافة فيه"⁽³⁾.

وبين الزجاج أنّ كلتا القراءتين قراءة حسنة⁽⁴⁾ ، وبمثل هذا الكلام وصف الطبري هاتين القراءتين ، فقال عنهما : " والصواب من القول في ذلك عندنا أنّهما قراءتان مشهورتان ، متقاربتا المعنى ، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيبٌ"⁽⁵⁾ .

(1) ينظر البحر المحيط : 397/7 ، روح المعاني : 233/23 .

(2) ينظر التبصرة في القراءات السبع : 659 ، البحر المحيط : 413/7 .

(3) معاني القرآن : 420/2 .

(4) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 355/4 .

(5) تفسير الطبري : 213 / 20 .

وذكر ابن خالويه ومحمد بن شريح أنّ (ممسكات رحمته) يقرأ بالتثوين والنصب ، وبحذف التثوين والخفض ، فالحجة لمن نون أنه أراد الحال والاستقبال ، وحجة من أضاف : أنه أراد ما ثبت ومضى⁽¹⁾ .

وبين أبو زرعة والنشار أنّ الفعل منتظر ، وأنه ممّا لم يقع من أسماء الفاعلين إذا كان في الحال ، فالوجه فيه النصب ، وحجة الإضافة : أنّ الإضافة قد استعملها العرب في الماضي والمنتظر ، وأنّ التثوين لم يستعمل إلا في المنتظر خاصة ، فلما كانا مستعملين ، وقد نزل بهما القرآن ، فقال عزّ وجلّ : ((كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ)) [آل عمران : 185] ، أخذ بأكثر الوجهين أصلاً ، وذكر حجة أخرى ، وهي أنه يُراد فيهما التثوين ، ثم حذف التثوين للتخفيف كما قال سبحانه : ((إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا)) [مريم : 93] ، هذا لم يقع ، وتقديره : آتِ الرَّحْمَنِ⁽²⁾ .

وقال الطوسي : " فمن أضاف فالتخفيف ومن نون ؛ فلاّته غير واقع ، واسم الفاعل إنّما يعمل إذا كان لما يُستقبل ، وقوله : ((وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)) [الكهف : 18] ، على الحكاية⁽³⁾ ، وذكر الزمخشري أنّ (ممسكات رحمته) ، بالتثوين على الأصل ، وبالإضافة للتخفيف⁽⁴⁾ .

10- قراءة الاسم بالنصب على إضمار فعل بدلاً من جرّه على أنه معطوف :

قرأ عيسى بن عمر (لُولُوا) في قوله تعالى : ((يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ)) [فاطر : 32] ، بالنصب على إضمار فعل ، تقديره : يُؤْتُونَ لُولُوا ،

(1) ينظر الحجة في القراءات السبع : 310 ، الكافي : 496/2 .

(2) ينظر حجة القراءات : 623 ، المكرر : 359 .

(3) التبيان في تفسير القرآن : 28/9 .

(4) ينظر الكشاف : 307 /5 .

وقرأ جمهور القراء (لؤلؤًا) ، بالجرّ عطفاً على محل (من أساور)⁽¹⁾ ، وممن شارك عيسى بن عمر في قراءة النصب نافع ، وأبو جعفر والحسن ويعقوب⁽²⁾

وأجاز الزجاج قراءة النصب في (ولؤلؤًا) على معنى يُحلّون أساورَ ؛ لأنّ معنى (من أساور) كمعنى أساورَ ، وكذلك أجاز قراءة الرفع على معنى يُحلّون فيها من أساورَ من ذهبٍ ولؤلؤٍ غير أنه يرى أنّ الأكثر فيها قراءة الخفض⁽³⁾ ، ومثله فعل أبو جعفر النحاس؛ فرجّح قراءة الخفض ؛ إذ قال : " والخفض قراءة أهل الكوفة ، وهو أبين في العربية ؛ لأنّه مخفوض معطوف على مخفوض"⁽⁴⁾ .

وذكر ابن خالويه أنّ حجة من خفض (لؤلؤًا) " أنّه ردّه بالواو على أول الكلام ؛ لأنّ الاسم يعطف على الاسم ، والحجة لمن نصب أنّه أضمر فعلاً كأول معناه : ويُحلّون لؤلؤًا ، وسهّل ذلك عليه كتابها في السواد هاهنا وفي (الملائكة) بألف"⁽⁵⁾ .

وقال مكي بن أبي طالب : " (ولؤلؤًا) قرأه نافع وعاصم بالنصب ، هنا وفي سورة فاطر عطفاً على موضع (أساور) ؛ لأنّ (من) زائدة ، والتقدير : يُحلّون فيها أساور من ذهب ولؤلؤًا ، وقرأ الباقر بالخفض عطفوه على لفظ (من أساور) ، والقراءتان بمعنى"⁽⁶⁾ .

11- قراءة الحروف المقطعة على أنّها أسماء منصوبة بفعل مقدّر بدلاً من كونها حروفاً لا محل لها من الإعراب :

قرأ عيسى بن عمر (حم) بفتح الميم ، على تخريج : هي حركة إعراب ، فتكون منصوبة بفعل مقدّر ، أي : اقرأ حاميمَ ، وذلك في قوله تعالى : ((حم)) [غافر : 1] ،

(1) ينظر روح المعاني : 199 / 22 ، معجم القراءات القرآنية ، للدكتور الخطيب : 437/7 .

(2) ينظر السبعة في القراءات، لابن مجاهد : 534 ، معجم القراءات القرآنية ، للدكتور الخطيب : 437/7 .

(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 270 / 4 .

(4) إعراب القرآن : 273 / 3 .

(5) الحجّة في القراءات السبع : 252 / 2 .

(6) الكشف عن وجه القراءات : 117 / 2 - 118 .

وقرأ جمهور القرّاء بسكون الميم (حم) ، وهو الأصل والمشهور في الحروف المقطعة⁽¹⁾ ؛ لأنها حروف هجاء ، فحكمها السكون ؛ لأنها يوقف عليها ، وقد وجّه بعضهم قراءة عيسى بن عمر فتح الميم في (حاميم) لالتقاء الساكنين ، ويجوز أن يكون في موضع نصب على إضمار فعلٍ ولم ينصرف ؛ لأنها اسم المؤنث ، أو لأنها أعجمية ، مثل : هابيل ، وقابيل⁽²⁾ .

وذكر الزجاج أنّ القراءة في (حم) على ضربين : فتح الحاء وكسرها ، وأمّا الميم فساكنة في قراءة القرّاء كلّهم إلا عيسى بن عمر فإنه قرأ : حمّ بفتح الميم ، وخرّج قراءته على جعل (حم) اسماً للسورة ، فنصّبه ولم ينونه ؛ لأنه على لفظ الأسماء الأعجمية ، ويكون المعنى اتلُ حم ، والأجود عنده "أن يكون على فتح لالتقاء الساكنين حيث جعله اسماً للسورة، ويكون حكاية حروف الهجاء"⁽³⁾ ، وإلى هذا الرأي ذهب الطوسي ؛ إذ قال : " وقد فتح الميم عيسى بن عمر ، وجعله اسم السورة ، فنصّبه ، ولم ينون ؛ لأنه على وزن (هابيل)، ويجوز أن يكون فتح لالتقاء الساكنين ، والقرّاء على تسكين الميم ، وهو الأجود"⁽⁴⁾ .

وذكر القرطبي أنّ السورة إذا سميت بشيء من الحروف المقطعة أعربت ؛ فتقول قرأت (حمّ) فتنصب ، واستشهد بقول الشاعر محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي⁽⁵⁾ [من الطويل]:

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرَّمْحُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدِمِ

ثمّ بين عيسى بن عمر قرأ (حم) بفتح الميم ، وقرأ ابن أبي إسحاق وأبو السّمّال بكسرها ، والإمالة والكسر لالتقاء الساكنين أو على وجه القسم⁽⁶⁾ .

(1) ينظر مشكل إعراب القرآن : 263/2 .

(2) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 25/4 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 365/4 .

(4) التبيان : 53/9 .

(5) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، لمحمد محمد حسن شرّاب : 163 /3 .

(6) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 325/8 .

12-- قراءة الاسم بالنصب على الذم أو الحال بدلاً من رفعه على أنه خبر :

قرأ عيسى بن عمر (عاملةً ناصبةً) بنصبهما على الذم والشم ، أو على الحال في قوله تعالى : ((عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ)) [الغاشية : 3] ، وقرأ جمهور القراء (عاملةً ناصبةً) برفعهما على إضمار (هي)⁽¹⁾ .

وقال ابن جني : " ينبغي أن يكون النصب على الشم ، أي : أنكرها عاملة ناصبة في الدنيا على حالها هناك ، فهذا كقوله تعالى : ((يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)) [البقرة : 167] ، وذلك أنهم لم يخلصوها لوجهه ، بل أشركوا به معبودات غيره ، وله نظائر في القرآن ومأثور الأخبار"⁽²⁾ .

وشارك عيسى بن عمر في القراءة بالنصب : ابن محيصة ، وحميد ، ورويت عن ابن كثير⁽³⁾ .

وخلاصة القول في قوله (عاملةً ناصبةً) إنها تقرأ بالنصب ، وفيه وجهان ، أحدهما : هو حال من الضمير في (خاشعة) ، والثاني : على إضمار أعني أو أذم⁽⁴⁾ .

وقرأ الجمهور : (عاملةً ناصبةً) بالرفع فيهما على أنهما خبران آخران للمبتدأ ، أو على تقدير : مبتدأ ، وهما خبران له⁽⁵⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (حَمَّالَةٌ) بالنصب على الذم والشم ، وقيل بالنصب على الحال في قوله تعالى : ((وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)) [المسد : 4] ، وقرأ جمهور القراء (حَمَّالَةٌ) بالرفع على تقدير : هي حَمَّالَةٌ ، أو امرأتهُ : مبتدأ ، وحمَّالَةٌ : خبره⁽¹⁾ .

(1) ينظر مشكل إعراب القرآن : 472/2 ، الفتح القدير : 572/5 .

(2) المحتسب : 356/8 .

(3) ينظر البحر المحيط : 457/8 .

(4) ينظر إعراب القراءات الشواذ : 701/2 .

(5) ينظر فتح القدير : 572/5 .

وقال سيبويه : " وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً (وأمرأته حمالة الحطب) لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة ، ولكنه كأنه قال : أدكر حمالة الحطب شتماً ، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره" (2) .

وقال الفراء : " ترفع الحمالة ، وتنصب ، فمن رفعها فعلى جهتين : يقول : سيصلى نار جهنم هو وأمرأته حمالة الحطب ، تجعله من نعتها ، والرفع الآخر وأمرأته حمالة الحطب ، تريد : وأمرأته حمالة الحطب في النار ، فيكون في جيدها هو الرفع ، وإن شئت رفعتها بالحمالة ، كأنك قلت : ما أغنى عنه ماله وأمرأته هكذا ، وأما النصب فعلى وجهين ، إحداهما : أن تجعل (الحمالة) قطعاً ؛ لأنها نكرة ، ألا ترى أنك تقول : وأمرأته الحمالة الحطب ، ، فإذا أقيت الألف واللام كانت نكرة ، ولم يستقم أن تتعت معرفة بنكرة ، والوجه الآخر : أن تشتمها بحملها الحطب ، فيكون نصبها على الذم ، كما قال صلى الله عليه وسلم سيّد المرسلين سمعها الكسائي من العرب" (3) .

وقال الأخفش الأوسط : " وحمالة الحطب ، من صفتها ونصب بعضهم : (حمالة الحطب) على الذم ، قال : نكرتها حمالة الحطب ، ويجوز أن تكون : (حمالة الحطب) نكرة نوي بها التتوين فتكون حالاً لـ (امرأته) وتتنصب بقوله : تصلى" (4) .

ورأى الطبري أن الصواب هي القراءة الرفع ؛ "لأنه أفصح الكلامين فيه ، ولإجماع الحجة من القراءة عليه" (5) .

وقال الزمخشري : " وقرأ : حمالة الحطب ، بالنصب على الشتم ، وأنا أستحب هذه القراءة ، وقد توسل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميل ، من أحب شتم أم جميل ،

(1) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 426/10 ، البحر المحيط : 527/8 ، المستنير في تخريج القراءات المتواترة ، لمحمد سالم محيسن : 262 /3 .

(2) الكتاب : 70/2 .

(3) معاني القرآن : 298/3 .

(4) معاني القرآن : 588/2 .

(5) تفسير الطبري : 718/24 .

وُقِرَى : حمالةً للحطب ، وحمالةً للحطب ، بالتثوين ، بالرفع والنصب ، وُقِرَى : ومريته بالتصغير⁽¹⁾ .

ومَن قرأ بالنصب عاصم ، والحسن ، والأعرج ، وابن محيصن⁽²⁾ ، ومَن رفع جعله وصفاً لقوله : وامراته ، ويدل على أنّ الفعل قد وقع ، كقولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً أمسٍ ، وأمّا النصب في (حمالةً الحطب) فعلى الذم لها كأنّها كانت قد اشتهرت بذلك ، فجرت الصفة عليها للذم لا للتخصيص والتخليص من موصوف غيرها⁽³⁾ .

13- قراءة الاسم بالنصب على المدح بدلاً من جرّه على أنه صفة :

قرأ عيسى بن عمر (رَبِّ) بالنصب على المدح في قوله تعالى : ((الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)) [الفاتحة : 2] ، وقرأ جمهور القراء (رَبِّ) بالجرّ على الوصف للفظ الجلالة (لله)⁽⁴⁾ .

وقال سيبويه : " وسمعنا بعض العرب يقول : (الحمدُ لله ربّ العالمين) ، فسألت عنها يونس ، فزعم أنّها عربية"⁽⁵⁾ ، وتكلم سيبويه عن الاسم المنصوب على المدح فقال : " وإن شئت جعلته صفةً ، فجرى على الأول ، وإن شئت قطعته فابتدأته ، وذلك قولك : الحمدُ لله الحميدُ هو ، والحمدُ لله أهلَ الحمدِ ، والملئُ لله أهلَ الملئِ ، ولو ابتدأته فرفعتّه كان حسناً"⁽⁶⁾ .

(1) الكشاف : 458/6 .

(2) ينظر المحرر الوجيز : 708/8 .

(3) ينظر مجمع البيان : 851/10 .

(4) ينظر زاد المسير : 11 / 1 ، العقد النضيد في شرح القصيد ، للسمين الحلبي : 361 / 1 .

(5) الكتاب : 63/2 .

(6) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

ووصف الزجاج قراءة الرفع والنصب بالجواز ، وقال : " ولا يتخير لكتاب الله عز وجلّ ، إلّا اللفظ الأفضل الأجلز" (1) .

وقال ابن عطية : " وقرأت طائفة (ربّ) بالنصب ، فقال بعضهم : هو نصب على المدح ، وقال بعضهم : هو على النداء ، وعليه يجيء إيتاك" (2) .

وبيّن الطبرسي أنّ مَنْ نصب ربّ العالمين ، فإنّما ينصبه على المدح والثناء ، كأنّه لمّا قال : الحمد لله ، استدل بهذا اللفظ على أنّه ذاكّر لله ، فكأنّه قال : اذكّر ربّ العالمين ، فعلى هذا لو قرئ في غير القرآن (ربّ العالمين) مرفوعاً على المدح أيضاً لكان جائزاً ، على معنى هو ربّ العالمين" (3) .

وقال القرطبي : " يجوز الرفع والنصب في (ربّ) فالنصب على المدح ، والرفع على القطع ، أي : هو ربّ العالمين" (4) .

وشارك عيسى بن عمر في القراءة (ربّ) بالنصب أبو العالية ، وابن السّمّيع ، وقرأ أبو رزين العقيلي ، والربيع بن خيثم ، وأبو عمران الجوني برفعها (5) .

وقرأ عيسى بن عمر (الرحمن الرحيم) بالنصب على المدح ، في قوله تعالى : ((الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ)) [الفاتحة : 3] ، وقرأ جمهور القراء (الرحمن الرحيم) بالخفض على النعت للفظ الجلالة (لله) (6) .

وشارك عيسى بن عمر في قراءة (الرحمن الرحيم) بالنصب ، أبو العالية ، وابن السّمّيع ، وقرأ أبو رزين العقيلي ، والربيع بن خيثم ، وأبو عمران الجوني بالرفع فيهما (1) .

(1) معاني القرآن وإعرابه : 46 / 1 .

(2) المحرر الوجيز : 72 / 1 .

(3) مجمع البيان : 27 / 1 .

(4) الجامع لأحكام القرآن : 215 / 1 .

(5) ينظر زاد المسير : 11 / 1 .

(6) ينظر المصدر نفسه : 12 / 1 ، الروضة الندية شرح متن الأجرومية ، ابن الجزري : 10 .

وقال النَّحَّاسُ : " ويجوز الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ " على المدح ، ويجوز رفعهما على إضمار مبتدأ ، ويجوز رفع أحدهما ونصب الآخر ، ويجوز خفض الأول ورفع الثاني ونصبه" (2) .

وعرضَ أبو حَيَّان الأندلسي قراءة الخفض والرفع ، وقال عنهما : " فالخفض على النعت ، وقيل : في الخفض إنَّه بدل أو عطف بيان ... ، والنصب والرفع للقطع ، وفي تكرار الرحمن الرحيم إن كانت التسمية آية من الفاتحة تنبيه على عظم قدر هاتين الصفتين وتأكيد أمرهما" (3) .

وتحدث الشيخ محمد الدرّة عن الوجوه الإعرابية في (الرحمن الرحيم) ؛ فنكر أنَّهما بدلان من لفظ الجلالة ، وهذا على اعتبارهما اسمين من أسماء الله الحسنى ، وهو المعتمد ، وقيل : هما صفتان للفظ الجلالة ، ويجوز في العربية رفعهما على أنَّهما خبران لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ، كما يجوز نصبهما على أنَّهما مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : أمدح ، وهذا الوجهان على القطع ، أعني به قطع النعت عن المنعوت (4) .

14- قراءة الاسم بالنصب على الاشتغال بدلاً من الرفع على أنه مبتدأ :

قرأ عيسى بن عمر (والسارقُ والسارقةُ) بنصبهما على الاشتغال في قوله تعالى وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (([المائدة : 38] ، وقرأ جمهور القراء (والسارقُ والسارقةُ) بالرفع على الإبتداء والخبر محذوف ، أي : فيما يُتلى عليكم ، أو فيما فُرض عليكم السارقُ والسارقةُ حكمهما (5) .

(1) ينظر زاد المسير : 12/1 .

(2) إعراب القرآن : 171 / 1 .

(3) البحر المحيط : 132/1 .

(4) ينظر تفسير القرآن الكريم : 18 / 1 .

(5) ينظر معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : 171 / 2 ، مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، 38 ، شرح التصريح : لخالد الأزهرى ، 447/1 ، التوجيهات النحوية والبلاغية لقراءة نافع ، لعبد القادر تواتي ، 112- 113 ، الإمام الطاهر بن عاشور ومنهجه في القراءات ، لمحمد القرني : 241 ، احتجاج الزمخشري بالقراءات في الكشف ، لعلي الكيلاني : 95 – 96 .

ورأى سيبويه أنّ الوجه في كلام العرب النصب كما تقول : زيدًا فاضربهُ " ولكن أبت العامة إلاّ الرفع"⁽¹⁾ ، يعني عامة القرّاء وجُلّهم ، ولمّا كان معظم القرّاء على الرفع تأوّلوه سيبويه على وجه يصحّ ، وهو جعله مبتدأ ، أو الخبر محذوف⁽²⁾ .

وقال الفرّاء : " مرفوعان بما عاد من نكرهما ، والنصب فيهما جائز ؛ كما يجوز أزيدُ ضربتُهُ ، وأزيدًا ضربتُهُ ، وإنّما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) ؛ لأنّهما غير موقّنين ، فوجّها توجيه الجزاء ، كقولك : مَنْ سرق فأقطعوا يدهُ ، ف (مَنْ) لا يكون إلاّ مرفوعًا ، ولو أردت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام"⁽³⁾ .

ورفض الزّجاج القراءة التي قرأ بها عيسى ؛ فقال : " وهذه القراءة وإن كان القارئ بها مقدّمًا لا أحبُّ أن يقرأ بها ؛ لأنّ الجماعة أولى بالاتباع ، إذ كانت القراءة سنّة"⁽⁴⁾ .

وذكر أبو علي الفارسي ومكي بن أبي طالب أنّ الاختيار على مذهب سيبويه النصب ؛ لأنّه أمر ، وهو بالفعل أولى ، وبه قرأ عيسى بن عمر ، والاختيار فيه عند الكوفيين الرفعُ على قراءة الجماعة ؛ لأنّه لم يقصد به سارق بعينه⁽⁵⁾ .

وقال الطوسي : " وقوله (والسارق والسارقة) ، قال سيبويه الأجود فيه النصب ، ومثله (الزانية والزاني) ، وبالنصب قرأ عيسى بن عمر ، وهو بخلاف ما عليه القرّاء ، لا يجوز أن يقرأ به ، والوجه الرفع"⁽⁶⁾ .

(1) الكتاب : 144/1 .

(2) ينظر المصدر نفسه : 134./1

(3) معاني القرآن : 306 /1 ، وينظر النحو في مجالس ثعلب ، للدكتور أحمد الليثي : 122 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 172 /2 .

(5) ينظر التكملة : 436 ، مشكل إعراب القرآن : 227 /1 .

(6) التبيان في تفسير القرآن : 514/3 .

وكان أشد المنكرين على سيبويه قبوله قراءة النصب هو الفخر الرازي في تفسيره الكبير ؛ إذ رأى أنّ القول الذي ذهب إليه سيبويه ليس بشيء ، وأنّ سيبويه رجّح قراءة عيسى بن عمر على قراءة رسول الله⁽¹⁾ .

وردّ أبو حيان قول الرازي من جوانب عدّة ، منها : أن عيسى بن عمر لم يقرأ هذه القراءة من نفسه ، بل إنّ قراءته مستندة إلى الصحابة وإلى الرسول ، فقراءته قراءة الرسول أيضًا ، وأنّ سيبويه لم يدّع أن قراءة النصب أولى ، ومن هنا فليس هناك داعٍ لما ذكره الرازي من التشنيع وإلقاء اللوم على سيبويه⁽²⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (الزانية والزاني) بالنصب فيهما على الاشتغال في قوله تعالى : ((الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ)) [النور : 2] ، وكانت قراءة الجمهور (الزانية والزاني) بالرفع ، وهو المختار عند سيبويه والخليل ، وكذلك هو اختيار الأكثرين ، وهو مبتدأ والخبر محذوف ، أو الخبر (فاجلدوا)⁽³⁾ .

وقال الفراء : " الزانية والزاني فاجلدوا كلّ واحد منهما رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله (كلّ واحد منهما) ، ولا ينصب مثل هذا ؛ لأنّ تأويله الجزاء ، ومعناه - والله أعلم - من زنى فافعلوا به ذلك"⁽⁴⁾ .

وذكر الزجاج أنّ الخليل وسيبويه يران أنّ النصب هو المختار "وزعم سيبويه أنّ القراءة الرفع ، وزعم غيرهم من البصريين والكوفيين أنّ الاختيار الرفع ، وكذا هو عندي ؛ لأنّ الرفع كالإجماع في القراءة ، وهو أقوى في العربية ؛ لأنّ معناها معنى : من زنى فاجلدوه ، فتأويله الابتداء ، وقال سيبويه والخليل أنّ الرفع على معنى : (وفيما فرضنا عليكم الزانية والزاني) ، بالرفع - أو الزانية والزاني فيما فرض عليكم ، والدليل على أنّ الاختيار قوله عزّ

(1) ينظر مفاتيح الغيب : 229 / 11 .

(2) ينظر البحر المحيط : 49 / 3 .

(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 72/2 ، إعراب القرآن ، للنحاس : 128/3 ، مختصر في شواذ القرآن : 102 ، المحتسب : 100 / 2 ، مجمع البيان : 195/7 ، القراءات السبع والاستشهاد بها ، لرقية محمد صالح الخزاعي : 51 .

(4) معاني القرآن : 244/2 .

وجل : ((وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا)) [النساء : 16] ، وإنما اختار الخليل وسيبويه النصب ؛ لأنه أمرٌ ، وأنَّ الأمرَ بالفعل أولى ، والنصب جائز على معنى: اجلدوا الزانية والزاني⁽¹⁾ .

ورأى أبو جعفر النحاس أنَّ الحجة في قراءة الرفع أنه ليس يُقصدُ به اثنان بأعينهما زنياً فينصب، فلما كان مبهماً وجب الرفع فيه ؛ إذ المعنى على مذهب سيبويه : وفيها فرضٌ عليكم الزانية والزاني ، وقيل: إنَّ الرفع بما عاد عليه (ولا تأخذكم بهما رأفةً) ورأفة ؛ لأنَّ فعالة في الخصال كثير ، نحو القباحة ، وفَعْلَةٌ على الأصل⁽²⁾ .

وقال ابن جني : " وهذا منصوب بفعل مضمر أيصاً ، أي : اجلدوا الزانية والزاني ، فلما أضمَر الفعل الناصب فسره بقوله : (فاجلدوا كلَّ واحد منهما مائة جلدة) ، وجاز دخول الفاء في هذا الوجه ؛ لأنه موضع أمر ، ولا يجوز زياداً فضربته ؛ لأنه خبر⁽³⁾ . وقد أخذ الزمخشري بهذا الرأي؛ فقال: "وقرئ بالنصب على إضمار فعل يفسره الظاهر، وهو أحسن من سورة أنزلناه لأجل الأمر"⁽⁴⁾ .

وبيّن القرطبي أنَّ القراء أجمعوا على قراءة الرفع ، وإن كان القياس عند سيبويه النصب ، وأمّا الفراء والمبرد والزجاج فإنَّ الرفع عندهم هو الأوجه ، والخبر في قوله : (فاجلدوا) ؛ لأنَّ المعنى : الزانية والزاني مجلودان بحكم الله ، وهو قول جيد عنده ، وذلك قول أكثر النحويين ، ويجوز عنده تقدير الخبر على: ينبغي أن يُجلدوا⁽⁵⁾ .

وقرأ أبو السَّمال (الزانية والزاني) بالنصب ، وهو يشارك بهذه القراءة عيسى الثقفي ، ويحيى بن يعمر ، وعمرو بن فائد ، وأبو جعفر المدني، وشيبة ، وأبو رزين العقيلي وأبو الجوزاء ، وابن أبي عيلة ، وهذه القراءة ، أعني قراءة النصب هي الموافقة لقاعدة النحويين؛

(1) معاني القرآن وإعرابه : 27/4

(2) إعراب القرآن : 127/3

(3) المحتسب : 100/2 .

(4) الكشف : 257/4 .

(5) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 103 / 15 .

إذ عندهم أنّ الاسم السابق يترجح نصبه إذا كان الفعل الواقع بعده طلباً ، ولهذا رجّح سيبويه قراءة النصب في (السارقُ والسارقةُ) و (الزانيةُ والزاني) على قراءة الرفع ، والقراءة الشاذة هنا أرجح من قراءة العامة وفق قواعد أهل النحو ، وأقيسهم (1).

وقرأ عيسى بن عمر (الشعراءُ) بالنصب على الاشتغال في قوله تعالى : ((وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ)) [الشعراء : 224] ، وكانت قراءة الجمهور (والشعراءُ) بالرفع على الابتداء ، وخبره ما بعده ، وهو (يتبعهم) (2) .

وقال أبو جعفر النحاس : " ويجوز النصب على إضمار فعل يفسره يتبعهم ، وقيل : (الغاوون) ههنا الزائلون عن الحق ، ودلّ هذا على أنّ الشعراء أيضاً غاوون ؛ لأنّهم لو لم يكونوا غاوين ما كان أتباعهم كذلك " (3) .

وذكر القرطبي أنّه لم " يختلف القراء في قراءة (الشعراء) بالرفع ، " ويجوز النصب على إضمار فعل يفسره (يتبعهم) ، وبه قرأ عيسى بن عمر ، قال أبو عبيد كان الغالب عليه حبُّ النصب " (4) .

وقرأ عيسى بن عمر (العملُ الصالحُ) بنصبهما على الاشتغال أو عطفاً على الكلام ، في قوله تعالى ((وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ)) [فاطر : 10] ، وكانت قراءة جمهور القراء (العملُ الصالحُ) برفعهما على أنّ (العمل) هو المبتدأ ، و (الصالح) نعت ، ويرفعه : هو الخبر ، أي العمل الصالح يرفع الكلم الطيب (5) .

(1) ينظر التوجيهات النحوية لقراءة أبي السّمّال ، للدكتور عبد الله السلمي ، 175 .

(2) ينظر مختصر شواذ القرآن : 109 ، الجامع لأحكام القرآن : 16 / 95 .

(3) إعراب القرآن : 3 / 196 .

(4) الجامع لأحكام القرآن : 16 / 95 .

(5) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 124 ، البحر المحيط : 7 / 290 .

وقال الفرّاء " ولو قيل : (والعملَ الصالحَ) بالنصب على معنى : يرفعُ اللهُ العملَ الصالحَ ، فيكون المعنى : يرفعُ اللهُ العملَ الصالحَ ، ويجوز على هذا المعنى الرفعُ ، كما جاز النصب لمكان الواو في أوله" (1) .

وقال مكي : " فيجوز النصب في (العمل) على القول الثاني ، بإضمار فعل يفسره

(يرفعه) ، ولا يجوز على القول الأول إلا الرفع " (2) .

وبيّن ابن عطية أنّ بعض القرّاء قرأوا : (والعملَ الصالحَ) بالنصب فيهما ، وعلى هذه القراءة (يرفعه) إمّا مسند إلى الله تعالى ، وإمّا إلى (الكلم) ، والضمير في (يرفعُه) عائد على العمل لا غير (3) .

وذكر أبو البركات الأنباري أنّ الهاء في (يرفعُه) تعود على (الكلم) ، والتقدير : والعملَ الصالحَ يرفعُ الكلمُ ، " وقيل التقدير : والعملَ الصالحَ يرفعُه اللهُ ، وقيل التقدير : والعملَ الصالحَ يرفعُه الكلمُ ، فالهاء تعود على (العمل) ، ولو كان كذلك لكان الوجه الأوجه أن ينصب (العمل الصالح) ، كما قلت : ذهب زيدٌ وعمرو وكلمه بكرٌ" (4) .

وبيّن القرطبي أنّ المعنى لو كان : والعمل الصالح يرفعه اللهُ ، أو العمل الصالح يرفعه الكلم الطيب ، لكان الاختيار نصب العمل ، "ولا نعلم أحدًا قرآه منصوبًا إلا شيئًا روي عن عيسى بن عمر أنّه قال : قرآه أناسٌ: والعملَ الصالحَ يرفعُه" (5) .

(1) معاني القرآن : 367/3 .

(2) مشكل إعراب القرآن : 216/2 .

(3) ينظر المحرر الوجيز: 207 / 7 .

(4) البيان في غريب إعراب القرآن : 287/2 .

(5) الجامع لأحكام القرآن : 358/ 17 .

وقرأ عيسى بن عمر (سورة) بالنصب على الاشتغال ، على تقدير : أنزلنا سورة ، أو انكر سورة ، أو اتلوا سورة ، في قوله تعالى : ((سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)) [النور : 1] ، وقرأ جمهور القراء (سورة) بالرفع ، على تقدير : هذه سورة ، أو : مما يُتلى عليك سورة ، ورفعها بالابتداء قبيح لأنها نكرة⁽¹⁾.

وقال أبو الفتح : " هي منصوبة بفعل مضمر ، ولك في ذلك طريقان :

أحدهما : أن يكون ذلك المضمر من لفظ هذا المظهر ، ويكون المظهر تفسيرا له ، وتقديره له ، وتقديره : أنزلنا سورة ، فلما أضمره فسره بقوله : (أنزلناها) ، والآخر أن يكون الفعل الناصب لـ (سورة) من غير لفظ الفعل بعدها ، لكنه على معنى التحضيض ، أي : اقرأوا سورة ، أو تأملوا وتدبروا سورة أنزلناها"⁽²⁾ .

وقال الطبرسي : " ولا يجوز (سورة) أن يكون مبتدأ ؛ لأنها نكرة ، ولا يبدأ بالنكرة حتى توصف ، وإن جعلت أنزلناها وفرضناها صفة لها بقي المبتدأ بلا خبر ، فإن جعلت تقديره : يُتلى عليكم سورة أنزلناها جاز ، ومن قرأ سورة بالنصب فعلى إضمار فعل يفسره أنزلناها ، والتقدير أنزلنا سورة أنزلناها إلا أن هذا الفعل لا يظهر ؛ لأن التفسير يغني عنه"⁽³⁾ .

وقد وجه أبو عبيدة والأخفش الأوسط قراءة الرفع في (سورة) على أنها مبتدأ ، خبره (أنزلناه) أما المبرد والزجاج فقد ذهبوا إلى إنها نكرة ، والنكرة لا يجوز الابتداء بها ، فهي خبر لمبتدأ محذوف⁽⁴⁾ .

(1) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 27/4 ، إعراب القرآن ، للنحاس : 24 / 3 ، مختصر في شواذ القرآن : 101 ، التوجيه اللغوي للقراءات عند الرازي ، لخالد فهد : 60 .

(2) المحتسب : 100/2 .

(3) مجمع البيان : 195/ 7 .

(4) ينظر مفاتيح الغيب : 130 / 23 ، الجامع لأحكام القرآن : 101 / 15 .

وشارك عيسى بن عمر في قراءة النصب (سورة) أبو رزين العقيلي ، وابن أبي عبلة ومحبوب عن أبي عمرو⁽¹⁾ .

15 - قراءة الاسم بالنصب على الظرفية بدلاً من رفعه على أنه خبر :

قرأ عيسى بن عمر (هذا يومٌ) بفتح الميم في قوله تعالى : ((هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطُقُونَ)) [المرسلات : 35] ، وكانت قراءة جمهور القراء (هذا يومٌ) برفع الميم على أنه خبر للمبتدأ (هذا) ، وترك التنوين فيه للإضافة⁽²⁾ .

ونسب عيسى بن عمر فتح الميم في (يوم) إلى سفلى مضر ، فقال : " هي لغة سفلى مضر ، يعني بناءهم (يوم) مع (لا) على الفتح ؛ لأنهم جعلوا (يوم) مع (لا) كالاسم الواحد ، فهو في موضع رفع ؛ لأنه خبر المبتدأ"⁽³⁾ .

وقال الفراء : " اجتمعت القراء على رفع (اليوم) ، ولو نصب لكان جائزاً على جهتين ، إحداهما : أنّ العرب إذا أضافت اليومَ أو الليلة إلى (فَعَلَ) أو (يَفْعَلُ) أو كلمة مُجْمَلَةٍ لا خفضَ فيها نصبوا اليوم في موضع الخفض والرفع ، فهذا وجهٌ ، والأخرى : كأنك قلتَ: هذا الشأن في يوم لا ينطقون، والوجه الأول أجود، والرفع أكثر في كلام العرب"⁽⁴⁾ .

وذكر النحاس أنّ في نصب (يوم) قولين ، أحدهما : أنه ظرف ، والآخر ذكره الفراء يكون (يوم) مبنياً ، وهذا خطأ عند الخليل وسيبويه ؛ لأن الظروف لا تبنى عندهما مع الفعل المستقبل ؛ لأنه مُعْرَبٌ ، وإنما تبنى مع الماضي"⁽⁵⁾ . وأجاز مكي بن أبي طالب أن

(1) ينظر زاد المسير : 4/6 .

(2) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 167 ، البحر المحيط : 399/8 .

(3) البحر المحيط : 399/8 .

(4) معاني القرآن : 225/3 .

(5) إعراب القرآن : 121/5 .

يكون (يَوْمَ) منصوبًا على الظرف ، فيصير هذا إشارة إلى ما تقدمه من الكلام دون الإشارة إلى اليوم⁽¹⁾ .

و(يَوْمَ) مبني عند الكوفيين ؛ لإضافته إلى الفعل ، وهو مرفوع في المعنى ، ويجوز أن تكون الفتحة فتحة إعراب ، وهو مذهب البصريين ؛ لأنهم لا يجيزون في الظرف المضاف إلى جملة مصدره بمضارع مثبت أو منفي البناء بوجه ، فهو عندهم يبنى إذا أضيف إلى مبني ، وهو خبر الابتداء عندهم ، ومنصوب على الظرف⁽²⁾ .

وذكر الشوكاني أنّ قراءة زيد بن علي، والأعرج، والأعمش، وأبي حيوة، وعاصم في رواية عنه بالفتح على البناء لإضافته إلى الفعل ، ومحلّه الرفع على الخبرية ، وقيل منصوب على الظرفية ، والإشارة بهذا إلى ما تقدم من الوعيد كأنه قيل : هذا العقاب المذكور كائنٌ يَوْمَ ينطقون⁽³⁾ .

والظرف إذا كان لغوًا فالأحسن تأخيره ، ونص على ذلك ابن يعيش ، وهو من جمهور النحويين ؛ إذ قال : " واعلم أنّ الظرف إذا كان خبرًا فالأحسن تقديمه ، وإذا كان لغوًا فالأحسن تأخيره مع أنّ كلاً جائز ، وهما عربيان"⁽⁴⁾ .

وخلاصة القول في هذه المسألة إنّ ظرف الزمان المضاف إلى جملة الفعل المضارع يجوز فيه على مذهب الكوفيين البناء على الفتح لإضافة أو للتركيب أن وليته (لا) النافية على لغة سفلى مضر ، ويمتنع البناء عند البصريين ؛ لأنه مضاف إلى مُعربٍ⁽⁵⁾ .

ومن قرأ قوله تعالى : (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطُقُونَ) بالرفع إشارة إلى اليوم ، ومن قرأ (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطُقُونَ) ، بالنصب إشارة إلى الفعل الواقع في هذا اليوم⁽¹⁾ .

(1) مشكل إعراب القرآن : 488 / 2 .

(2) ينظر البحر المحيط : 399/8 .

(3) ينظر فتح القدير : 477 / 5 .

(4) شرح المفصل : 96/7 .

(5) ينظر أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية ، لأحمد محمد الغامدي : 376 .

وقرأ عيسى بن عمر (يومُ الزينةِ) بنصب الميم ، أي : موعِدُكُمْ كائنُ يومَ الزينةِ ، في قوله تعالى : ((قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى)) [طه : 59] ، وكانت قراءة الجمهور (يومُ الزينةِ) بالرفع خبرًا لـ (موعِدُكُمْ)⁽²⁾ .

وقد أجاز الفراء قراءة النصب ؛ فقال : " فلو نصبت كان صوابًا ، فإذا جَعَلت الميعاد في نكرة من الأيام والليالي والشهور والسنين رفعت ، فقلت : ميعادُك يومٌ أو يومان ، وليلةٌ وليلتانٍ ، كما قال الله : ((غُدُوها شَهْرٌ وَرَوْاحُها شَهْرٌ)) [سبأ : 12] ، والعرب تقول : إنَّما البَرْدُ شهرانٍ ، وإنَّما الصيفُ شهرانٍ ، ولو جاء نصبًا كان صوابًا"⁽³⁾ .

وبين الزجاج أنَّ (يومُ الزينةِ) ، تقرأ بالرفع على أنها خبر للمبتدأ ، والمعنى وقت موعِدُكم يومُ الزينةِ ، ومن قرأ (يومٌ) فهو منصوب على الظرف ، والمعنى يقعُ يومُ الزينةِ⁽⁴⁾ .

وذكر ابن جني أنَّ من نصب (يومُ الزينةِ) فعلى الظرف ، كقولنا : قيامُك يومَ الجمعةِ ، فالموعِدُ إذن هاهنا مصدر ؛ والظرف بعده خبر عنه ، وهو عنده على حذف المضاف ، أي : إنجازُ موعِدنا إياكم في ذلك اليومِ ، وأمَّا من رفع ، فقال : (يومُ الزينةِ) فإنَّ الموعِد عنده ينبغي أن يكون زمانًا ، فكأنَّه قال : وقتٌ وعدي يومُ الزينةِ⁽⁵⁾ .

وشارك عيسى بن عمر في القراءة بنصب (يومُ الزينةِ) الحسن ، والأعمش ، وأبو عبد الرحمن السُّلمي ، وهبيرة عن حفص⁽⁶⁾ .

16- قراءة الاسم بالنصب على الظرفية بدلًا من رفعه على أنه بدل :

(¹) ينظر المحتسب : 316 / 1 .

(²) ينظر المصدر نفسه : 53 / 2 ، غرائب القرآن : 542/4 ، جامع لأحكام القرآن : 85/14 .

(³) معاني القرآن : 203 / 2 .

(⁴) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 360/3 .

(⁵) ينظر المحتسب : 54-53/2 .

(⁶) ينظر روح المعاني : 219 / 16 .

قرأ عيسى بن عمر (ميعادُ يومٌ) بنصب (يوم) على الظرفية من غير تنوين مضافاً إلى الجملة ، و(ميعادٌ) مُنَوَّنٌ في قوله تعالى : ((قُلْ لَكُمْ مِيعَادُ يَوْمٍ لَا تَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ)) [سبأ : 30] ، وكانت قراءة جمهور القراء (ميعادُ يومٍ)، وقرئ (ميعادُ يومٌ) بالتنوين والرفع فيهما على جعل (يوم) بدلاً من (ميعاد) ، وهذا يقتضي أنّ الميعاد هو نفس اليوم⁽¹⁾ .

ونكر مكي أنه يبذل الثاني من الأول ، وهو على تقدير : وقتُ ميعادِ يومٍ ، وساقه على أنه جائز في الكلام ، ويجوز أن تنصب (يوماً) على الظرف ، وتكون الهاء في عنه تعود على الميعاد بإضافة (يوم) إلى ما بعده⁽²⁾ . وكذلك النحويون أجازوا (ميعادُ يومٍ) برفعهما منونين على أنّ (ميعاد) مبتدأ ، ويوم بدل ، وجملة (لا تستأخرون عنه ساعةً ولا تستقدمون) صفة لميعاد ، أي : هذا الميعادُ المضروبُ لكم لا تتأخرون عنه ولا تتقدمون عليه ، بل يكون لا محالة ، في الوقت الذي قد قدر الله وقوعه فيه⁽³⁾ .

وقال الزمخشري : " فهو منصوب على التعظيم بإضمار فعل تقديره : لكم ميعادُ أعني يوماً ، أو أريد يوماً من صفته كيت وكيت ، ويجوز أن يكون الرفع على هذا ، أعني التعظيم"⁽⁴⁾ .

ورأى القرطبي أنه لا يصح "ميعادُ يومٍ لا تستأخرون ، بغير تنوين ، وإضافة (يوم) إلى ما بعده إذا قدرت الهاء عائدة على اليوم ؛ لأنّ ذلك يكون من إضافة الشيء إلى نفسه من أجل الهاء التي في الجملة ، ويجوز ذلك على أن تكون الهاء للميعاد لا لليوم"⁽⁵⁾ .

ونكر شهاب الدين الخفاجي أنّ (يوماً) قرئ بالنصب منوناً بعد تنوين ميعاد ، فنصبه بتقدير أعني على أنه قطع لتعظيمه ، ويجوز هذا في الرفع أيضاً ، أو هو منصوب على

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 123 ، فتح القدير : 432/4 .

(2) ينظر مشكل إعراب القرآن : 210/2 .

(3) ينظر فتح القدير : 433 /4 .

(4) الكشف : 123/5 .

(5) الجامع لأحكام القرآن : 315/17 .

الظرفية ، والعامل مضاف مقدر ، أي : لكم إنجاز وعد في يوم صفته كيت وكيت ، أو الميعاد على أنه مصدر بمعنى الموعد لا اسم زمان⁽¹⁾ .

17- قراءة الاسم بالنصب على المصدر بدلاً من رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف :

قرأ عيسى بن عمر (بلاغ) في قوله تعالى ((لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ)) [الاحقاف : 35] بالنصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : بلغ بلاغاً ، أو هو وصف للساعة ، وقرأ جمهور القراء (بلاغ) بالرفع ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، أي : هذا بلاغٌ ، أو تلك الساعةُ بلاغُهُم⁽²⁾ .

وقال الأخفش الأوسط : " يقول : ذلك بلاغٌ ، وقال بعضهم : " إِنَّ الْبَلَاغَ هُوَ (الْقُرْآنُ) ، وَإِنَّمَا يُوعَظُ بِالْقُرْآنِ ؛ ثم قال : (بلاغٌ) ، أي : هُوَ بِلَاغٌ "⁽³⁾ ، وقد أشار مكي إلى هذا المعنى ؛ فقال : " رفع على إضمار مبتدأ ، أي : ذلك بلاغ ، ولو نصب في الكلام على المصدر أو على النعت لـ (ساعة) لجاز "⁽⁴⁾ .

ويؤخذ من كلام مكي أنه يجوز نصبه نعتاً لساعة ، فإنه قال : " ولو قرئ بلاغاً بالنصب على المصدر أو على النعت لساعة جاز "⁽⁵⁾ .

وقال القرطبي : " ويجوز في العربية : بلاغاً وبلاغٍ ؛ النصب على معنى إلا ساعة بلاغاً ، على المصدر أو على النعت للساعة ، والخفض على معنى من نهارٍ بلاغ "⁽⁶⁾ .

(1) ينظر حاشية الشهاب : 548/7 .

(2) ينظر : المحتسب : 268/2 ، كتاب الشعر ، لأبي على الفارسي : 27 ، الفتوحات الإلهية ، لسليمان العجيلي : 179/7 ، القراءات القرآنية ومستويات الدرس اللغوي ، لعمر بوبفار : 213 .

(3) معاني القرآن : 519 / 2 .

(4) مشكل إعراب القرآن : 304 / 2 .

(5) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(6) الجامع لأحكام القرآن : 237 / 19 .

18- قراءة الاسم بالنصب على الحال بدلاً من رفعه على أنه خبر أو نعت :

قرأ عيسى بن عمر (لواحةً) بالنصب على الحال المؤكدة في قوله تعالى ((لَوَاحَةٌ لِلْبَشَرِ)) [المدثر : 29] ، وقرأ جمهور القراء (لواحةً) بالرفع على تقدير : هي لواحةً ، أو هي نعت لـ (سقر) في (وما أدراك ما سقر)⁽¹⁾ .

وذكر الفراء هاتين القراءتين ، وعلق عليهما بقوله : " (لواحةً للبشر) مردود على (سقر) بنية التكرير ، كما قال : ((نُؤِ الْعَرْشِ الْمَجِيدُ)) [البروج : 15] ، فعّال لما يُريدُ ، وكما قال في قراءة عبد الله : " ((وَهَذَا بَعْطِي شَيْخًا)) [هود : 72] ، ولو كان (لواحةً للبشر) ، كان صواباً"⁽²⁾ .

ووضّح الزمخشري أنّ مَنْ قرأ (لواحةً) بالنصب جعلها اسماً منصوباً على الاختصاص للتهويل⁽³⁾ . ووجه العكبري قراءة النصب على أنّها حال من (سقر) الأولى ، ويجوز أن تكون من الثانية ، والعامل فيها (سقر)⁽⁴⁾ .

وقد شارك عيسى بن عمر في قراءة (لواحةً) بالنصب الحسن ، وعطية العوفي ، ونصر بن عاصم ، وابن أبي عبلة ، وزيد بن علي ، وخرّج الشوكاني النصب على الحال أو الاختصاص للتهويل⁽⁵⁾ ، وخرّجوا قراءة الرفع على أنّها خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره هي لواحة⁽⁶⁾ .

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 165 ، الجامع لأحكام القرآن : 21 / 382 .

(2) معاني القرآن : 202/3

(3) ينظر الكشاف : 258/6 .

(4) إعراب القراءات الشواذ : 641/2 .

(5) ينظر فتح القدير : 434/5 .

(6) روح المعاني : 125/29

وقد رجّح بعض الدارسين المحدثين تخريج قراءة النصب على الاختصاص للتهويل ، فقال : " الواقع أنّ هذا مناسب للمعنى ؛ فالحديث عن نار جهنم وأهوالها ، وثانيها : أنّ نصبها على الحال يدعونا للبحث عن عاملها ، والبحث كذلك عن صاحبها ، وهذا ما لم يتفق عليه مَنْ وجَّهها على الحال ؛ لذلك أرى أنّ النصب على الاختصاص في هذه القراءة قد جاء باختيار القارئ لما يمليه المعنى عليه من تهويل " (1) .

وقرأ عيسى بن عمر (خافضة رافعة) بالنصب على الحال من الضمير في (كاذبة) ، أو من فاعل (وقعت) ، وذهب بعضهم إلى النصب فيها على المدح ، وذلك في قوله تعالى ((خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ)) [الواقعة : 3] ، وقرأ جمهور القراء (خافضة رافعة) بالرفع على تقدير : هي رافعة (2) .

وقال الفراء : " ولو قرأ قارئ (خافضة رافعة) يُريدُ : إذا وَقَعْتُ وَقَعْتُ خافضةً لقوم ، رافعةً لآخرين ، ولكنه يقبح ؛ لأنّ العرب لا تقول : إذا أتيتني زائراً حتى يقولوا : إذا أتيتني فأتيتني زائراً ، أو انتني زائراً ، ولكنه حسن في الواقعة ، لأنّ النصب قبله آية يحسن عليها السكوت ، فحسن الضمير في المستأنف " (3) .

وأجاز الزجاج قراءتي الرفع والنصب ، وقال في توجيه هاتين القراءتين مانصه : " القراءة بالرفع ، والنصب جائز ، ولم يقرأ به إمام من القراء ، وقد رويت عن الزيدي صاحب أبي عمرو بن العلاء ، فمن رفع وهو الوجه ، فالمعنى هي خافضة رافعة ، ومن نصب فعلى وجهين ، أحدهما : إذا وقعت الواقعة خافضة رافعة على الحال ، ويجوز على إضمار (تقع) ، ويكون المعنى إذا وقعت تقع خافضة رافعة على الحال من تقع المضمّر " (4) .

(1) العلاقات الإسنادية وتحولاتها في القراءات القرآنية ، لعلي محمد الصرايرة : 151 .

(2) ينظر المحتسب : 307/2 ، الجامع لأحكام القرآن : 177/20 .

(3) معاني القرآن : 121/3 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 107 /5 .

وقد رفض أبو جعفر النحاس قراءة النصب ، فقال عنها " وهذه القراءة شاذة متروكة من غير وجه ، منها : أنّ الجماعة الذين تقوم بهم الحجّة على خلافها ، ومنها أنّ المعنى على الرفع في قول أهل التفسير والمحققين من أهل العربية " (1) .

وخرّج ابن جني قراءة النصب على الحال ، وقوله : (ليس لوقعتها كاذبة) " حينئذ تكون حالاً أخرى قبلها ، أي : إذا وقعت الواقعة ، صادقة الواقعة ، خافضةً ، رافعةً ، فهذه ثلاثة أحوال ، أولاهنّ التي هي قوله : (ليس لوقعتها كاذبة) ، ومثله : مررتُ بزيدٍ جالساً ، متكأً ، ضاحكاً " (2) .

ورأى مكي بن أبي طالب أنّ من قرأ بالنصب فعلى الحال من (الواقعة) ، وفيه بعد ؛ لأنّ الحال في أكثر أحوالها إنّما تكون لما يمكن أن يكون ، ويمكن ألا يكون ، والقيامة لا شكّ في أنّها ترفع قومًا إلى الجنة ، وتخفض آخرين إلى النار ، فلا فائدة في الحال ، وذكر أنّ أجازة الفرّاء له على إضمار وقعت خافضةً رافعةً (3) .

وخلاصة القول : إنّ قراءة الرفع في (خافضة رافعة) على تقدير (هي) ، وقرأ زيد بن علي ، والحسن ، وعيسى ، وأبو حيوة ، وابن أبي عبله ، وابن مقسم ، والزعفراني ، واليزيدي في اختباره (خافضةً رافعةً) بالنصب ، والتقدير : إذا وقعت الواقعة خافضةً رافعةً ، وهذا ما ذهب إليه الكسائي والفرّاء والزجاج ، الذين أجازوا أن يحذف الفعل ، ويبقى الحال دليلًا عليه ، وهذا عند غيرهم قبيح بعيد ، يقول النحاس " لو أنّك قلت إذا جئتكَ زائرًا تريد إذا جئتكَ جئتكَ زائرًا ، لم يجز هذا الإضمار ؛ لأنّه لا يعرف معناه ، وقد يتوهم السامع أنّه قد بقي من الكلام شيء " (4) .

وقرأ عيسى بن عمر (والسماواتُ مطوياتٌ بيمينه) بنصب مطويات في قوله تعالى: ((وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ)) [الزمر : 67] ، وقرأ جمهور الفرّاء (السماواتُ

(1) إعراب القرآن : 322 / 4

(2) المحتسب : 307/2 .

(3) ينظر مشكل إعراب القرآن : 349/2 .

(4) إعراب القرآن : 323-322/4 .

مطوياتُ) بالرفع فيهما على الابتداء والخبر⁽¹⁾ ، قال الفرّاء " ترفع السموات بمطويات إذا رفعت المطويات ، ومن قال: (مطوياتِ) رفع السموات بالباء التي في يمينه ، كأنه قال : والسموات في يمينه ، وينصب المطويات على الحال أو على القطع ، والحال أجود"⁽²⁾ ، وقد قال بهذا الرأي من قبل الكسائي⁽³⁾ .

وذكر النَّحَّاس أنَّ (مطوياتُ) قد قرئت " بكسر التاء على معنى : والأرض جميعًا والسموات قبضته يوم القيامة و (مطوياتِ) منصوب على الحال"⁽⁴⁾ .

وقد علّق الشيخ خالد الأزهري على قراءة النصب ؛ فذكر أنّ نصب (مطويات) على الحال المتوسطة بين المخبر عنه ، وهو (السماوات) ، والمخبر به وهو (بيمينه) والأصل ؛ والله اعلم : والسماوات بيمينه مطويات ، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور ، ففي هذه الآية دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور ، وهذا قول الأخفش ، وسبقه إلى ذلك الفرّاء ، وتابعهما ابن مالك ، وبين أنّ الحق هو المنبع ، وهو قول جمهور البصريين⁽⁵⁾ .

وقال أبو حيان : " استدل بهذه القراءة الأخفش على جواز (زيدٌ قائمًا في الدار) ؛ إذ أعرب السموات مبتدأ ، وبيمينه الخبر ، وتقدمت الحال المجرور ولا حجة فيه أن يكون (والسموات) معطوفًا على الأرض ، وبيمينه متعلق بمطويات"⁽⁶⁾ .

(1) ينظر البحر المحيط : 422/7 ، أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية ، لأحمد محمد الغامدي : 341

(2) معاني القرآن : 425/2 .

(3) ينظر شرح التصريح : 600/1 .

(4) إعراب القرآن : 22/4

(5) ينظر شرح التصريح : 600 /1

(6) البحر المحيط : 422/7 .

وخلاصة القول : إنه يجوز على ندره أن تتقدم الحال على عاملها الجار والمجرور خلافاً للبصريين⁽¹⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (هُنَّ أَطْهَرُ) بالنصب ، في قوله تعالى ((قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)) [هود : 78] ، وخرّجت هذه القراءة على وجهين⁽²⁾ :

1- أن يكون (بناتي) خبراً ، و(هُنَّ) فصلاً ، و (أَطْهَرُ) حالاً ، والعامل التنبيه أو الإشارة.

2- أن يكون (هُنَّ) مبتدأ ، و (لكم) خبر ، و(أَطْهَرُ) حالاً ، والعامل فيه ما في (هُنَّ) من معنى التوكيد ، وقيل العامل بكم ، وقرأ القراء السبعة وأبو جعفر ويعقوب (هُنَّ أَطْهَرُ) بالرفع على أنه خبر للمبتدأ (هُنَّ)⁽³⁾ .

وقال الأخفش الأوسط " وكان عيسى يقول : (هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) ، وهذا لا يكون ، إنما يُنْصَبُ خبرُ الفعل الذي لا يستغنى عن خبرٍ إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمى (الفَصْلَ) يعني : (هي) و (هو) و (هُنَّ) ، وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضاً"⁽⁴⁾ .

وصف المبرد قراءة (أَطْهَرُ) بالنصب بأنها لحن فاحش ، ونسب هذه القراءة إلى محمد بن مروان الذي وصفه بأنه لم يكن له علم في العربية ، وقال " إنما فسد ؛ لأنّ الأول غير محتاج إلى الثاني ، ألا ترى أنك تقول : هؤلاء بناتي ، فيستغنى الكلام ، وفيما تقدم ، إنما تأتي قبل الاستغناء لتوكيد المعرفتين ، وتدلّ على ما يجيء بعدها"⁽⁵⁾ .

(1) اثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية ، لأحمد محمد الغامدي ، 341 .

(2) ينظر معاني القرآن ، للأخفش الأوسط : 386 / 1 ، تفسير القرطبي : 505/12 .

(3) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 65 ، البحر المحيط : 247/5 ، التوجيهات النحوية للشواهد القرآنية في التذليل والتكميل ، لحنين محمد : 74 .

(4) معاني القرآن : 386/1 .

(5) المقتضب ، للمبرد ، 106-105 / 4 .

وعلى أي حالٍ إنّ نحوي البصرة قد وصفوا هذه القراءة باللحن ، وإنّ هذه القراءة قد خرجت على نصب (أظَهَرَ) على الحال⁽¹⁾ .

وكان بعض نحوي الكوفة يقول " من نصبه جعله نكرةً خارجةً من المعرفة ، فيكون قوله (هُنَّ) عماد للفعل ، فلا يُعمله"⁽²⁾ .

وقال الطبري : " والقراءة التي لا أستجيز خلافها في ذلك الرفع : (هُنَّ أظَهَرُ لَكُمْ) لإجماع الحجّة من قرّاء الأمصار عليه ، مع صحته في العربية ، وبُعد النصب فيه من الصحة"⁽³⁾ .

وقال أبو الفتح عن قراءة النصب : " وأنا من بعدُ أرى أنّ لهذه القراءة وجهًا صحيحاً ، وهو أن تجعل (هُنَّ) أحد جزأي الجملة ، وتجعلها خبرًا لـ (بناتي) ، كقولك : زيد أخوك هو ، وتجعل (أظَهَرَ) حالًا من (هُنَّ) ، أو من بناتي ، والعامل فيه معنى الإشارة ، كقولك : هذا زيدٌ هو قائمًا أو جالسًا ، أو نحو ذلك ، فعلى هذا مجازه ، فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففاسد"⁽⁴⁾ .

وذكر مكي بن أبي طالب قراءة الرفع والنصب ، وقال عن قراءة الرفع : " مبتدأ وخبر ، ولا يجوز عند البصريين غيره ، وقد روي أنّ عيسى بن عمر قرأ (أظَهَرَ لَكُمْ) نصب (أظَهَرَ) على الحال ، وجعل (هُنَّ) فاصله ، وهو بعيد ضعيف ، وسيبويه والخليل والأخفش لا يجيزون أن يكون (هُنَّ) ههنا عمادًا ، ويكون عمادًا فيما لا يتم الكلام إلّا بما بعدها ، نحو: كان زيدٌ هو أخاك ؛ لتدلّ بها على أنّ الأخ ليس بنعت"⁽⁵⁾ .

(1) ينظر إعراب القراءات الشواذ : 668 ، البحر المحيط : 247/5 .

(2) تفسير الطبري : 505 / 12 .

(3) المصدر نفسه : 506/12 .

(4) المحتسب : 326 / 1 .

(5) مشكل إعراب القرآن : 412/1 .

وبين الطوسي أنه "لا يجوز نصب (أظهر) في قول سيبويه وأكثر النحويين ؛ لأنّ الفصل إنّما يدخله مع الخبر ليؤذن بأنّه معتمد الفائدة دون ما هو زائد في الفائدة ، أو على معنى الصفة ، فلهذا لم يخبر في الحال ، وأجمعوا على أنه لا يجوز : قدم زيدٌ هو ابنك إلا بالرفع، ومن أجازهُ فإنّما يجيزه مع المبهم من (هذا) وحوه تشبيهاً بخبر (كان)" (1).

وذكر السيرافي أنّ كلام سيبويه على ظاهره غلط وسهو ؛ لأنّ أهل المدينة لم يحكّ عنهم إنزال (هو) في النكرة منزلتها في المعرفة ، والذي حكى عنهم : هؤلاء بناتي هُنَّ أظهر لكم (بالنصب) ، وهؤلاء بناتي جميعا معرفتان ، وأظهر لكم منزل منزلة المعرفة في باب الفصل ، والذي أنكره سيبويه أن يجعل ما أظنّ أحداً هو خبراً منك فصلاً ، وليس هذا ممّا حكى عن أهل المدينة ، وذكر أيضاً أنّ الذين رويت عنهم قراءة (أظهر) بالنصب ، هم : زيد بن علي ، وعيسى بن عمر ، وسعيد بن جبير ، ومحمد بن مروان ، وزيد بن علي مدني ، وعيسى بن عمر ثقفى ، وسعيد بن جبير ، من أزد قريش ، أمّا محمد بن مروان فكوفي (2).

واحتمل الزمخشري أن لا يكون (هُنَّ) فصلاً ، وذلك أن يكون (هؤلاء) مبتدأ ، و(بناتي هُنَّ) جملة في موضع الخبر ، كقولك هذا أخي هو ، ويكون (أظهر) حالاً (3) .

19- قراءة الاسم بالنصب على الاستثناء بدلاً من الرفع على أنه بدل :

قرأ عيسى بن عمر (قليلاً) بالنصب على الاستثناء في قوله تعالى : ((مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)) [النساء : 66] ، وقرأ جمهور القراء (إلا قليلاً) بالرفع على البدل من الواو في (فعلوه) أو بالعطف بـ (إلا) على الضمير ، وهو بالرفع في مصاحف أهل العراق ، والرفع أجود عند النحويين (4) .

(1) التبيان في تفسير القرآن : 6 / 40 .

(2) الكتاب ، هامش رقم (4) : 369/2 ، التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات القرآنية في تفسير الزمخشري ، لعبد الله سليمان : 102 .

(3) ينظر الكشاف : 219/3 .

(4) ينظر الكافي ، لمحمد بن شريح : 1/ 349 ، مفاتيح الغيب : 10 / 72 ، الجامع لأحكام القرآن : 6 / 446 ، البحر المحيط : 3 / 298 .

وقال سيبويه : " ومن قال : ما أتاني القومُ إلاّ أباك ، ، لأنه بمنزلة أتاني القومُ إلاّ أباك ، فإنه ينبغي له أن يقول : ما فعلوه إلاّ قليلاً منهم " (1) .

وقال الفراء : " وفي إحدى القراءتين (ما فعلوه إلاّ قليلاً منهم) بالنصب ، وفي قراءتنا بالرفع ، وكلُّ صواب " (2) ، ورأى الأخفش الأوسط أنّ رفع (قليلٌ) ؛ "لأنّك جعلت الفعل لهم ، وجعلتهم بدلاً من الأسماء المضمرة في الفعل " (3) .

وذكر الزجاج أنّ رفع (قليلٌ) على البدل من الواو ، والمعنى : ما فعله إلاّ قليل منهم ، "والنصب جائز في غير القرآن على معنى ما فعلوه أستثني قليلاً منهم ، وعلى ما فسّرنا في نصب الاستثناء ، فإنّ كان في النفي نوعان مختلفان ، فالاختيار النصب " (4) .

وقد أجاز بعض النحويين نصبه ، وكذلك أجازوا إبداله من المستثنى ، ورأى المرادي أنّ الإبدال أرجح إذا كان المستثنى متصلاً بعد نفي أو شبهه (5) ، ورجح الزمخشري قراءة الرفع ، ووصف قراءة النصب بالضعيفة ؛ لمخالفتها مفهوم التأويل (6) .

ويرى كثير من النحويين والمفسرين أنّ الرفع أقيس ؛ لأنّ معنى ما أتى أحدٌ إلاّ زيدٌ ، أو ما أتاني إلاّ زيدٌ واحد ، فكما اتّفقوا في قولهم ما أتاني إلاّ زيدٌ على الرفع وجب أن يكون قولهم : ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ بمنزلته ، وقيل النصب على إضمار فعل ، تقديره : إلاّ أن يكون قليلاً منهم ، وإنّما صار الرفع أجود ؛ لأنّ اللفظ أولى من المعنى ، وهو أيضاً يشتمل على المعنى (7) .

(1) الكتاب : 311 / 2 .

(2) معاني القرآن : " : 298/2 .

(3) معاني القرآن : 260/1 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 72/2 .

(5) ينظر الجني الداني : 515 .

(6) ينظر الكشاف : 104/2 .

(7) ينظر مفاتيح الغيب : 10 / 172 ، الجامع لأحكام القرآن : 446/6 .

وقرأ عيسى بن عمر (من إله غيره) بالنصب على الاستثناء في قوله تعالى : ((لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ)) [الأعراف : 59] ، وقرأ جمهور القراء (من إله غيره) بالرفع في (غيره) على أنه بدل من (إله) أو نعت ؛ إذ (من) زائدة ، و (إله) مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع محلاً⁽¹⁾ .

وقال الفراء : " وبعض بني أسد وقضاة إذا كانت (غير) في معنى (إلا) نصبوها ، تمّ الكلام قبلها أو لم يتمّ ، فيقولون : ما جاء غيرك وما أتاني أحدٌ غيرك " ⁽²⁾ .

وبيّن الزجاج أنّ بعضهم أجاز النصب في (غير) ، وهو جائز في غير القرآن ، على النصب على الاستثناء ، وعلى الحال من النكرة ، ولا يجوز في القرآن لأنه لم يُقرأ به⁽³⁾ .

وذكر أبو جعفر النحاس أنّ قراءة يحيى بن وثاب والأعمش والكسائي وأبو جعفر غيره ، بالخفض ، وهو اختيار أبي عبيد ، وبيّن أنّ أبا عمرو كان يقول : ولا أعرف الجرّ ولا النصب ، وقال عيسى بن عمر : النصب والجر جائزان ، وذكر أنّ الرفع من جهتين ، إحداهما : أن يكون (غير) في موضع (إلا) فنقول : مالكم إله إلا الله ، ومالكم إله غير الله ، فعلى هذا الوجه لا يجوز الخفض ؛ إذ لا يُقال : ما جاء من أحدٍ إلا زيد ؛ لأنّ (من) لا يكون إلا في الواجب ، ويجوز النصب على الاستثناء وليس بكثير على أنّ الكسائي والقراء أجازا نصب (غير) في كلّ موضع يحسن فيه (إلا) في موضعها ، سواء أتمّ الكلام أم لم يتمّ ، وبيّن أنّه لا يجوز عن البصريين نصب غير إذا لم يتمّ الكلام ، وذلك عندهم أقبح أنواع اللحن⁽⁴⁾ .

ونسب ابن خالويه النصب في مثل هذه التراكيب إلى لهجة تميم⁽⁵⁾ ، ووصف ابن هشام قراءة النصب بأنّها قراءة شاذة ، وذكر أنّ قراءة الرفع تحتمل الاستثناء على أنه إبدال على

(1) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 260/9 ، الدر المصون : 354 /5 .

(2) معاني القرآن : 382 /1 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 438/2 .

(4) ينظر إعراب القرآن : 135/2 .

(5) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 50 .

المحل ، مثل : (لا إله إلا الله) ، وذكر أنّ " انتصاب (غير) في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد (إلا) ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحالية عند الفارسي ، واختاره ابن مالك ، وعلى التشبيهه بظرف المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذش⁽¹⁾ .

وحكم (غير) حكم الاسم الواقع بعد (إلا) ، إي : مالكم من إله إلا إياه ، كقولك : ما في الدار من أحدٍ إلا زيدٌ أو غيرُ زيدٍ ، ف (من إله) إنّ جعل مبتدأ فـ (لكم) خبره ، أو خبره محذوف ، و (لكم) للتخصيص والتبيين ، أي : مالكم في الوجود ، أو في العالم إله غير الله⁽²⁾ .

وخلاصة القول في هذه المسألة أنّه يجوز على لغة بعض تميم نصب (غير) في أسلوب الاستثناء سواء أكان الاستثناء تاماً أم كان ناقصاً⁽³⁾ .

20- قراءة الاسم بالنصب تأكيداً لاسم (إنّ) بدلاً من الرفع على الابتداء :

قرأ عيسى بن عمر (إنّ كلّ فيها) بالنصب في قوله تعالى: ((قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ)) [غافر : 48] ، وقرأ جمهور القراء (إنّ كلّ فيها)

بالرفع⁽⁴⁾ .

وخرّج الكسائي والقرّاء القراءة بنصب (كلّ) على أنّها نعت للضمير المنصوب ، وهذا لا يجوز عند البصريين ؛ لأنّ الضمير لا يُنعت ، والمقصود بالنعته في كلام الكسائي والقرّاء التوكيد ؛ لأنّ الكوفيين كانوا يسمّون التأكيد نعتاً⁽¹⁾ .

(1) ينظر مغني اللبيب : 462 / 2 .

(2) ينظر التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير أبي السعود ، للدهيسات : 99 .

(3) ينظر أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية ، للغامدي : 333 / 1 .

(4) ينظر البحر المحيط : 448 / 7 .

وقال أبو جعفر النَّحَّاس " وهذا من عظيم الخطأ أن يُنعت المضمَر ، وأيضًا فإنَّ " كُلاً " لا تُنعت ولا يُنعت بها ، هذا قول سيبويه نصًّا ، وأكثر من هذا لا يجوز أن يُبدل من المضمَر هاهنا ؛ لأنَّه مخاطب ، ولا يُبدل من المُخاطَب ولا المخاطَب ؛ لأنَّهما لا يُشكَّلان فيُبدل منهما ، هذا قول محمد بن يزيد نصًّا⁽²⁾ .

وذهب الزمخشري إلى أنَّ (كَلَّ) تأكيد لاسم (إَنَّ) ، أي : إنا كلنا فيها ، والتتوين عوض من المضاف إليه⁽³⁾ ، ورفض الزمخشري أن يكون (كَلَّا) حالًا ، والعامل فيه الجار والمجرور (فيها) ؛ " لأنَّ الظرف لا يعمل في الحال المتقدمة ، كما يعمل في الظرف متقدمًا ، تقول : كلَّ يوم لك ثوابٌ ، ولا تقول : قائمًا في الدار زيدٌ"⁽⁴⁾ .

وقال أبو البركات الأنباري " ولا يجوز أن ينصب (كُلاً) على البديل من الضمير في (إنا) ؛ لأنَّ ضمير المتكلم لا يُبدل منه ؛ لأنَّه لا لبس فيه ، ومن ثمَّ لا يحتاج إلى أن يوضح بغيره⁽⁵⁾ .

وذكر ابن مالك أنَّها حال من ضمير الظرف في (فيها) ، وقد ردَّ ابن هشام رأيه ، وذكر أنَّ الأجود أن تقدَّر بدلًا من اسم (إَنَّ) ، وجاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر؛ لأنَّه مفيد للإحاطة ؛ فقد ردَّ التوكيد ، وأصرَّ على البديل ، وهو عنده الصواب⁽⁶⁾ .

21-قراءة الاسم بالنصب عطفًا على اسم أنَّ بدلًا من رفعه بالعطف على موضع اسم إنَّ قبل تمام الخبر أو على أنه المبتدأ :

(1) ينظر معاني القرآن ، للفرّاء : 10/3 ، إعراب القرآن ، للنَّحَّاس : 36/4 ، الجامع لأحكام القرآن :

367/18 ، البحر المحيط : 449/7 .

(2) إعراب القرآن : 36/4 .

(3) ينظر الكشاف : 352/5 .

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(5) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 332/2

(6) ينظر مغني اللبيب : 363 /2 ، 90/3 .

قرأ عيسى بن عمر (والبحر) بالنصب عطفاً على اسم (أن) وهو (ما) ، والخبر (يمد) ، أو بمفسر بـ (يمدّه) والجملة عندئذٍ حاليّة ، وذلك في قوله تعالى : ((وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ)) [لقمان : 27] ، وكانت قراءة جمهور الفراء (البحر) بالرفع عطفاً على محل (أن) ومعمولها ، أو هو مبتدأ ، وما بعده خبر ، وهو (يمدّه) ، والجملة في موضع حال⁽¹⁾ .

وذكر الفراء أنّ كلمة (البحر) تقرأ بالرفع ، ولكنّه أجاز نصبها ، فقال : " لو نصبته كان صواباً"⁽²⁾ ، وقال الأخفش الأوسط : " والبحرُ رفع على الابتداء ، ونصب على القطع ، وَرَفَعَ (الأقلامُ) على خبر أنّ "⁽³⁾ .

وقال الزجاج : " فأما النصب فعطف على (ما) ، والمعنى : ولو أنّ ما في الأرض ولو أنّ البحرَ ، والرفع حسن على وجهين على معنى ، والبحرُ هذه حاله ، ويجوز أن يكون معطوفاً على موضع (أنّ) مع ما بعدها ؛ لأنّ معنى : لو أنّ ما في الأرض لوقع ما في الأرض ؛ لأنّ (لو) تطلب الأفعال ، فإذا جاءت معها (أنّ) لم تذكر معها الأفعال ؛ لأنّه تذكر معها الاسماء والأفعال"⁽⁴⁾ . وذكر الطبري قراءة الرفع وقراءة النصب ، وأجاز القراءتين معاً ؛ فقال : " وبأيهما قرأ القارئ فمصيب عندي"⁽⁵⁾ .

وقرأ عبد الله بن أبي اسحاق ، وأبو عمرو بن العلاء (البحرُ) بالنصب على اللفظ ، حكى يونس عن أبي عمرو بن العلاء أنّه قال : " ما أعرف للرفع وجهًا إلا أن يجعل البحر أقلامًا ، وشارك عيسى بن عمر في هذه القراءة أيضًا يعقوب"⁽⁶⁾ .

(1) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 284/8 ، روح المعاني : 99/21 ، معجم القراءات القرآنية ، للدكتور الخطيب : 204/7 .

(2) معاني القرآن : 329/2 .

(3) معاني القرآن : 478/2 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 200/4 .

(5) تفسير الطبري : 574 / 18 .

(6) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 288 / 3 ، غرائب القرآن ، لنظام الدين النيسابوري : 428 / 5 .

ويرى جمهور النحويين ومنهم أبو عمرو بن العلاء أنّ رفع المعطوف على اسم أنّ بعد تمام الخبر لا قبل استكمال الخبر⁽¹⁾ ، ولكنّ المشتغلين في مجال القراءات القرآنية ذكروا أنّ (لو) تحتاج إلى جواب يأتي بعد الابتداء والخبر ، فكان المعطوف عليها كالمعطوف على (إنّ) قبل تمام خبرها ، والدليل على ذلك أنّ تمام الخبر هاهنا في قوله : (ما نغدت كلمات الله) ، وهذا أدلّ دليل على دقة تمييز أبي عمرو ولطافة حذقه بالعربية⁽²⁾ .

وذهب المبرد إلى أنّ (البحر) في قراءة الرفع فاعل لفعل محذوف تقديره : ولو ثبت حال كونه تمده من بعده سبعة أبحر⁽³⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (والساعةُ) بالنصب ، عطفاً على (وَعَدَّ اللَّهُ) في قوله تعالى : ((وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَّ اللَّهُ حَقُّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا)) [الجاثية : 32] ، وقرأ الجمهور (والساعةُ) بالرفع على الابتداء ، ولا ريب فيها : خبر عنه ، أو هو مرفوع بالعطف على موضع (إنّ) وما عملت فيه⁽⁴⁾ .

وودكر الفراء أنّ رفع (الساعةُ) هو وجه الكلام ، والنصب صواب ، بذلك قرأ حمزة الزيات ، وفي قراءة عبد الله : " وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَّ اللَّهُ حَقُّ وَإِنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا " ⁽⁵⁾ ، وقد أخذ الطبري بالرأي الذي ذهب إليه الفراء ؛ إذ قال : " والصواب من القول في ذلك عندنا أنّهما قراءتان مستفيضتان في قراءة الأمصار ، صحيحتا المخرج في العربية ، متقاربتا المعنى ، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب " ⁽⁶⁾ .

(1) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : 175/1 ، شرح التصريح : 322-320/1 .

(2) ينظر الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : 286 ، حجة القراءات ، لأبي زرعة : 566 .

(3) ينظر المقتضب : 77/2 ، فتح القدير : 346/4 .

(4) ينظر الكشاف : 490/5 ، البحر المحيط : 51 / 8 .

(5) معاني القرآن : 47/3 .

(6) تفسير الطبري : 108-107/21 .

وكان الأخفش الأوسط يرى أنّ الرفع أجود في المعنى وهو الأكثر في كلام العرب ،
إذا جاء خبر (إنّ) ؛ لأنه كلام مستقل بنفسه بعد مجيء الكلام الأول بتمامه⁽¹⁾ .

وخرّج الزجاج قراءتي الرفع والنصب ؛ فقال : " فمن نصب فعطف على الوعد ،
والمعنى : وإذا قيل إنّ وعدَ الله حق وإنّ الساعة ، ومن رفع فعلى معنى : وقيل الساعةُ
لا ريبَ فيها"⁽²⁾ .

وذكر ابن خالويه أنّ حجة من رفع : أنّ من شرط (إنّ) إذا تمّ خبرها قبل العطف
كان الوجه الرفع . وأمّا حجة قراءة النصب فهو أنّه معطوف على ما قبله ؛ لأنها من
تمام حكاية قولهم⁽³⁾ .

وقال الطبرسي : " الرفع على وجهين ، أحدهما : أن يقطع من الأول فيعطف جملة على
جملة ، والآخر أن يكون محمولاً على موضع (إنّ) وما عملت فيه ، وموضعها رفع ، وأمّا
النصب فمحمول على لفظ (إنّ) ، وموضع (لا ريب فيها) رفع بأنّه في موضع خبر إنّ
وقد عاد الذكر إلى الاسم ، فكأنّه قال : والساعةُ حقٌّ "⁽⁴⁾ .

وممن شارك عيسى بقراءته (الساعة) بالنصب عطفاً على (وعد الله) حمزة ، والأعمش ،
وأبو عمرو ، وأبو حيوة ، والعبسي ، والمفضل⁽⁵⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (وحُسْنُ مآبٍ) بنصب النون عطفاً على (طوبى) في قوله
تعالى ((الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مآبٍ الصَّالِحَاتِ)) [الرعد :

(1) مفاتيح الغيب : 27 / 275 .

(2) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : 435 / 4 .

(3) ينظر الحجة في القراءات السبع : 326 .

(4) مجمع البيان : 121/9 .

(5) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 263/9 ، البحر المحيط : 51/8 .

[29] ، وكانت قراءة جمهور القرّاء (وحُسُنُ مآب) بضم النون والإضافة إلى ما بعده ، والرفع هنا بالعطف على (طوبى) إذا جعلناها مبتدأ ، خبره (لهم)⁽¹⁾ .

وقال القرّاء : " ولو نُصِبَ طوبى والحسن كان صوابًا ، كما تقول العرب : الحمدُ لله ، والحمدُ لله ، وطوبى ، وإن كان اسمًا ، فالنصب يأخذها ، كما يُقال في السَّبِّ : الترابُ له ، والترابُ له ، والرفع في الأسماء المرفوعة أجودُ من النصب " ⁽²⁾ .

ووصف مكي قراءة النصب بأنه لم يقرأ بها أحد⁽³⁾ ، ومثله فعل الطوسي ، فقال : " وطوبى : في موضع رفع و (حُسُنُ مآب) عطف عليه ، ويجوز أن يكون موضعه النصب ، وينصب (حُسُنُ مآب) على الإتياع ، كما يجوز (الحمد لله) ، ولم يقرأ به أحد " ⁽⁴⁾ .

ووجه أبو البركات الأنباري قراءة النصب على أنه منادى ، حذف منه أداة النداء ، والتقدير : (يا حُسُنُ مآب) ⁽⁵⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (ورسولُهُ) بالنصب عطفًا على لفظ الجلالة (الله) ، أو مفعول معه في قوله تعالى ((أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)) [التوبة : 3] ، وكانت قراءة الجماعة (ورسولُهُ) " بالرفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، أي : ورسولُهُ بريءٌ منهم ، وحذف الخبر لدلالة ما قبله عليه " ⁽⁶⁾ .

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 71 ، البحر المحيط : 38/5 ، التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في معجم لسان العرب ، لبلال أبو مطر : 82

(2) معاني القرآن : 63 / 2 .

(3) ينظر مشكل إعراب القرآن : 1 / 443 ، معترك الأقران ، للسيوطي : 48/1.

(4) التبيان : 251/6 .

(5) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 51/2 .

(6) إعراب القرآن ، للنحاس : 2 / 202 ، مشكل إعراب القرآن : 1 / 356 ، مجمع البيان : 8/5 ، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، للدكتور محمود الصغير : 429 .

وقال سيبويه: "فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولاً على الابتداء ؛ لأنّ معنى إنّ زيدا منطلقٌ : زيدٌ منطلقٌ، وفي القرآن مثله: **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**"(1).

وقال أبو جعفر النحاس: "بريء : خبرٌ ، ورسولُهُ : عطف على الموضع ، وإن شئت على المضمر كلاهما حسنٌ ؛ لأنّه قد طال الكلام ، وقرأ ابن أبي اسحاق ، وعيسى بن عمر (أنّ الله بريء من المشركين ورسولُهُ) عطف على اللفظ "(2).

وقال مكي: "فأما عطف (ورسوله) على المضمر المرفوع في (برئ) فهو قبيح عند كثير من النحويين ، حتى يؤكّد ، وقد أجازته كثير منهم في هذا الموضع ، وإن لم يؤكّد ؛ لأنّ المجرور يقوم مقام التأكيد ، فعطفه على المضمر في (برئ) حسن جيد ، وقد أتى العطف على المضمر في القرآن من غير تأكيد ..."(3).

وذهب الزمخشري إلى أنّ (ورسوله) عطف على المنوي في (بريء) ، أو على محل : (إنّ) المكسورة واسمها ، وذكر أنّ بعضهم قرأه بالنصب عطفاً على اسم (إنّ) ، أو لأنّ الواو بمعنى مع ، أي : بريء معه منهم ، وبالجر على الجوار ، وقيل على القسم(4).

وبيّن السمين الحلبي أنّ قراءة الرفع ، تتحمل ثلاثة أوجه ، أحدهما : أنّه مبتدأ والخبر محذوف ، والثاني أنّه معطوف على الضمير المستتر في الخبر ، والثالث أنّه معطوف على محل اسم إنّ ، وأما قراءة النصب ، فتحتمل وجهين ، أحدهما : أنّه عطف على لفظ الجلالة ، والثاني : أنّه مفعول معه(5).

ثالثاً : ما قرأه مجروراً

(1) الكتاب : 144/2 .

(2) إعراب القرآن : 202 / 2 .

(3) مشكل إعراب القرآن : 323/1 .

(4) ينظر الكشاف : 11 / 3 .

(5) ينظر الدرّ المصون : 8-7/6 .

الاسم المجرور في العربية يكون واحدًا من ثلاثة ؛ فهو إمّا يكون مجرورًا بحرف من حروف الجرّ ، وإمّا يكون مجرورًا بالإضافة ، وإمّا يكون مجرورًا بالتبعية ، أي يكون تابعًا لاسم مجرور⁽¹⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر بعض الأسماء مجرورة ، وجاءت في قراءة الجمهور مرفوعة أو منصوبة، وقد يخرج عن بعض القواعد المتعارف عليها ، فيجرّ الممنوع من الصرف بالكسرة، ويمكن دراسة الأسماء المجرورة في قراءة عيسى بالشكل الآتي:

1- قراءة اسم بإضافته إلى ما بعده بدلًا من تنوينه ، ونصب ما بعده :

قرأ عيسى بن عمر (بتابعِ قِبَلْتَهُمْ) بإضافة اسم الفاعل إلى ما بعده في قوله تعالى: ((وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبَلْتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبَلَةَ بَعْضٍ)) [البقرة : 145] ، أي من غير تنوين، وقرأ جمهور القراء (بتابعِ قبلتهم) على تنوين اسم الفاعل وإعماله فيما بعده⁽²⁾ .

ومعنى الآية : ما لك من سبيلٍ يا محمدُ إلى اتّباعِ قبلتهم ، وذلك أنّ اليهود تستقبل بيت المقدس بصلاتها ، وأنّ النصارى تستقبل المشرق ، فأنى يكون لك السبيل إلى إتّباعِ قبلتهم مع اختلاف وجوهها ؟ ، فالزم قبلتك التي أمرت بالتوجه إليها ، ودع عنك ما تقوله اليهود والنصارى ، وتدعوك إليه من قبلتهم واستقبالها⁽³⁾ .

وذكر سليمان العجيلي أنّ القراءة بإضافة تابع إلى القبلة كانت لغرض التخفيف : لأنّ اسم الفاعل المستكمل لشروط العمل يجوز فيه الوجهان ، وذكر أيضًا أنّهم اختلفوا في هذه الجملة ، هل المراد بها النهي أن لا تتبع قبلتهم ، ومعناه الدوام على ما أنت عليه ؛ لأنّه معصوم من اتّباعِ قبلتهم أو الإخبار المحض بنفي الاتّباع⁽⁴⁾ .

(1) ينظر نحو اللغة العربية ، للدكتور محمد النادري : 745 .

(2) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 17 .

(3) ينظر تفسير الطبري : 668/2 .

(4) ينظر الفتوحات الإلهية : 178/1 .

وجملة (ما أنت بتابعِ قبلتهم) جملة معطوفة على الجملة الشرطية لا على جوابها، مسوقة لقطع أطماعهم ، إذ قالت اليهود لو ثبت على قبلتنا لكنا نرجو أن يكون صاحبنا الذي ننتظره⁽¹⁾ ، وقال أبو حيان : " كلاهما فصيح ، أعني إعمال اسم الفاعل وإضافته"⁽²⁾.

وقرأ عيسى النخعي (بمسمعٍ مَنْ) بحذف التتوين من (مسمع) وإضافته إلى الاسم الموصول (مِنْ) في قوله تعالى : ((وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ)) [فاطر : 22] ، وقرأ جمهور القراء (بمسمعٍ مَنْ) بالتتوين ، أي : بقطع (بمسمعٍ) عن الإضافة⁽³⁾ ، والمعنى أنهم بمنزلة أهل القبور في أنهم لا ينتفعون بما يسمعون ولا يقبلون⁽⁴⁾ ، فهذا تمثيل بما يحسّه البشر ويشاهدونه ؛ فهم يرون أنّ الميت الذي في القبر لا يسمع ، وأمّا الأرواح فلا ترد ؛ إذ تتضمن الأحاديث أنّ أرواح المؤمنين في شجر عند العرش في قناديل وغير ذلك⁽⁵⁾ .

وشارك عيسى بن عمر في القراءة بحذف التتوين، وإضافة (بمسمع) إلى الاسم الموصول (مَنْ) أبو عبد الرحمن السلمي ، والحسن ، والجحدي⁽⁶⁾ .

2- قراءة الاسم الواقع نعتاً بالجرّ بدلاً من رفعه :

قرأ عيسى بن عمر (أليِّمٌ) بالجر نعتاً لـ (لرجز) في قوله تعالى : ((هَذَا هُدًى وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رَجْزٍ أَلِيمٌ)) [الجاثية : 11] ، وقرأ طلحة بن مُصْرِفٍ ، وابن محيصن، ويعقوب ، وحفص عن عاصم ، وابن كثير (أليِّمٌ) بالرفع نعتاً لـ (عذابٌ)⁽⁷⁾ .

(1) ينظر تفسير أبي السعود : 281/1 .

(2) البحر المحيط : 606/1 .

(3) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 371 / 17 ، روح المعاني : 188 / 22 ، فتح القدير : 456 / 4 .

(4) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 37/3 ، الجامع لأحكام القرآن : 371/17 .

(5) ينظر المحرر الوجيز : 214/7 .

(6) ينظر زاد المسير : 484/6 .

(7) ينظر إرشاد المبتدئ ، للواسطي : 386 ، المحرر الوجيز : 592/7 ، المكرر ، للنشار : 383 .

والرجز العذاب بدلالة قوله تعالى : ((لَيْسَ كَشَفْتِ عَنَّا الرَّجْزَ)) [الأعراف : 134] ، فإذا كان الرجز العذاب ، وصف بـ (أليم) ، " ومثل هذا قد جاز أن يوصف به في نحو قوله (ولهم عذابٌ أليمٌ) ، ومثل هذا في أنّ الصفة تجري على المضاف مرة وعلى المضاف إليه ، نحو قوله تعالى : ((بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ، فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ)) [البروج : 21-22] ، فجرّ (محفوظ) بالحمل على اللوح ، والرفع على حمله على القرآن ، وإذا كان القرآن في لوح ، وكان اللوح محفوظًا فالقرآن محفوظ⁽¹⁾ .

وقال مكي : " من قرأ (أليم) بالرفع على النعت للعذاب ، على تقدير : عذابٌ أليمٌ من رجزٍ ، وفيه بعد ؛ لأنّ الرجز هو العذاب ، فيصير التقدير : عذابٌ أليمٌ من عذاب ، فهذا معنى غير مُتمكّن ، ومَنْ قرأ بخفض (أليم) على النعت لـ (رجز) ، وهو الاختيار ؛ فلأنّه أصحّ في التقدير ، والمعنى : لهم عذابٌ من عذاب أليم ، أي : من هذا الصنف من أصناف العذاب ؛ لأنّ العذاب بعضه ألم من بعض ، وأيضًا فعليه الجماعة⁽²⁾ .

وقال الطوسي : " بالخفض جعلوه صفة للرجز ، فكأن قال : من رجزٍ أليمٍ ، والرجز هو العذاب ، فلذلك صحّ وصفه بأنّه أليم⁽³⁾ .

وبيّن الفخر الرازي أنّ (أليم) تقرأ بالجرّ والرفع ، أمّا الجرّ فتقديره : لهم عذابٌ من عذاب أليم ، وإن كان عذابهم من عذاب أليم ، كان عذابهم أليماً ، ومن رفع كان المعنى : لهم عذابٌ أليمٌ ، ويكون المراد من الرجز هو النجاسة ، ومعنى النجاسة فيه قوله : (ويسقى من ماء صديد) ، وكأنّ المعنى لهم عذابٌ من تجرّع رجسٍ ، أو شرب الرجس ، فتكون (من) تبييناً للعذاب⁽⁴⁾ . وشارك عيسى بن عمر في قراءة (أليم) على النعت لـ (رجز) الحسن ، وأبا جعفر ، وشيبة ، والأعمش⁽⁵⁾ .

(1) حجة القراءات ، لأبي زرع : 582 .

(2) الكشف عن وجوه القراءات : 201 / 2 .

(3) التبيان : 251/9 .

(4) ينظر مفاتيح الغيب : 263/27 .

(5) ينظر المحرر الوجيز : 592/7 .

3- قراءة الاسم المعطوف بالخفض بدلاً من النصب :

قرأ عيسى بن عمر (وأطراف النهار) بخفض الفاء عطفًا على قوله (من آناء) في قوله تعالى : ((فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى)) [طه : 130] ، وقرأ جمهور القراء (وأطراف النهار) بنصب الفاء ، وهو معطوف على محل قوله : (من آناء الليل)⁽¹⁾ .

وقد ذكر الفراء قراءتي النصب والجر ، وأجازهما ، ووجههما بقوله : " وتتصب (الأطراف) بالرد على (قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) ، وإن شئت خفضت (أطراف) تريد: وسبحة من الليل ومن أطراف النهار ، ولم أسمعها في قراءة"⁽²⁾ .

وقال الزمخشري : " وقرئ وأطراف النهار : عطفًا على آناء الليل ، ولعل للمخاطب : أي : اذكر الله في هذه الأوقات طمعًا ورجاءً أن تتال عند الله ما به ترضى نفسك ويسر قلبك "⁽³⁾ .

وبيّن السمين الحلبي أنّ نصب (أطراف) فيه وجهان ، أحدهما: أنه عطف على محلّ (ومن آناء الليل) ، والثاني : أنه عطف على (قبل) ، وأمّا قراءة الجرّ فهي بالعطف على (آناء الليل) ، وقيل : هو من وضع الجمع موضع التثنية ، وقيل: هو على حقيقته ، والمراد بالأطراف : الساعات⁽⁴⁾ .

وذكر الشيخ محمد الدرة أنّ أطراف النهار جمع : طرف بفتحيتين ، وهو في الأصل : طرف الشيء ومنتهاه ، وهو معطوف على محل (من آناء) فهو ظرف بلا ريب ، وقيل معطوف على : (قبل) ، والأول : أقوى و (أطراف) : مضاف و (النهار) : مضاف إليه⁽⁵⁾ .

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 93 ، البحر المحيط : 269/6 .

(2) معاني القرآن : 196/2 .

(3) الكشاف : 119/4 .

(4) ينظر الدر المصون : 122/8 .

(5) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : 756/5 .

4- صرف الاسم المجرور الذي آخره ألف تأنيث ممدودة :

قرأ عيسى بن عمر (على تقوى) بالتثنية في قوله تعالى : ((عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ التَّوْبَةَ : [109] ، وقرأ جمهور القراء (تقوى) غير مصروف ؛ لأنَّ آخره ألف تأنيث ممدودة⁽¹⁾ .

ونسب ابن جني القراءة بتثنية (تقوى) إلى عيسى بن عمر ، ، ووجه ابن جني قراءة عيسى بن عمر بقوله : " فأما التثنية فإنه وإن كان غير مسموع إلا في هذه القراءة ، فإنَّ قياسه أن تكون ألفه للإلحاق لا للتأنيث ، كتثنية فيمن نون ، وجعلها ملحقة بجعفر ، وكان الأشبه بقدر سيبويه ألا يقف في قياس ذلك ، وألا يقول : لا أدري ، ولولا أن هذه الحكاية رواها ابن مجاهد وروينا عن شيخنا أبي بكر لتوقفت فيها ، فأما أن يقول سيبويه : لم يقرأ بها أحد فجائز ، يعني فيما سمعه ، لكن لا عذر في أن يقول : لا أدري ؛ لأنَّ قياس ذلك أخف وأسهل على ما شرحناه من كون ألفه للإلحاق " ⁽²⁾ ، وتابعه على هذا التوجيه الزمخشري ؛ إذ قال : " فإن قلت : فما وجه ما روى سيبويه عن عيسى بن عمر (على تقوى من الله) بالتثنية ؟ قلت : قد جعل الألف للإلحاق لا للتأنيث كتثنية فيمن نون ، ألحقها بجعفر " ⁽³⁾ .

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 601 ، البحر المحيط : 103/5 .

(2) المحتسب : 304/1 .

(3) الكشف : 95/3 .

الفصل الثاني

قراءة الأفعال

- قراءة الأفعال الماضية.

- قراءة الأفعال المضارعة

الفصل الثاني:

قراءة الأفعال

قسّم البصريون الفعل من حيث الدلالة الزمنية على ماضٍ ومضارع وأمر ، وقسّمه الكوفيون على ماضٍ ومستقبل ودائم ، والمقصود بالفعل الدائم عندهم هو اسم الفاعل⁽¹⁾ .

والفعل : كلمة تدل على حدث مقترن بزمان معين⁽²⁾ ، وقد قرأ عيسى بن عمر بعض الأفعال الماضية والمضارعة بشكل مغاير عمّا جاء في قراءة الجمهور . ومن هنا يسعى الباحث في هذا الفصل إلى دراسة الأفعال في قراءته :

أولاً: قراءة الأفعال الماضية :

الفعل الماضي : هو كلّ فعل يدلّ على حدث مقترن بالزمان الماضي⁽³⁾، وقد قرأ عيسى بن عمر بعض الأفعال الماضية بصيغة المبني للمجهول ، وجاءت في قراءة الجمهور بصيغة المبني للمعلوم . وقد يحصل العكس، فيقرأ أفعالاً ماضية بصيغة المبني للمعلوم ، هي في قراءة الجمهور بصيغة البناء للمجهول .

وكذلك قرأ بعض الأفعال الماضية المتعدية غير متصلة بضمير النصب ، وكانت في قراءة الجمهور مسندة إلى ضمير النصب ، وعامل بعض الأفعال معاملة الفعل اللازم ، وجاءت في قراءة الجمهور أفعالاً متعدية ، وقرأ بعض الأفعال بصيغة الفعل الماضي ، وجاءت في قراءة بعض القراء بصيغة اسم الفاعل أو المصدر .

(1) ينظر الإيضاح في علل النحو : 86 ، شرح كتاب الحدود في النحو ، للفاكهي : 99 .

(2) ينظر شرح كتاب الحدود ، للأبدي : 42 .

(3) ينظر شرح كتاب الحدود في النحو : للفاكهي : 100 .

وقرأ فاعل فعل الذمّ اسمًا ظاهرًا بدلًا من استعماله ضميرًا مستترًا في قراءة الجمهور، كما قرأ الفعل الماضي على الخبر، وجاء في قراءة الجمهور على صيغة التعجب، وقرأ الفعل الماضي بإسناده إلى الضمير المفرد، أو الفاعل الظاهر المفرد بدلًا من إسناده إلى ضمير التثنية، أو الفاعل الظاهر المجموع، وقرأ أيضًا فعل الشرط مضارعًا وفعل جواب الشرط ماضيًا، وهذا أمر مرفوض عند جمهور النحويين وجمهور القراء.

ويمكن دراسة الأفعال الماضية في قراءة عيسى بن عمر على الشكل الآتي :

1- قراءة الفعل الماضي بصيغة الفعل المبني للمجهول بدلًا من صيغة المبني للمعلوم :

قرأ عيسى بن عمر الفعل الماضي (اسْتَخْلَفَ) على صيغة الماضي المبني للمجهول في قوله تعالى : ((وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)) [النور : 55] ، وممن شارك عيسى بن عمر بالقراءة على صيغة الماضي المبني للمفعول : أبو بكر ، والمفضل بن عاصم ، والأعمش ؛ إذ قرأوا (اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ) بالبناء للمجهول ، وعلى ذلك تكون (الذين) نائبًا عن الفاعل ، وقرأ ابن كثير ، ونافع ، وحزمة ، والكسائي ، وابن عامر ، وحفص عن عاصم (اسْتَخْلَفَ) بفتح التاء واللام على صيغة المبني للمعلوم ، وعلى هذه القراءة تكون (الذين) في موضع نصب مفعول به للفعل (استخلف)⁽¹⁾ .

وذكر أبو علي الفارسي أنّ الوجه القراءة بصيغة المبني للمعلوم ؛ لأنّ اسمَ الله تعالى قد تقدّم ذكره ، وأنّه الضمير في (لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ) [النور : 55] يعود على الاسم ؛ " فكذلك في قوله تعالى : (كما اسْتَخْلَفَ) ، ألا ترى أنّ المعنى : لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ استخلافًا كاستخلافه الذي من قبله ؟ ، ووجّه (اسْتَخْلَفَ) أنّه يُراد به ما أريد باستخلف"⁽²⁾ .

(1) ينظر الكشاف : 318 / 4 ، زاد المسير : 58 / 6 ، البحر المحيط : 431 / 6 ، تفسير الدر المنثور ، للسيوطي : 216 / 6 .

(2) الحجة للقراء السبعة : 62 / 4 .

وروي عن سبب نزول هذه الآية أنّ بعض أصحاب النبي (صلى الله عليه واله) شكوا جهد مكافحة العدو وما كانوا فيه من الخوف على أنفسهم ، وأنهم لا يضعون أسلحتهم ، فنزلت هذه الآية عامة ، و(كما) في قوله تعالى : (كما اسْتَخْلَفَ) مصدرية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف وقع صفة لمصدر محذوف ، أي : لِيَسْتَخْلَفَهُمْ استخلاقاً كائناً كاستخلافه الذين مِنْ قَبْلِهِمْ ، وهم بنو اسرائيل استخلفهم الله عزّ وجل في الشام بعد إهلاك الجبابرة ، وكذا في مصر ، والتقدير في قراءة (استخلف) بالبناء للمفعول هو ليستخلفنهم في الأرض فيستخلفون فيها استخلاقاً ، أي : مستخلفيه كائنة كمستخلفيه الذين من قبلهم⁽¹⁾

وقرأ عيسى بن عمر الفعل (قضى) بصيغة المبني للمفعول ، والموت : رُفِعَ على أنه فاعل في قوله تعالى : ((فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)) [الزمر : 42] ، وشارك عيسى في هذه القراءة ابن وثاب والأعمش وطلحة وحمزة والكسائي وخلف ، وكانت قراءة جمهور القراء (قَضَىٰ عليها الموت) مبنياً للفاعل ، وهي رواية قتيبة عن الكسائي⁽²⁾ .

وحجّة من قرأ (قَضَىٰ عليها الموت) بنصب القاف والتاء ، أي : بصيغة المبني للمعلوم ، أنّ الكلام أتى عقيب إخبار الله عن نفسه في قوله تعالى : (الله يتوفى الأنفس ... فَيُمْسِكُ ... وَيُرْسِلُ) ، فجرى الفعل بعد ذلك بلفظ ما تقدمه من ذكر الفاعل ؛ إذ كان في سياقه ؛ ليأتلف الكلام على نظام واحد⁽³⁾ .

ونذكر ابن خالويه أنّ حجّة مَنْ ضمّ القاف أنّه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله ، وفتح الياء لكسرة (الضاد) قبلها ، ورفع (الموت) ؛ لأنّه قام مقام الفاعل ، والحجّة

(1) ينظر المحرر الوجيز : 405 / 6 ، روح المعاني : 203 / 18 .

(2) ينظر الكشف عن وجوه القراءات : 329 / 2 ، التيسير ، لأبي عمرو الداني : 498 ، العنوان في القراءات السبع ، لأبي الطاهر إسماعيل : 165 ، مجمع البيان : 780 / 7 .

(3) ينظر الكشف عن وجوه القراءات : 239 / 2 – 240 ، حجة القراءات : 624 .

لَمَنْ فَتَحَ الْقَافَ أَنَّهُ أَخْبَرَ بِالْفِعْلِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى لِتَقْدَمَ اسْمُهُ فِي قَوْلِهِ : (اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ) ، وَأَسْكَنَ الْيَاءَ لِلْفَتْحَةِ قَبْلَهَا ، وَنَصَبَ الْمَوْتَ بِتَعْدِي الْفِعْلِ إِلَيْهِ⁽¹⁾ .

وَيَبَيِّنُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ أَنَّ حِجَةَ مَنْ بَنَى الْفِعْلَ لِلْفَاعِلِ قَوْلُهُ (وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى) ، فَكَمَا أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ ، فَكَذَلِكَ حُكْمُ الَّذِي عَطَفَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ بَنَى الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ فَهُوَ فِي الْمَعْنَى مِثْلُ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْفَاعِلِ وَالْأَوَّلُ أَبْيَنُ⁽²⁾ .

وَقَرَأَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو الْفِعْلَ (وَأَمَلَى لَهُمْ) مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ ، أَيِ أَمْهَلُوا وَمُدَّ فِي أَعْمَارِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ((الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَى لَهُمْ)) [محمد : 25] ، وَشَارَكَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو الْقِرَاءَةَ بِ (وَأَمَلَى) ابْنُ سَيْرِينَ ، وَالْجَحْدَرِيُّ ، وَشَيْبَةُ ، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَأَبُو جَعْفَرٍ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالْخَفَافُ عَنْ أَبِي عَمْرِو ، وَالْأَعْرَجُ ، وَعَيْسَى الْهَمْدَانِيُّ ، وَزَيْدٌ عَنْ يَعْقُوبَ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ (لَهُمْ) ، وَقِيلَ ضَمِيرُ الشَّيْطَانِ ، وَقَرَأَ الْأَمَامُ عَلِيُّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَالْأَعْمَشُ وَالنَّخَعِيُّ ، وَأَبُو جَعْفَرٍ ، وَنَافِعٌ ، وَابْنُ كَثِيرٍ ، وَابْنُ عَامِرٍ ، وَعَاصِمٌ ، وَحَمْزَةُ ، وَالْكَسَائِيُّ (أَمَلَى) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ⁽³⁾ .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : " وَذَكَرَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قَرَأَهَا (أَمَلَى لَهُمْ) مَرْسَلَةً بِالْيَاءِ ، يُخْبِرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ نَفْسِهِ ، وَقَرَأَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ : (وَأَمَلَى لَهُمْ) بِنَصْبِ الْيَاءِ وَضَمِّ الْأَلْفِ ، يَجْعَلُهُ فِعْلًا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ ، وَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ"⁽⁴⁾ .

وَذَكَرَ الرَّجَاجُ فِي كَلَامِهِ عَنْ قَوْلِهِ : (وَأَمَلَى لَهُمْ) أَنَّ الْمَعْنَى أَمَلَى اللَّهُ لَهُمْ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ((إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا)) [آل عمران : 178] ، وَمَعْنَاهُ إِنَّمَا نُوْخِرُهُمْ ، وَقَدْ قُرِئَتْ : الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَى لَهُمْ عَلَى الْإِخْبَارِ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَالْمَعْنَى : وَأَنَا أَمَلَى ، وَقُرِئَتْ : وَأَمَلَى لَهُمْ بِفَتْحِ الْيَاءِ عَلَى مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ⁽⁵⁾ .

(1) ينظر الحجة في القراءات السبع : 310

(2) ينظر الحجة للقراء السبعة : 263 / 4

(3) ينظر البحر المحيط : 83 / 8 ، النشر في القراءات العشر : 374 / 2 ، معجم القراءات القرآنية / للدكتور عبد اللطيف الخطيب : 147 / 9 .

(4) معاني القرآن : 63 / 3 .

(5) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 14 / 5 .

وبين الفخر الرازي أنّ الإملاء والإمهال وحد الآجال ، ولا يكون إلا من الله ، فكيف تصحّ قراءة من قرأ (وأملى لهم) فإنّ المملي حينئذٍ يكون الشيطان ، وذكر أنّ الجواب على ذلك يكون من وجهين ، أحدهما : جاز أن يكون المراد (وأملى لهم الله) ، فيقف على (سؤل لهم) ، وثانيهما : هو أنّ المسؤل أيضًا ليس هو الشيطان ، وإنما أسند إليه من حيث إنّ الله قدر يده ولسانه ذلك⁽¹⁾ .

2- قراءة الفعل الماضي بصيغة المبني للمعلوم بدلًا من صيغة المبني للمجهول :

قرأ عيسى بن عمر الفعل (لَقَضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ) بصيغة المبني للفاعل ، وهو الله سبحانه وتعالى ، في قوله تعالى : ((وَلَوْ يَعْجَلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقَضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ)) [يونس : 11] ، وشارك عيسى بن عمر في قراءة (لَقَضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ) بالبناء للفاعل ، ونصب (أَجْلُهُمْ) على أنّه مفعول به ابن عامر ويعقوب وعوف ، وكانت قراءة جمهور القراء (لَقَضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ) الفعل مبني للمفعول ، و (أَجْلُهُمْ) بالرفع حلّ محلّ الفاعل⁽²⁾ ، أي : إنّهُ نائب عن الفاعل .

وهاتان القراءتان جيدتان عند الزجاج غير أنّه يرى أنّ قراءة الجمهور (لَقَضِيَ) أحسنهما ؛ لأنّ قوله : (ولو يعجل الله للناس الشر) يتصل به (لَقَضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ)⁽³⁾ .

والحجّة لمن ضم القاف في (لَقَضِيَ) : أنّه بنى الفعل لما لم يسمّ فاعله فرفع به المفعول ، والحجّة لمن فتح القاف في (لَقَضَى) أنّه أتى بالفعل على بناء ما سمّي فاعله ، وأضمر فيه ونصب المفعول بتعدّي الفعل إليه⁽⁴⁾ .

(1) ينظر مفاتيح الغيب : 66/28 .

(2) ينظر معاني القرآن ، للفراء : 1/458 ، السبعة في القراءات : 323 ، مجمع البيان : 5/143 ، إبراز المعاني من حرز الأمانى ، لأبي شامة : 505 .

(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 3/908 ، النشر في القراءات العشر : 2/282 .

(4) ينظر الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : 179 .

وذكر النحاس أنه يُقرأ (لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ) بالبناء للفاعل ، وهي قراءة حسنة ؛ لأنها مرتبطة بقوله عز وجل : (وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ) (1) .

ووجه الطوسي قراءة عيسى بن عمر وإسناده الفعل إلى الفاعل بأن الذكر قد تقدم في قوله : (وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ) ، فقال (لقضى) الله - على هذا - وقوي ذلك بقوله : ((ثُمَّ قَضَى أَجْلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ)) [الأنعام : 2] ، فقوله : (قضى أجلاً) أضافه إلى الفاعل ، فكذلك في هذه الآية ، وقوله (وأجل مسمى عنده) يعني أجل البعث بدلالة قوله : ((ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ)) [الأنعام : 2] ، أي تشتكون في البعث ، وأما من ضم القاف ، وبنى الفعل للمفعول ، فلأنه في المعنى ، مثل قول من بنى الفعل للفاعل (2) ، وينصر قراءة عيسى قراءة عبد الله (لقضينا إليهم أجلهم) (3) .

وقرأ عيسى بن عمر الفعل (قُتِلُوا) مبنياً للفاعل في قوله تعالى : ((وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ)) [محمد : 4] ، وشاركه في هذه القراءة عاصم الجحدري ، وأبو حيوة ، وقرأ أبو عمرو ، وحفص عن عاصم ، ويعقوب ، وقتادة ، والأعرج ، والأعمش ، وسهل (قُتِلُوا) مبنياً للمفعول ، وقرأ الباقر بفتح القاف والتاء ، وألف بينهما ، هكذا : قاتلوا (4) . وقد أشار الفراء إلى القراءات القرآنية في الفعل (قُتِلُوا) ؛ إذا نكر أن بعضهم ، مثل زيد بن ثابت قد قرأه (قَاتَلَ) ، وقرأه الحسن (قُتِلُوا) بتشديد التاء ، وقد خففها بعضهم ؛ فقرأ (قُتِلُوا) ، ووصفها هذه القراءات جميعاً بالصواب (5) .

(1) ينظر إعراب القرآن : 247 / 2 .

(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن : 346-345 / 5 .

(3) ينظر مفاتيح الغيب : 51 / 17 .

(4) ينظر الكشاف : 516 / 5 ، البحر المحيط : 76 / 8 ، النشر في القراءات العشر : 374 / 2 ، حاشية الشهاب : 491 / 8 .

(5) ينظر معاني القرآن : 58 / 3 .

وذكر ابن خالويه أنّ حجة من قرأ (قَاتَلَ) أنّه أخبر عمّن قاتل في سبيل الله أنّ الله لا يُحبط عمله ، وأنّه يهديه ، ويصلح حاله في الدنيا ، ويدخله الجنة بعد ذلك ، ويقوي ذلك أنّ الإخبار بهذا لا يكون عن حيّ لم يقتل فقاتل ، أو لأنّه ممّن قتل ، ورأى أنّ قراءة الجماعة على (قاتلوا) بألف ، ولولا ذلك لكانت قراءة (قُتِلُوا) أقوى في المعنى وأعمّ في الفضل ، وأمدح للمخبر عنه⁽¹⁾ .

أمّا الإعراب على قراءة عيسى بن عمر ف (قَتَلُوا) فعل ماضٍ وفاعله ، وأمّا على رسم المصحف ف (قُتِلُوا) فعل ماضٍ مبني للمجهول ، والواو نائب عن الفاعل⁽²⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (كُفِرَ) مبنيًا للفاعل في قوله تعالى : ((تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرًا)) [القمر : 14] ، والآية الكريمة تشير إلى قوم نوح ، أي : إنّ ما نشأ من تفتيح أبواب السماء بالماء ، وتفجر عيون الأرض ، والتقاء الماءين من غرق قوم نوح (عليه الصلاة والسلام) كان جزاء لهم على كفرهم ، و (كفر) خبر ل (كان) ، وفي ذلك دليل على وقوع الماضي بغير قد خبرًا لكان ، وهو مذهب البصريين ، وقرأ جمهور القراء (كُفِرَ) مبنيًا للمفعول⁽³⁾ .

وقد اختلفوا في معنى قراءة : (كُفِرَ) بضم الكاف وكسر الفاء ، فذكر ابن عباس ومجاهد أنّه يُراد بها الله تعالى ، كأنّه قال : غضبا وانتصارًا لله تعالى ، أي : انتصر لنفسه ، فأنجى المؤمنين وأغرق الكافرين ، وقالوا : إنّ (مَنْ) يُراد بها نوح (عليه السلام) والمؤمنون ؛ لأنّهم كفروا من حيث كُفِرَ بهم ، فجازاهم الله تعالى بالنجاة⁽⁴⁾ ، ويجوز أن يكون في قوله (جزاء لمن كُفِرَ) أن يكون هناك حذف ، وهو الجار وإيصال الفعل إلى

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 141 .

(2) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : 87/11 .

(3) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 147 ، البحر المحيط : 176 / 8 .

(4) ينظر المحرر الوجيز : 144 / 8 .

الضمير واستتاره في الفعل بعد انقلابه مرفوعًا ، أي : لمن كفر به ، وهو نوح (عليه السلام) أيضًا ، أي : جحدت نبوته ، فالكفر عليه ضد الأيمان ، وقراءة عيسى بن عمر بالبناء للفاعل ، يُراد بـ (مَنْ) قوم نوح (عليه السلام) لا غير ، ويجوز أن تكون (كان) زائدة ، كأنه قيل : جزاء لَمَنْ كفر⁽¹⁾ .

وتأويل قراءة الجمهور (جزاء لمن كان كُفِرَ) عند ابن جني جزاء لهم بكفرهم بنوح (عليه السلام) ، فاللام الأولى التي هي مفعول به محذوفة ، واللام الثانية الظاهرة في قوله : (لمن كان كُفِرَ) لام المفعول له ، وهناك مضاف محذوف ، أي : في قوله : (لمن كان كُفِرَ) لام المفعول له ، وهناك مضاف محذوف ، أي : جزاء لهم ، الكفر من كُفِرَ ، أي : لكفرهم بمن كفروا به⁽²⁾ .

3- قراءة الفعل الماضي من غير اتصاله بضمير النصب :

قرأ عيسى بن عمر (وما عملتهُ) بغير ضمير النصب (الهاء) في قوله تعالى : ((لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ)) [يس : 35] ، وشارك عيسى بن عمر في قراءة (وما عملت) بغير الهاء عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف ، والمطوعي ، وطلحة ، والمفضل ، وقرأ جمهور القراء (وما عملته) بالهاء بحسب رسم المصحف⁽³⁾ .

و (ما) في الآية الكريمة موصولة أو موصوفة أو نافية ، فإن كانت موصولة فالعائد محذوف في القراءة الأولى ، وكذا إن كانت موصوفة ، أي : ومَنْ الذي عملته ، أو شيء عملته ، فالهاء لـ (ما) ، وإن كانت نافية ، فعلى القراءة الأولى لا ضمير ، وعلى القراءة الثانية يعود الضمير على (ثمره) ، ويجوز على قراءة عيسى بن عمر أن تكون (ما)

(1) ينظر روح المعاني : 27 / 83 .

(2) ينظ المحتسب : 2 / 298 .

(3) ينظر معاني القرآن ، للفراء : 377/2 ، السبعة ، لابن مجاهد : 540 ، حجة القراءات : 598 ، التبصرة : 650 ، الكشاف : 177 / 5 ، البحر المحيط : 320 / 7 ، النشر : 353/2 .

مصدرية ، والمعنى : وعمل أيديهم ، وهو مصدر يراد به المفعول ، فيعود إلى معنى الموصول⁽¹⁾ .

وحجة قراءة الجمهور (وما عملته أيديهم) بالهاء ، أنها كذلك في مصاحفهم ، فإلهاء عائدة على (ما) ، و (ما) في معنى الذي ، وموضع (ما) الخفض بالعطف على (ثمره) والمعنى : ليأكلوا من ثمره ومما عملته أيديهم⁽²⁾ .

ويجوز أن تكون (ما) نافية ، وتكون الهاء عائدة على (الثمر) ولا موضع لـ (ما) حينئذٍ ، ويكون المعنى : ليأكلوا من ثمره ، ولم تعمله أيديهم ، ويقوي النفي قوله : ((أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ، أَلَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ)) [الواقعة : 63-64] ، ويقوي إثبات الهاء قوله تعالى : ((كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ)) [البقرة : 275] ، ولم يقل (يتخبط) ، فكذلك قوله : (عمله) ، وحجة عيسى بن عمر في حذف الهاء إجماع الجميع على حذف الهاء في قوله : ((مِمَّا عَمَلْتُمْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا)) [يس : 71] ، و (ما) في قوله (ليأكلوا من ثمره وما عملت) في موضع خفض ، والمعنى : (ليأكلوا من ثمره ومما عملته أيديهم) ، وفي حال حذف الهاء ، فالاختيار أن يكون (ما) في موضع خفض ، فتكون في معنى (الذي) ، وحينئذٍ يستحسن حذف الهاء⁽³⁾ .

ويرى النحاس أن (ما) في موضع خفض على العطف ، والمعنى : ومما عملته أيديهم ، ويجوز أن تكون (ما) نافية ، والمعنى : ولم تعمله أيديهم ، فإذا كان بحذف الهاء كانت (ما) في موضع خفض ، وحذف الهاء لطول الاسم ، ويبعد أن (ما) تكون نافية⁽⁴⁾ .

وذكر ابن خالويه أن الحجة لمن حذف الهاء أنه لما اجتمع في الصلة فعل وفاعل ومفعول به خففت الكلمة بحذف المفعول ؛ لأنه فضلا في الكلام⁽¹⁾ .

(1) ينظر معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : 286 / 4 ، البيان في غريب إعراب القرآن : 295 / 2 ، البحر المحيط : 320 / 7 .

(2) ينظر حجة القراءات : 589 .

(3) ينظر معاني القرآن ، للفراء : 377 / 2 ، معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : 286 / 2 ، وحجة القراءات : 598 - 599 ، الكشف عن وجوه القراءات : 216 / 2 ، زاد المسير : 16 / 7 .

(4) ينظر إعراب القرآن : 394 / 3 .

وذهب الفخر الرازي إلى أنّ (ما) على قراءة عيسى بن عمر مصدرية ، و (ما عملت) من غير ضمير عائد ، ومعناه : ليأكلوا من ثمره وعمل أيديهم ، يعني يغرسون والله ينبتها ويخلق ثمرها فيأكلون مجموع عمل أيديهم وخلق الله ، وهذا الوجه لا يمكن على قراءة من قرأ مع الضمير⁽²⁾ .

فمن أثبت الهاء سار على رسم المصحف ، والهاء عائدة على (ما) و (عملت) صلتها ، ومن حذف اختصر ؛ لأنها مفعول به ، وكلّ مفعول به يجوز حذفه⁽³⁾ .

4- القراءة بجعل الفعل لازماً بدلاً من استعماله متعدياً :

ذكر اللغويون العرب أنّ هنالك أفعالاً تسلك سلوكين : سلوك الأفعال المتعدّية ، وسلوك الأفعال اللازمة ، أي تأتي متعدّية بنفسها تارةً ، وبحرف الجرّ تارةً أخرى ، ومن هنا عدّ بعضهم هذا النوع من الأفعال قسمًا مستقلًا عن قسمي التعدّي واللزوم⁽⁴⁾ ، وأفعال هذا الباب كثيرة ، وأشهرها : شكر ، ونصح ، وكال ، ووزن⁽⁵⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر الضمير (هم) مؤكّداً لـ (واو الجماعة في الفعلين في) كالوهم أو (وزنوهم) في قوله تعالى : ((وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ)) [المطففين : 3] ، أي قرأ الفعلين هكذا : كالوا هم أو وزنوا هم ، كما تقول : قمتُ أنت ، وقاموا هم ، وممن قرأ بهذه القراءة حمزة ؛ إذ روي عنه أنّه كان يقرأ (كالوا هم أو وزنوا هم) ، فيقف ثم يبتدئ بـ (هم

(1) ينظر الحجة في القراءات السبع : 298 .

(2) ينظر مفاتيح الغيب : 68/26 .

(3) التبيان ، للطوسي : 455 / 8 .

(4) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد : 1 / 427 ، المباحث الصرفية في كتاب الحماسة ذات الحواشي : 269 .

(5) ينظر شرح الكافية الشافية : 1 / 285 ، المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي : 269 .

يُخْسِرُونَ) ، وقرأ جمهور القرّاء (كالوهم أو وزنوهم)⁽¹⁾ ، بجعل الفعلين متعدّيين ، والضمير (هم) مفعول به .

ويرى أبو جعفر النحاس أنّ الصواب أن تكون الهاء والميم في موضع نصب ؛ لأنّه في السواد بغير ألف ، ونسق الكلام يدل على ذلك ؛ لأنّ قبله (إذا اكتالوا على الناس) ، فيجب أن يكون بعده : وإذا كالوا لهم ، وحُدِّثَت اللام⁽²⁾ .

وذكر القرطبي : " عيسى بن عمر يجعلها حرفين ، ويقف على (كالوا) و (وزنوا) ويبتدئ (هم يخسرون) ... وأحسب قراءة حمزة كذلك أيضاً⁽³⁾ ، ورأى أنّ الاختيار أن يكون كلمة واحدة من جهتين ، إحداهما : الخط ، وذلك أنّهم كتبوها بغير ألف ، ولو كانتا مقطوعتين لكانتا (كالوا) أو (وزنوا) بالألف ، والأخرى أنّه يُقال : كَلْتُكَ ووزنتك بمعنى كِلْتُ لك ، ووزنتُ لك ، وهو كلام عربي ، كما يُقال : صِدْتُكَ ، وصدتُ لك⁽⁴⁾ .

ويرجّح النحويون مثل أبي عمرو بن العلاء ، والكسائي والأخفش الأوسط قراءة الجمهور ؛ وأية ذلك أنّ (هم) عندهم يجب أن تكون في موضع نصب ، كما تقول : كَلْتُكَ وصدتُك⁽⁵⁾ .

ويرى عيسى بن عمر أنّ المكيل له والموزون له محذوف ، و (هم) ضمير مرفوع تأكيد للضمير المرفوع الذي هو الواو ، وبين الزمخشري أنّه لا يصحّ أنّ يكون ضميراً مرفوعاً للمطففين ؛ لأنّ الكلام يخرج به إلى نظم فاسد ، وذلك أنّ المعنى إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا أعطوهم أخسروا ، وإن جُعِل الضمير للمطففين انقلب إلى قولك إذا أخذوا من

(1) ينظر إعراب القراءات الشواذ : 2 / 689 ، البحر المحيط : 8 / 431 ، الدر المصون : 10 / 716 .

(2) إعراب القرآن : 5 / 174 .

(3) الجامع لإحكام القرآن : 22 / 132 .

(4) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(5) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 4 / 174 .

الناس استوفوا ، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا ، وهو كلام متنافر ؛ لأنّ الحديث واقع في الفعل لا في المباشر⁽¹⁾ .

وقد علّق أبو حيان الأندلسي على كلام الزمخشري بقوله : " ولا تنافر فيه بوجه ، ولا فرق بين أن يؤكد الضمير ، وأن لا يؤكد ، والحديث واقع في الفعل غاية ما في هذا أنّ متعلّق الاستيفاء ، وهو (على الناس) مذكور ، وهو في (كالوهم) أو وزنهم محذوف للعلم به ؛ لأنّه معلوم أنّهم لا يخسرون الكيل والميزان إذا كان لأنفسهم إنّما يخسرون ذلك لغيرهم"⁽²⁾ .

وبيّن أبو حيان أنّ الفعلين : كَال ، ووزن من الأفعال التي تتعدى بحرف الجرّ ، فنقول : كَلْتُ لك ووزنْتُ لك ، ويجوز حذف اللام ، كما تقول : نصحتُ لك ونصحتُك ، وشكرتُ لك وشكرتُك ، والضمير ضمير نصب ، أي كالوا لهم ووزنوا لهم . فحذف حرف الجرّ ، ووصل الفعل بنفسه ، والمفعول محذوف هو المكيل ، والموزون⁽³⁾ .

و (هم) في موضع نصب على قراءة العامة ، راجع إلى الناس ، تقديره : وإذا كالوا الناس أو وزنهم يُخسرون ، وفيه وجهان ، أحدهما : أن يراد كالوا لهم أو وزنوا لهم ، فحذف الجارّ ، وأوصل الفعل ، والوجه الآخر : أن يكون على حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، والمضاف هو المكيلُ والموزونُ⁽⁴⁾ .

ورأى القرطبي أنّ (هم) على قراءة عيسى بن عمر في موضع رفع بالابتداء ، أي : وإذا كالوا للناس أو وزنوا لهم فهم يُخسرون ، ولا يصحّ ذلك عنده ؛ لأنّه تكون الأولى مُلغاةً

(1) ينظر الكشاف : 335 / 6 .

(2) البحر المحيط : 431 / 8 .

(3) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(4) ينظر الكشاف : 334 / 6 .

ليس لها خبر ، وإِثْمًا كانت تستقيم لو كان بعدها : وإذا كَالُوا هم يَنْقُصُونَ ، أو وَرَنُوا هم يُخْسِرُونَ⁽¹⁾ .

وأشار البيضاوي إلى القراءتين في الآية الكريمة ، وذهب إلى أنه "لا يحسن جعل المنفصل تأكيداً للمتصل ؛ لأنه يخرج الكلام عن مقابلة ما قبله ؛ إذ المقصود بيان اختلاف حالهم في الأخذ والدفع ، لا في المباشرة وعدمها ، ويستدعي إثبات الألف بعد الواو كما هو خط المصحف في نظائره"⁽²⁾ .

وذكر ابن كثير أنّ الأحسن جعل (كالوا) و (وزنوا) متعدياً ، ويكون (هم) في محل نصب ، ومنهم يجعلها ضميراً مؤكداً للمستتر في قوله : (كالوا) و (وزنوا) ، ويحذف المفعول ؛ لدلالة الكلام عليه ، وكلاهما متقارب⁽³⁾ .

وخلاصة القول في الهاء والميم في (كالوهم) و (وزنوهم) إنّ فيهما وجهين ، أحدهما : أن يكون ضميراً منصوباً (لكالوهم ووزنوا) ، وتقديره : كالوا لهم ، ووزنوا لهم ، فحذفت اللام ، فاتّصل الفعل به ، والثاني : أن يكون (هم) ضميراً مرفوعاً مؤكداً لما في (كالوا ووزنوا) ، فعلى هذا الوجه يكتب (كالوا ووزنوا) بالألف ، وعلى الوجه الآخر لا يكتب بالألف ، وهو في المصحف مكتوب بغير الألف⁽⁴⁾ .

وعيسى بن عمر يجعل (هم) فصلاً في موضع رفع أو تأكيداً للضمير في كالوا أو وزنوا ، والباقون يجعلونها ضمير منصوب وهو الصحيح عند الطبرسي⁽⁵⁾ .

(1) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 133 / 22 .

(2) تفسير البيضاوي : 294/5 .

(3) ينظر تفسير القرآن العظيم : 346 / 8 .

(4) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 500 / 2 .

(5) ينظر مجمع البيان : 686 / 9 .

وقد اختلف اللغويون العرب في تفسير وجود هذا النوع من الأفعال ؛ إذ أرجعها بعضهم إلى الاستعمال اللهجي ، وردوا بعض أمثلة هذه الظاهرة إلى اختلاف المعنى⁽¹⁾ .

ويرى السهيلي أنّ البنية العميقة للفعلين : وزن ، وكال أن يكونا متعديين إلى مفعول واحد بنفسيهما ، وإلى الثاني بوساطة حرف الجر ، ولكنّ المفعول الذي يصل إليه الفعل مباشرة في نحو: وزنَ وكالَ قد حذف ؛ لعلم السامع به ، فصارا في حكم الأفعال المتعدية إلى مفعول به بحرف الجرّ ، فقالوا : كلتُ له ، ووزنتُ له ، ثم إنهم يسقطون حرف الجرّ ، فيقولون كلتُهُ ووزنتُهُ ؛ لأنّ كيل الطعام ووزنه تضمّن معنى المبايعة والمعارضة : " فإذا قلت : كلتُ لزيد أخبرت بكيل الطعام خاصة ، وإذا قلتُ : كلتُ زيّدًا ، فقد أخبرت بمعاملة ومبايعة مع الكيل"⁽²⁾ .

5- القراءة بصيغة الفعل الماضي بدلًا من صيغة اسم الفاعل :

قرأ عيسى بن عمر (وَجَعَلَ اللَّيْلَ) فعلاً ماضياً ، والليلَ : نصب على أنّه مفعول به في قوله تعالى : ((فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ)) [الأنعام : 96] ، وهذه القراءة مناسبة لما بعده ، وهو قوله تعالى : ((جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ)) [الأنعام : 97] ، وبذلك قرأ عاصم ، وحمره ، والكسائي ، وخلف ، والأعمش ، والنخعي ، والحسن⁽³⁾ .

وفي قراءة عيسى بن عمر لما كان (فالق) بمعنى المضي حسن عطف (جعل) عليه ، وانتصب (والشمس والقمر حسباناً) عطفاً على (الليل سكتاً) ، وأما من قرأ (جاعل) باسم الفاعل ، فجعله مضافاً إلى الليل ، والظاهر أنّه اسم فاعل يدلّ على الماضي

(1) ينظر شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : 1/ 27 ، شرح الكافية : 4/ 136 ، المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي : 270 .

(2) نتائج الفكر في النحو : 271- 272 .

(3) ينظر السبعة في القراءات : 263 ، التبصرة في القراءات السبع : 500 ، النشر في القراءات العشر : 260/ 2 ، الوافي في شرح الشاطبية ، لعبد الفتاح القاضي : 263 .

، ولا يعمل عند البصريين ، فان تصاب (سكناً) على إضمار فعل ، أي : يجعله سكناً ، هذا مذهب أبي علي الفارسي ، فيما انتصب مفعولاً ثانياً بعد اسم فاعل الدالّ على معنى الماضي ، وذهب السيرافي إلى أنّه ينتصب باسم الفاعل ، وأن كان ماضياً ، لأنّه لمّا وجبت إضافته إلى الأول لم يكن أن يضاف إلى الثاني ، فعمل فيه النصب وإن كان ماضياً ، وأمّا من أجاز إعمال اسم الفاعل الدال على معنى الماضي ، وهو الكسائي وهشام بن معاوية فعندهما أنّ (سكناً) مفعول به لاسم الفاعل⁽¹⁾ .

وحجّة قراءة عيسى بن عمر (وجَعَلَ اللَّيْلَ سَكْنًا) هي أنّ الأفعال التي عطفت عليه جاءت بلفظ الماضي ، وهو قوله تعالى : ((وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ)) [الأنعام : 97] ، وقوله تعالى : ((وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ)) [الأنعام : 98] ، وقوله تعالى : ((وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ)) [الأنعام : 99] ، فلأن تكون معطوفة على شبهها ويكون ما تقدمها بلفظها أولى ، أمّا حجة من قرأ (وجاعلَ الليلَ) بالألف وكسر الليل فأنهم أجروا (جاعلَ الليلِ) على لفظ (فائق الأصباح) ، ونصبوا (الشمسَ والقمرَ) على تأويل (وجعلَ الشمس والقمر) ؛ لأنّ في (جاعلَ) معنى (جعل) ، وبه نصب سكناً⁽²⁾ .

وبيّن ابن خالويه أنّ حجة من قرأ بإثبات الألف في (جعل) وخفض الليل " أنّه ردّ لفظ (فاعل) على مثله ، وأضاف بمعنى ما قد مضى ، وثبت ، وهو الأحسن والأشهر ، والحجة لمن حذفها ونصب أنّه جعله فعلاً ماضياً ، وعطفه على (فاعل) معنى لا لفظاً ، كما عطفت العرب اسم الفاعل على الماضي ؛ لأنّه بمعناه ، قال جندب بن عمرو [من الرجز المشطور] :

يالييتني علقْتُ غيرَ خارجٍ أمُّ صبيٍّ قد حبّاً أو دارجٍ⁽³⁾

(1) ينظر التيسير في القراءات العشر : 445 ، مفاتيح الغيب : 104 / 13 ، البحر المحيط : 190/4 ، حاشية الشهاب : 160 / 4 .

(2) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 209 / 4 ، حجة القراءات : 262 .

(3) الحجة في القراءات السبع : 146 .

وذكر الطبرسي في كلام عن قراءة من قرأ (جعل) فعلاً ماضياً بأن اسم الفاعل الذي قبله بمعنى الماضي ، أي بمعنى فعل ، فعطف عليه (فعل) لموافقته في المعنى ، ورأى أنّ الدليل على أنه "بمنزلة فعل" أنّه نزل منزلة فيما عطف عليه ، وهو قوله (والشمس والقمر حسباً) ألا ترى أنّه لما كان المعنى (فعل) حمل المعطوف على ذلك ، فنصب الشمس والقمر على فَعَل لما كان فاعل ك(فعل) ، ويقوي ذلك قولهم هذا مُعْطِي زيد درهماً أمس ، فالدرهم محمول على أعطى ؛ لأنّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل ، فإذا كان (معطٍ) بمنزلة أعطى كذلك جعل فالتق بالمنزلة فلق ؛ لأنّ اسم الفاعل لما مضى ، فعطف عليه فَعَل لما كان بمنزلة⁽¹⁾ .

6- القراءة بجعل فاعل فعل الهم اسمًا ظاهرًا بدلاً من استعماله ضميرًا مستترًا :

يأتي فاعل فعل الهم في العربية على أقسام عدّة ، وهي : أن يكون معرفًا بأل ، أو أن يكون مضافًا إلى المعرف بأل . أو أن يكون مضافًا إلى المضاف إلى المعرف بأل ، أو أن يكون اسمًا موصولًا ، أو أن يكون ضميرًا مستترًا مفسرًا بلفظ ما ، أو ضميرًا مستترًا مفسرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز⁽²⁾ .

وقرأ عيسى الثقفي (كَبُرَتْ كَلِمَةً) برفع لفظ (كلمة) على الفاعلية في قوله تعالى : ((كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا)) [الكهف : 5] ، وشارك عيسى بن عمر في هذه القراءة الحسن ، ومجاهد ، وابن يعمر ، وابن أبي إسحاق ، وابن محيصن ، والقواسم عن ابن كثير ، والأعرج بخلاف عنه ، وعمرو بن عبيد ، وابن مسعود ، وأبو رزين ، وأبو رجاء ، وابن أبي عتبة ، وقرأ جمهور القراء (كَبُرَتْ كَلِمَةً) بالنصب⁽³⁾ .

(1) مجمع البيان : 523 / 3 .

(2) ينظر النحو الوافي : 369 ، 373 .

(3) ينظر الكشاف : 565 / 3 ، البحر المحيط : 95 / 6 ، مختصر في شواذ القرآن : 81 .

ومن قرأ بالنصب كان فيه (كَبُرَ) فعل ماضٍ لإنشاء الذم ، والفاعل ضمير مستتر ، و(كلمةً) تمييز له ، والمخصوص بالذم محذوف ، أي تلك المقالة الشنعاء ، ومَنْ قرأ بالرفع جعل فاعل الذم اسماً ظاهراً⁽¹⁾ .

وقد وجّه الفراء قراءتي النصب والرفع ؛ فذكر أنّ من نصب أضمر في (كَبُرَتْ) ، كبرت تلك الكلمة كلمةً ، ومن رفع لم يضم شيئاً ، كما تقول ، عَظُمَ قولك ، وكَبُرَ كلامك⁽²⁾ .

وذكر الأخفش الأوسط أنّ قراءة النصب على معنى أكبر بها كلمةً ، أي : إنّها منصوبة على التمييز ، وقد قرأ بعضهم بالرفع ؛ لأنّها هي التي كَبُرَتْ⁽³⁾ ، وقراءة النصب هي الصواب عند الطبري ؛ لإجماع الحجّة من القراءة عليها⁽⁴⁾ .

وبين الزجاج أنّ (كلمةً) تقرأ بالرفع والنصب ، فمن نصب ، فالمعنى كَبُرَتْ مقالتهُم ، بقولهم : اتّخذ الله ولداً ، وكلمةً منصوبة على التمييز ، ومن قرأ بالرفع فالمعنى عَظُمَتْ كلمةً ، وهي قولهم : اتّخذ الله ولداً⁽⁵⁾ .

وذكر الزمخشري وأبو حيان الأندلسي أنّ قراءة النصب في (كلمةً) أقوى وأبلغ ، وفيها معنى التعجب ؛ كأنه قيل : (ما أكبرها كلمة) ، والجملة بعدها صفة لها تفيد استعظام اجترائهم على النطق بها ، وإخراجها من أفواههم ، وسميت (كلمة) كما يسمون القصيدة كلمة⁽⁶⁾ .

(1) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 247/2 .

(2) ينظر معاني القرآن : 134 / 2 .

(3) ينظر معاني القرآن : 427 - 428 / 1 .

(4) ينظر تفسير الطبري : 148 / 15 .

(5) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 268 / 3 .

(6) ينظر الكشاف : 265 / 3 ، البحر المحيط : 95 / 2 .

وخلاصة القول في فاعل (كَبُرَتْ) وجهان ، أحدهما : أنه مضمُرُ عائِد على مقالتهُم المفهومة مِن قوله : (قالوا : اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا) أي : كَبُرَ مقالَهُم ، و (كلمة) منصوبة على التمييز ، ومعنى الكلام على التعجب ، أي : ما أكبرها كلمةً ، و (تخرج) الجملة صفة لـ (كلمة) هذا في قراءة النصب ، وفي قراءة الرفع جاء فاعل الِذم اسمًا ظاهرًا .

7-قراءة الفعل الماضي بالفتح على الخبر لا على التعجب :

قرأ عيسى بن عمر الفعلين (أَبْصِرْ وَأَسْمِعْ) بالفتح على الخبر، هكذا : أَسْمَعَ وَأَبْصَرَ ، أي : أَبْصَرَ عباده لمعرفته وأَسْمَعَهُمْ ، في قوله تعالى : ((أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ) [الكهف : 26] ، وكانت قراءة الجمهور (أَبْصِرْ وَأَسْمِعْ) على التعجب⁽¹⁾ ، أي : ما أَبْصَرَهُ ، وَأَسْمَعَهُ ، أي هو عالم بقصة أصحاب الكهف وغيرهم⁽²⁾ ، ويحتمل أن يكون المعنى على الأمر لا للتعجب .

وقال ابن خالويه : " بالفتح على الخبر لا على التعجب عيسى ، أي : أَبْصَرَ عباده لمعرفته ، وأَسْمَعَهُمْ ، الهاء كناية عن الله عزَّ وجلَّ ، وجائز أن تكون الرواية عن عيسى (ابْصِرْ بِهِ) أمر من لغة من يقول : بَصِرْتُ بِهِ"⁽³⁾ .

وذكر أبو البركات الأنباري أنّ موضع في الهاء (أبصر به وأسمع) الرفع ، كقولهم : أَحْسِنْ بَزِيدٍ ، وَأُظْرِفْ بَعْمَرٍ ، وَالأصل فيه : أَحْسَنَ زَيْدٌ ، وَأُظْرِفَ عَمْرٌو ، أي : صار ذا حَسَنِ وَظْرِفٍ ، كما يُقال : أَنْحَرَ الرَّجُلُ ، وَأَجْرِبَ ، إِذَا صار ذا إِبِلٍ فِيهَا النِّحَارُ وَالْجَرِبُ ، ثُمَّ نقل إلى أَفْعَلَ بِهِ ، وَأُدْخِلْتَ الباء فيه ، لتفرق بينه وبين لفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب ، أي إنّ المعنى عنده : ما أَسْمَعُهُ وَمَا أَبْصَرُهُ⁽⁴⁾ .

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 82 ، البحر المحيط : 113/6 ، معجم القراءات القرآنية ، للدكتور الخطيب : 190 /5 .

(2) ينظر معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : 280 /3 .

(3) مختصر شواذ القرآن : 82 .

(4) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 106 /2 .

وجاء في الدر المصون : " قوله (أَبْصِرْ به) : صيغة تعجب بمعنى ما أبصره ، على سبيل المجاز ، والهاء لله تعالى ، وفي مثل هذا ثلاثة مذاهب : الأصح أنه بلفظ الأمر ومعناه الخبر ، والباء مزيدة في الفاعل اصطلاحاً للفظ ، والثاني : أن الفاعل ضمير المصدر ، والثالث : أنه ضمير المخاطب ، أي : أوقع أيها المخاطب . وقيل : هو أمر حقيقة لا تعجب ، وإن الهاء تعود على الهدى المفهوم من الكلام ، وقرأ عيسى (أسمع وأبصر) فعلاً ماضياً ، والفاعل الله تعالى ، وكذلك الهاء في (به) ، أي : أبصر عباده وأسمعهم" (1) .

8-قراءة الفعل الماضي بإسناده إلى الضمير المفرد بدلاً من إسناده إلى ضمير التثنية :

قرأ عيسى بن عمر ، وشاركه أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، وحفص عن عاصم ، والحسن ، ويعقوب ، والأعمش ، والأعرج ، والنخعي ، وابن محيصن ، وابن وثاب ، وأصحاب عبد الله (جاءنا) ، والضمير يعود على لفظ (من) وهو العاشي ، أي : الكافر ، وذلك في قوله تعالى : ((حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ)) [الزخرف : 38] ، وقرأ أبو جعفر ، وشيبة ، وقتادة ، والزهري ، وعاصم الجحدري ، وأبو بكر عن عاصم ، ونافع ، وابن كثير ، وابن عامر ، والسلمي (جاءانا) على التثنية ، أي العاشي وقرينه(2) .

ونظير قراءة عيسى بن عمر (جاءنا) على الأفراد ، والضمير عائد على لفظ من أعاد أولاً على اللفظ ، ثم جمع على المعنى ، ثم أفرد على اللفظ ، قوله تعالى : ((وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا)) [الطلاق : 11] أفرد أولاً ، ثم جمع في قوله (خالدين) ، ثم أفرد في قوله : (له رزقا)(3) .

(1) الدر المصون : 471-472 .

(2) ينظر العنوان في القراءات السبع : 171 ، المحرر الوجيز : 5 / 55 ، البحر المحيط : 8 / 17 .

(3) ينظر التبصرة : 671 ، البحر المحيط : 8 / 17 .

وذكر الزجاج أنّ من قرأ (جاءنا) فالمعنى : حتى إذا جاء الكافر وشيطانه ، ومن قرأ حتى إذا جاءنا فعلى الكافر وحده⁽¹⁾ .

وبهذا الرأي أخذ مكي بن أبي طالب ، فذكر أنّ المراد من قراءة (جاءنا) بالثنائية هو الإنسان وشيطانه وهو قرينه ، لتقدّم ذكرهما في قوله : ((وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِيضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ)) [الزخرف : 36] ، فأخبر عنهما بالمجيء إلى المحشر ، يعني الكافر وقرينه ، أمّا قراءة عيسى بن عمر والباقون (جاءنا) بالتوحيد ، فهو مردود على قوله : (قال يا ليت بيني وبينك بُعد المشرقين) ، فحمل (جاءنا) على (قال) ووحدهما جميعاً ، يريد بذلك (الكافر) ، وهو (مَنْ) في قوله : (مَنْ يَعِش) ، وهو الضمير في (يعيش) ، وفي له⁽²⁾ .

9- القراءة بصيغة الفعل الماضي بدلاً من المصدر :

قرأ عيسى بن عمر (وما ظنّ الذين) بلفظ الفعل في قوله تعالى : ((وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ)) [يونس : 60] ، وقرأ جمهور القراء : (وما ظنّ الذين) بلفظ المصدر⁽³⁾ .

وقراءة عيسى بن عمر (وما ظنّ) على لفظ الفعل معناها: أي ظنّ ظنّوه يوم القيامة ، وجيء به على لفظ الماضي ؛ لأنّ أحوال القيامة وإن كانت آتية إلا أنّها لما كانت واجبة الوقوع في الحكمة ، عبر الله عنها بصيغة الماضي⁽⁴⁾ .

وتحدث أبو السعود عن معنى القراءتين ، فذكر أنّ كلمة (ما) استفهامية وقعت مبتدأ ، وظنّ خبرها ، ومفعولاه محذوفان ، وقوله عزّ وجل (يوم القيامة) ظرف لنفس الظن ، أي شيء ظنّهم في ذلك اليوم يوم عرض الأفعال والأقوال والمجازاة عليها مثقالاً بمثقال ، والمراد

(1) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 412/4 ، زاد المسير ، لابن الجوزي : 7 : 316

(2) ينظر الكشف عن وجوه القراءات : 259 / 2 .

(3) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 62 ، الكشف : 152 / 3 ، البحر المحيط : 5 ، 171 ، معجم القراءات القرآنية ، للدكتور عبد اللطيف الخطيب : 3 / 580-579 .

(4) ينظر مفاتيح الغيب : 126 / 17 ، حاشية الشهاب : 72/5 .

تهويله وتفضيحه بهول ما يتعلق به مما يصنع بهم يومئذٍ ، وقيل هو ظرف لما يتعلق به ظنهم اليوم من الأمور التي ستقع يوم القيامة تنزيلاً له ، ولما فيه من الأحوال لكمال وضوح أمره ، وبين أنه قرئ على لفظ الماضي ، والمعنى : أي ظنّ ظنّوا يوم القيامة ، ويراد صيغة الماضي ؛ لأنه كائن ، فكأنه قد كان⁽¹⁾ .

10- قراءة فعل الشرط مضارعاً ، وفعل جواب الشرط ماضياً :

يأتي فعل الشرط وفعل جواب الشرط في العربية من حيث اللفظ على أربعة أشكال ، هي: أن يكونا فعلين مضارعين ، وأن يكونا فعلين ماضيين ، وأن يكون فعل الشرط ماضياً وفعل جواب الشرط مضارعاً ، وأن يكون فعل الشرط مضارعاً ، وفعل جواب الشرط ماضياً⁽²⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر فعل الشرط (تُصِبُّهُمْ) مضارعاً ، وجواب الشرط (يَطِّيرُوا) في قوله تعالى : ((وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ يَطِّيرُوا)) [الأعراف : 131] ، بالتاء وتخفيف الطاء فعلاً ماضياً ، هكذا : تطيروا⁽³⁾ ، وشارك عيسى بن عمر في هذه القراءة طلحة بن مصرف⁽⁴⁾ .

وقرأ جمهور القراء (يَطِّيرُوا) بالياء وتشديد الطاء مضارع مجزوم على جواب الشرط⁽⁵⁾ ، وأصله : يتطيروا ، فأدغمت التاء في الطاء .

وذكر أبو جعفر النحاس أن جواب الشرط (يَطِّيرُوا) أصله (يَتَطِّيرُوا) ، فأدغمت التاء في الطاء ، وبين أن طلحة وعيسى قرأ (تَطِّيرُوا) على أنه فعل ماضٍ ، ومعنى

(1) ينظر تفسير أبي السعود : 681-680 / 2 .

(2) ينظر شرح الرضي على الكافية : 86 / 4 ، 106 ، البحر المحيط : 445 / 2 ، شرح كتاب الحدود ، للفاكهي : 109 .

(3) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 146 / 2 ، مختصر في شواذ القرآن : 50 .

(4) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 145 / 2 .

(5) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 146/2 ، المحرر الوجيز : 4 ، 27 ، الدر المصون : 428/5 .

(تطَيَّرُوا) تشاءموا ، والأصل في هذا من الطير ، ثم كثر استعمالهم إيَّاه حتى قيل لكلّ من تشاءم : تطَيَّر (1) .

وبعض النحويين يجيز هذا التركيب في الكلام (2) ، ومن هؤلاء ابن مالك الذي حاول أن يكون أكثر واقعية من غيره من النحويين ؛ إذ ذكر أنّ وقوع فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً جائز مطلقاً (3) ، وإلى هذا الرأي ذهب الدكتور خليل بنيان الحسون؛ فقد عاب على النحويين إنكار وجود هذه الصورة في الجملة الشرطية (4) .

وقراءة عيسى بن عمر جواب الشرط ماضياً في الآية الكريمة عند سيبويه ورفاقه من النحويين ضرورة مكانها الشعر ؛ إذ لا يقع فعل الشرط مضارعاً ، وفعل جواب الشرط ماضياً عندهم في سعة الكلام (5) .

11- القراءة بإسناد الفعل الماضي إلى الفاعل المفرد بدلاً من إسناده إلى الجمع :

قرأ عيسى بن عمر (ذُرِّيَّتُهُمْ) بالتوحيد وضمّ التاء ، رفعاً على الفاعلية في قوله تعالى : ((وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ)) [الطور : 21] ، وشارك عيسى في هذه القراءة ابن كثير ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وخارجة عن نافع ، وأبو جعفر ، وخلف ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، وابن محيصن ، والأعمش ، وابن عباس ، وقتادة ، ومجاهد ، والجحدري ، وقرأ ابن عامر ، ونافع في رواية ، ويعقوب ، وابن مسعود ، والحسن ، وسهل (ذُرِّيَّاتُهُمْ) جمعاً مرفوعاً على الفاعلية للفعل (اتَّبَعَتْهُمْ) ، وروي عن بعض القراء ، مثل :

(1) ينظر إعراب القرآن : 2 / 145-146 .

(2) ينظر البحر المحيط : 4 / 370 .

(3) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح : 67 .

(4) ينظر النحويون والقرآن : 51 .

(5) ينظر الدر المصون : 5 / 428 ، همع الهوامع : 2 / 551 .

ابن مسعود وأبي عمرو بن العلاء ، واليزيدي ، والأعرج أنهم قرأوا (وأتبعناهم ذرّياتهم) بالجمع وكسر التاء نصبًا على المفعولية⁽¹⁾ .

فالفعل (أتبعْتَهُمْ) يقرأ بالنون والألف ، وبالتاء في موضع النون ، وحذف الألف ، و(ذرّياتهم) يقرأ بالتوحيد والجمع⁽²⁾ .

فالحجة لمن قرأه بالتاء أنه جعله فعلاً للذرية سواء أفرّد أو جمع ، فرفعها بفعالها ، والحجة لمن قرأ بالنون أنه جعل الفعل لله تعالى ، فنصب (الذرية) في الأفراد والجمع لتعدّي الفعل إليها⁽³⁾ .

ونكر الطوسي أنّ من قرأ بالنون معناه : وألحقنا بهم ذرّياتهم ، أي : ألحق الله بهم ذرّياتهم ، يعني حكم لهم بذلك ، ومن قرأ (واتبعْتَهُمْ) نسب الإتياع إلى الذرية ، والمعنى أنهم آمنوا ، كما آمنوا ، فمن جمعه فلاختلاف جنس الذرية ، ومن وحد ، فلأنه يقع على القليل والكثير⁽⁴⁾ .

ثانيًا: قراءة الأفعال المضارعة :

(1) ينظر الكشاف : 627/5 ، المحرر الوجيز : 189 /5 ، البحر المحيط : 147/8 .

(2) ينظر الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة ، لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف : 293 .

(3) ينظر الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : 333 ، حجة القراءات : 682 .

(4) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 408-407 /9 .

الفعل المضارع : هو كلمة تدلّ على حدث مقترنة بزمان يحتمل الحال ، ويحتمل الاستقبال⁽¹⁾ ، وقرأ عيسى بن عمر الأفعال المضارع بطريقة مغايرة لقراءة جمهور القراء ، ويمكن دراسة هذه الأفعال في قراءته على النحو الآتي :

1- قراءة الفعل المضارع بتاء الخطاب بدلاً من ياء الغيبة :

قرأ عيسى بن عمر الفعل (ينفقون) بتاء الخطاب في قوله تعالى : ((مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا)) [آل عمران : 117] ، وكذلك كانت قراءة ابن هرمز ، وقرأ جمهور القراء (ينفقون) بالياء على الغيبة⁽²⁾ .

(و ما) في قراءة القراء (مثل ما ينفقون) موصولة ، والعاث محذوف ، أي : ينفقونه ، ويجوز أن تكون مصدرية ، أي مثل : إنفاقهم ، وظاهر قوله (ينفقون) من نفقة المال⁽³⁾ .

وقراءة عيسى وابن هرمز (تُنْفِقُونَ) بالتاء على معنى قل لهم يا محمد و (مثل) رفع بالابتداء ، وخبره محذوف يتعلّق بالكاف من قوله : (كمثل) ، و (ما) بمعنى الذي ، وجمهور المفسرين يذكرون أنّ (يُنْفِقُونَ) يراد به الأموال التي كانوا ينفقونها في التحنّث وفي عداوة رسول الله (صلى الله عليه واله) ، وكان ذلك عندهم قرابة ، وقال السدي : (ينفقون) معناه : من أقوالهم التي يبطنون ضدها⁽⁴⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (يفعلون) بتاء الخطاب في قوله تعالى : ((كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ)) [النور : 41] ، وشارك عيسى بن عمر في القراءة بتاء الخطاب الحسن ، وسلام ، وهارون عن أبي عمرو ، وابن مسعود ، وأبي ، وأبو بكر ، وهو التفات فيه وعيد وتخويف ، وقرأ جمهور القراء (يفعلون) بالياء على الغيبة⁽⁵⁾ ، وكانت قراءة الجمهور (يفعلون) بالياء على معنى المبالغة في وصف قدرة الله وعلمه بخلقه ، وأما

(1) ينظر شرح كتاب الحدود في النحو ، للفاكهي : 99- 103 .

(2) ينظر الكشاف : 651 / 1 ، معجم القراءات القرآنية ، للخطيب : 561 / 1 .

(3) ينظر البحر المحيط : 40 / 3 ، مواهب الرحمن ، للسبزواري : 266 / 6 .

(4) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 28 ، إعراب القراءات الشواذ : 341 / 1 .

(5) ينظر البحر المحيط : 426 / 6 ، معجم القراءات ، للخطيب : 282 / 6 .

قراءة عيسى (تفعلون) بالتاء ، ففيها المعنى المذكور وزيادة الوعيد والتخويف من الله تعالى وإعلام بعد يكون الملك على الإطلاق له ، وتذكيره بأمر المصير إليه والحشر يقوي أمر التخويف من الله تعالى⁽¹⁾ .

وقوله تعالى : (والله عليم بما يعملون) [يوسف:19] ، أي : بالذي يفعلونه اعتراض تذييلي مقرر لمضمون ما قبله ، و (ما) إمّا عبارة عن الدلالة الشاملة لجميع الموجودات من العقلاء وغيرهم ، والتعبير عنها بالفعل المسند إلى ضمير العقلاء ، وأمّا عبارة عنها وعن التسبيح الخاص بالطير معاً أو عن تسبيح الطير فقط ، وقراءة عيسى (تفعلون) بتاء الخطاب، فيها كما قيل: وعيد وتخويف، ولعلّ الظاهر أيضاً أنّ المراد بالجملة تخويفهم لإعراضهم عن تسبيحه تعالى بعد أن أخبر سبحانه عمّن أخبر بأنّه قد علم صلاته وتسبيحه⁽²⁾ .

و (ما) تحتل أن تكون موصولة ، وموصوفة ، ومصدرية ، فإن كانت موصولة أو موصوفة فهي في محل جرّ ، والجملة بعدها صلتها أو صفتها ، والرابط محذوف ، والتقدير عليّ بالذي ، أو بشيء يفعلونه ، وإذا كانت (ما) مصدرية تؤول مع الفعل بعدها بمصدر في محل جرّ بالباء ، والتقدير : عليّ بفعلهم⁽³⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (يُشْرِكُونَ) بتاء الخطاب ، في قوله تعالى : ((أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ)) [النحل : 1] ، وهو على نسق (فلا تستعجلوه) فقد ردّ الخطاب هنا إلى الأول ، وشارك عيسى بن عمر في قراءة (تُشْرِكُونَ) بتاء الخطاب حمزة ، والكسائي ، وخلف ، والأعمش ، وأبو العالية ، وطلحة ، وأبو عبد الرحمن ، وابن وثاب ، والربيع بن خُشيم ، والجحدري ، وقرأ نافع ، وأبو عمر ، وابن عامر ، وابن كثير ، وعاصم ، والأعرج ، وأبو جعفر ، وابن وضّاح ، وأبو رجاء ، والحسن (يُشْرِكُونَ) بالياء ،

(1) ينظر المحرر الوجيز : 189/4 .

(2) ينظر روح المعاني : 189/18 .

(3) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه ، لمحمد الدرة : 406 / 6 .

وهو التفات ، وتنزيه لله تعالى عن شرك الكفار ، أي التفات من الخطاب إلى الغيبة؛ تحقيراً
لشأنهم وخطأ لدرجتهم عن رتبة الخطاب⁽¹⁾

وقد رجّح الطبري القراءة التي قرأ بها عيسى⁽²⁾ ، على حين رجّح مكي القراءة التي قرأ
بها الجمهور ؛ فقال : " وهو الاختيار لصحة معناه ؛ ولأنّ الجماعة عليه"⁽³⁾ .

وبيّن ابن خالويه حين وقف على قوله تعالى : ((وتعالى عما يُشركون) أن حجة من "
قرأ بالياء (يشركون) : أنه أخبر بها عن المشركين في حال الغيبة ، والحجة لمن قرأه بالتاء
أنه أراد : قل لهم يا محمد : تعالى الله عما تشركون يا كفّرة⁽⁴⁾ .

ونكر أبو زرعة أنّ حجة من قرأه بالتاء (تشركون) قوله (فلا تستعجلوه) ، فردّ الخطاب
الثاني على الأول ، وأمّا من قرأه بالياء فهو على الابتداء ، أي " لا يردون على أول الكلام ،
ولهم حجتان ، إحداهما: أنّ سعيد بن جبير قرأ : (أتى أمرُ الله فلا يستعجلوه) بالياء ،
والثانية : أنّ الله تعالى أنزل القرآن على محمد (صلى الله عليه واله) ، فقال محمد تنزيهاً لله
سبحانه وتعالى عما يُشركون"⁽⁵⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (ألم يروا) بتاء الخطاب في قوله تعالى : ((أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ
مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)) [النحل : 79
[، وممن شارك عيسى بن عمر في القراءة بتاء الخطاب (ألم تروا) ابن عامر ، وحمزة ،

(1) ينظر البحر المحيط : 459 / 5 ، النشرفي القراءات العشر : 282 / 2 ، معجم القراءات القرآنية،
للدكتور عبد اللطيف الخطيب : 588 / 4 .

(2) ينظر تفسير الطبري : 160/14 .

(3) الكشف عن وجوه القراءات : 515 / 1 .

(4) ينظر الحجة في القراءات السبع : 180 .

(5) حجة القراءات : 385 .

وظلحة ، والأعمش ، وابن هرمز ، ويحيى بن وثاب ، والحسن ، وقرأ نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم ، والكسائي ، وأبو جعفر (ألم يروا) بالياء على التفات (1) .

وذكر مكي بن أبي طالب أن قوله (ألم تروا) جرى كله على الخطاب ، وأما من قرأ بالياء ، فزدوه على لفظ الغيبة في قوله : ((وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا)) [النحل : 73] ، وقوله : (ولا يستطيعون) ، وهي القراءة المختارة عنده ؛ لأنها القراءة المشهورة عند جمهور القراء (2) . وبين الطوسي أن من قرأ (ألم تروا) بالتاء على الخطاب ، ومن قرأ بالياء على وجه التذكير ، والتنبية لهم ، يقول الله تعالى منبهاً لخلقه على وجه الاستدلال على وحدانيته (ألم يروا) ، يعني هؤلاء الكفار الجاحدين لربوبيته (3) .

وذهب الطبرسي إلى أن من قرأ (ألم تروا) بالتاء ، رده على لفظ الخطاب الذي قبله ، وهو قوله تعالى (وجعل لكم السمع ولعلكم تشكرون) ، ومن قرأ بالياء فإنه على وجه التنبية لمن تقدم ذكرهم من الكفار (4) ، أو على الحكاية لمن تقدم ذكره من الكفار (5) .

وقرأ عيسى بن عمر (تمكرون) بتاء الخطاب مبالغة لهم في الإعلام بحال مكرهم ، والتفاتاً لقوله : قل الله ، أي : قل لهم ، فناسب الخطاب في قوله تعالى : ((إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُوبُونَ مَا تَمْكُرُونَ)) [يونس : 21] ، وشارك عيسى بن عمر في هذه القراءة ظلحة ، والأعمش ، وعاصم ، والجحدري ، وأيوب بن المتوكل ، وابن محيصن ، وشبل ، وأهل مكة ، ونافع ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، وعاصم ، وابن كثير ، وابن عامر (6) .

(1) ينظر الجامع لإحكام القرآن : 390 / 12 ، البحر المحيط : 506 / 5 ، معجم القراءات القرآنية ، للدكتور عبد اللطيف الخطيب : 669 / 4 .

(2) ينظر الكشف عن وجوه القراءات : 40 / 2 ، التبصرة : 566 .

(3) ينظر التبيان : 411 - 412 .

(4) ينظر مجمع البيان : 580 / 6 .

(5) ينظر مفاتيح الغيب : 93 / 20 .

(6) ينظر البحر المحيط : 140 / 5 .

وقرأ الحسن ، وقتادة ، ومجاهد ، والأعرج ، وزيد ، ورويس ، وروح ثلاثتهم عن يعقوب ، وسهل ، ومجاهد ، ويونس وأبو عمرو في رواية العتكي ، ونافع ، في رواية ، وأبان ، وأبو بكر عن عاصم (يمكرون) بياء الغيبة جرياً على ما سبق⁽¹⁾ ، وهو قوله تعالى : ((وَإِذَا أَدْفُنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّنْ بَعْدِ صَرَاءٍ مَّسْتَهْمٍ)) [يونس : 21] .

فقوله تعالى (تمكرون) يقرأ بالتاء والياء ، والقراءة بالتاء سبعية ، أمّا القراءة بالياء فعشرية⁽²⁾ .

ويرى الآلوسي أنّ القراءة التي قرأ بها عيسى هي القراءة المناسبة ، إذا كانت الجملة داخلية في حيز القول ؛ إذ المعنى : قل لهم ، ومناسبة الخطاب حينئذٍ ظاهرة ، وجعلها بعض المحققين على تلك القراءة ، وعدم دخولها في حيز القول تعليلاً⁽³⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (تَعْلَمُونَ) بقاء الخطاب ، للنبي (صلى الله عليه واله) والمؤمنين ، وهو مناسب لما قبله : (اعملوا) في قوله تعالى : ((فَأَعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)) [هود : 123] ، وشارك عيسى بن عمر في القراءة بقاء الخطاب نافع ، وابن عامر ، وحفص عن عاصم ، وقتادة ، والحسن ، والأعرج ، وأبو جعفر ، وشيبة ، ويعقوب ، وعاصم الجحدري ، وقرأ أبو عمرو ، وابن كثير ، وحمزة ، والكسائي ، وأبو بكر عن عاصم ، وخلف (يعلمون) بياء الغيبة ، وهو مناسب لقوله تعالى : (للذين لا يؤمنون)⁽⁴⁾ .

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 61 ، الكشاف : 3 / 124 ، معجم القراءات ، للخطيب : 3 / 520 .

(2) ينظر الفتوحات الإلهية : 3 / 346 .

(3) ينظر روح المعاني : 11 / 95 .

(4) ينظر حجة القراءات : 353 ، البحر المحيط : 5 / 275 ، معجم القراءات القرآنية ، للدكتور الخطيب : 4 / 164-165 .

فحجّة من قرأ بالتاء أنّه على الخطاب للنبي (صلى الله عليه واله) وأصحابه ، فردّوه على ما قبله من الخطاب في قوله : (فاعبُده وتوكل عليه) ، وهو أمر للنبي (صلى الله عليه واله) ، والمراد به هو وأمته ، والتقدير : قل لهم يا محمد ما ربي بغافلٍ عمّا تعملون ، وحجّة من قرأ بالياء أنّه حمل على لفظ الغيبة التي قبله⁽¹⁾ ، في قوله : ((وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ)) [هود : 121] ، وقوله : ((وَانْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ)) [هود : 122] ، وفيه أيضًا معنى التهديد والوعيد للكفار ، والتقدير : وما ربك يا محمد بغافلٍ عمّا يعمل هؤلاء الذين لا يؤمنون⁽²⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (ما تُخفونَ وما تُعلنونَ) بتاء الخطاب على الالتفات في قوله تعالى : ((وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ)) [النمل : 25] ، وتدلّ هذه القراءة على أنّها من كلام الله تعالى ، وشارك عيسى بن عمر بالقراءة بتاء الخطاب الكسائي ، وحفص عن عاصم ، والشنبوذي ، والجحدري ، وكانت قراءة الباقيين (ما يُخفونَ وما يُعلنونَ) بالياء على الغيبة ، جرياً على نسق الآية ، وتدلّ هذه القراءة على أنّ هذا من كلام الهدهد⁽³⁾ .

ورأى ابن عطية أنّ القراءة بياء الغيبة تعطي أنّ الآية من كلام الهدهد ، وبتاء الخطاب تعطي أنّها من خطاب الله عزّ وجلّ لامة محمد (صلى الله عليه واله)⁽⁴⁾ .

وحجّة من قرأ بالتاء أنّه حمّله على الخطاب ؛ لأنّ ما قبله - على قراءة الكسائي - منادىً، والمنادى مخاطب ، فردّ الخطاب في الفعلين على معنى المنادى ، فكأنّه قال : ألا يا قوم اسجدوا لله الذي يعلم ما تُخفونَ وما تُعلنونَ ، وحجّة من قرأ بالياء أنّ الكلام قبله جرى على لفظ الغيبة في قوله (وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدّوهم فهم لا يهتدون ألا يسجدوا)

(1) ينظر الكشف عن وجوه القراءات : 1 / 538-539 .

(2) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(3) ينظر مجمع البيان : 399/7 ، معجم القراءات ، للدكتور عبد اللطيف الخطيب : 509/6 .

(4) ينظر المحرر الوجيز : 531/6 .

، فجرى (يُخْفَوْنَ وَيَعْلَنُونَ) على مثال ذلك في لفظة الغيبة ، فصار آخر الكلام كأوله في الغيبة ، وهو الاختيار عند مكي بن أبي طالب ؛ لأنّ الأكثر عليه⁽¹⁾ .

وجاء في الكشاف : " وقرئ : يُخْفَوْنَ وَيُعْلَنُونَ بالياء والتاء ، وقيل : من أحطت إلى العظيم : هو كلام الهدهد ، وقيل : كلام ربّ العزة ، وفي إخراج الخبء : إمارة على أنّه من كلام الهدهد لهندسته ومعرفته الماء تحت الأرض"⁽²⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (تتذكرون) بتاءين على الخطاب في قوله تعالى : ((وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا مَا تَتَذَكَّرُونَ)) [غافر : 58] ، وشارك عيسى بن عمر في القراءة بتاء الخطاب حفص ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف ، والأعمش ، وقتادة ، وطلحة ، وأبو عبد الرحمن ، وقرأ أبو عمرو ، وابن عامر ، ونافع ، وابن كثير ، وأبو جعفر ، والأعرج ، والحسن ، وشيبة ، ويعقوب (يتذكرون) بالياء على الغيبة ، واختارها أبو عبيدة وأبو حاتم⁽³⁾ .

وقراءة (يتذكرون) بالياء إخباراً عن الكفار ، وحبّتهم في ذلك قوله تعالى : ((الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ)) [غافر : 56] ، ثم قال : ((وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ)) [غافر : 57] ، فكأنه لما جرى الكلام قبله بالخبر ، جعلوه بلفظ ما تقدمه ، إذ كان في سياقه ليأتلف الكلام على نظام واحد⁽⁴⁾ .

والقراءة بالتاء على معنى قل لهم : يا محمد قليلاً ما تتذكرون⁽⁵⁾ ، وهي أعمّ ؛ لأنها تجمع الصنفين : أنتم وهم⁽¹⁾ ، وعلى هذه القراءة يجوز أن تكون (ما) صلة ، ويجوز أن تكون بمعنى المصدر ، وتقديره قليلاً ما تذكركم⁽²⁾ .

(1) ينظر الكشاف عن وجوه القراءات : 158 .

(2) الكشاف : 449/4 .

(3) ينظر التبصرة : 663 ، البحر المحيط : 452 / 7 ، معجم القراءات القرآنية ، للدكتور عبد اللطيف الخطيب : 242/8 .

(4) ينظر حجة القراءات : 634 ، الكشاف عن وجوه القراءات : 246 / 2 .

(5) ينظر المحرر الوجيز : 451 / 7 ، مجمع البيان : 822 / 8 .

وقال ابن خالويه : " والوقف على : (ولا المسيء) وقف عليه ابن مُجاهد ، ثم يبتدئ (قليلاً) ؛ لأنه ينتصب (قليلاً) بـ (تتذكرون) و (ما) صلة ... وقال آخرون : يجعل (ما) مصدرًا مع الفعل ، أي : قليلاً تذكرُهُم" (3) .

وذكر الزمخشري أنه قرئ بالياء والتاء ، والقراءة بالتاء أعم (4) ، وجاء في روح المعاني : ((إنَّ التاء للتغليب أو الالتفات أو أمر الرسول (صلى الله عليه واله) بالمخاطبة ، أي بتقدير : قل قبله ، وآثر العلامة الطيبي الالتفات ؛ لأنَّ العدول من الغيبة إلى الخطاب في مقام التوبيخ يدلّ على العنف الشديد والإنكار البليغ ، فهذه الآية متصلة بخلق السموات ، وهو كلام مع المجادلين" (5) .

وبين الألوسي أيضًا أنَّ الظاهر أنَّ التغليب جارٍ على احتمال كون الضمير للناس ، واحتمال كونه للكفار ؛ لأنَّ بعض الناس أو الكفار مخاطبون هنا ، "وإذا كان الضمير للناس فالتقليل على معناه الحقيقي ، والمستثنى هم المؤمنون ، وإذا كان للكفار فهو بمعنى النفي ، ثم الظاهر أنَّ المخاطب من خاطبه (صلى الله عليه واله) من قريش ، فمن قال : المخاطب هو النبي (صلى الله عليه واله) لقوله تعالى : (فاصبر) ، ولا يناسب إدخاله فيمن لم يتذكر فقد سها ولم يتذكر" (6) .

وقرأ عيسى بن عمر (و يُؤلُون) بقاء الخطاب على الالتفات ، في قوله تعالى : ((سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ)) [القمر : 45] ، وشارك عيسى بن عمر في القراءة بقاء الخطاب ابن أبي إسحاق ، ورويس عن يعقوب ، وداود بن أبي سالم عن أبي عمرو ، وقرأ جمهور القراء (ويؤلُون) بياء الغيبة جريًا على الغيبة في قوله تعالى : (سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ) (7) .

(1) ينظ حجة القراءات : 634 ، الكشف عن وجوه القراءات : 246 / 2 .

(2) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 89/9 .

(3) إعراب القراءات السبع وعللها : 273 / 2 .

(4) ينظر الكشاف : 355 / 5 .

(5) روح المعاني : 80 / 24 .

(6) روح المعاني : 80 / 24 .

(7) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 148 ، البحر المحيط : 181 / 8 .

وقال الشوكاني : " قرأ عيسى (ثُلون) بالفوقية على الخطاب ، والمراد بالدبر ، الجنس، وهو في معنى الأدبار ، وقد هزمهم الله يوم بدر ، وولوا الأدبار ، وقتل رؤساء الشرك وأساطين الكفر ، فله الحمد" (1) .

و(يولون الدبر) معناه : لا يثبتون لقتالك ، وكان كذلك ، فكأن موافقة لما أخبر معجزاً له ؛ لأنه إخبار بالغيب قبل كونه ، وانهزم المشركون يوم بدر ، وقتلوا وسبوا على ما هو معروف(2) .

وقرأ عيسى بن عمر (إِنْ يَتَّبِعُونَ) بقاء الخطاب في قوله : ((إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى)) [النجم : 23] ، وكانت قراءة جمهور القراء (إِنْ يَتَّبِعُونَ) بياء الغيبة على الالتفات ، وشارك عيسى بن عمر في القراءة بقاء الخطاب عبد الله ، وابن عباس ، وابن وثاب، وطلحة ، والأعمش(3) .

وذكر الفخر الرازي أن القراءة بقاء الخطاب أمر " مناسب لقوله تعالى (أنتم وآبائكم) على المغايبة ، وفيه وجهان ، أحدهما : أن يكون الخطاب معهم ، لكنه يكون التناقضاً ، كأنه قطع الكلام معهم ، وقال لنبيه : إنهم لا يتبعون إلا الظن ، فلا يلتفت إلى قولهم ، وثانيهما : أن يكون المراد غيرهم ، وفيه احتمالات ، أحدهما : أن يكون المراد آباءهم ، وتقديره هو أنه لما قال : (سميتموها أنتم) كأنهم قالوا : هذه ليست أسماء وضعناه نحن ، وإنما هي كسائر الأسماء تلقيناها ممن قبلنا من آبائنا ، فقال : وسماها آباؤكم وما يتبعون إلا الظن ، فإن كان ينبغي أن يكون بصيغة الماضي ، نقول : وبصيغة المستقبل أيضاً ، كأنه يفرض الزمان بعد زمان الكلام، كما في قوله تعالى : ((وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ)) [الكهف : 18] ، وثانيهما : أن يكون المراد عامة الكفار ، كأنه قال : إن يتبع الكافرون إلا الظن" (4) .

(1) فتح القدير : 170 / 5 .

(2) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 459 / 9 .

(3) ينظر المحرر الوجيز : 118 / 8 ، البحر المحيط : 160 / 8 - 161 .

(4) مفاتيح الغيب : 300 / 18 .

وبيّن الألوسي أنّ معنى قراءة (يتبعون) ، "أي ما يتبعون فيما ذكر من التسمية والعمل بها توهم أنّ ما هم عليه حقّ توهمًا باطلاً...، والالتفات في (يتبعون) إلى الغيبة للإيدان بأنّ تعداد قبائحهم اقتضى الإعراض عنهم ، وحكاية جنائياتهم لغيرهم" (1) ، وقوله (ولقد جاءهم من ربهم الهدى) حال من الضمير في (يتبعون) ؛ لتقرير بطلان ما هم عليه من اتباع الظن والهوى ، والمراد بالهدى : الرسول (صلى الله عليه واله) (2) .

2- قراءة الفعل المضارع بياء الغيبة بدلاً من تاء الخطاب :

قرأ عيسى بن عمر (أن تقولوا) بالياء على الغيبة في قوله تعالى : ((أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ)) [الأعراف : 172] ، وقرأ نافع، وابن كثير ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وأبو جعفر ، ويعقوب (أن تقولوا) بتاء الخطاب على الالتفات (3) ، وهاتان القراءتان عند الطبري قراءتان صحيحتان في المعنى ، ومتفقتان في التأويل وإن اختلفت ألفاظهما (4) ، وإلى هذا الرأي ذهب الطبرسي ؛ إذ وصف هاتين القراءتين بالحسن ؛ فقال " وكلا الوجهين حسن ؛ لأنّ الغيب هم المخاطبون في المعنى ، وقوله (أن تقولوا) تقديره كراهة أن تقولوا أو لئلا تقولوا" (5) .

وذكر الفخر الرازي أنّ قوله تعالى (أن تقولوا يوم القيامة) تقديره أنّ الملائكة قالوا : شهدنا عليهم بالإقرار ، لئلا يقولوا ما أقررنا ، فاسقط كلمة (لا) كما قال : (والقي في الأرض رواسي أن تميد بكم) يريد لئلا تميد بكم ، هذا قول الكوفيين ، وعند البصريين تقريره: شهدنا كراهة أن يقولوا (6) .

(1) روح المعاني : 58/27 .

(2) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(3) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 163 / 2 ، تفسير الطبري : 548 / 1 .

(4) ينظر تفسير الطبري : 548 / 1 .

(5) مجمع البيان : 765 / 4 .

(6) ينظر مفاتيح الغيب : 56 / 15 .

فَمَنْ قرأ بالياء رده على لفظ الغيبة المتكرر قبله ، وهو قوله : (من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم) ، وقوله : (قالوا بلى) ، وبعده أيضاً لفظ غيبة في قوله : (وَكُنَّا ذُرِّيَّةً من بعدهم) ، وقوله : (وليعلم) ، فحمله على ما قبله وما بعده من لفظ الغيبة ، وفي (يقولوا) ضمير الذرية ، على معنى أشهدهم على أنفسهم لئلا يقولوا ، أو يقولوا قالوا بلى شهدنا ، أي : شهد بعضنا على بعض ، ومن قرأ بالتاء ردوه على لفظ الخطاب المتقدم في قوله : (ألسْتُ بِرَبِّكُمْ)؛ لئلا تقولوا أو تقولوا ، أو يكون (شهدنا) من قول الملائكة لما قالوا (بلى)⁽¹⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (أن تميلوا) بالياء على الغيبة ، والضمير يعود على الذين يتبعون الشهوات في قوله تعالى : ((وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا)) [النساء : 27] ، وقرأ جمهور القراء بتاء الخطاب للمؤمنين⁽²⁾ .

والمعنى (أن تميلوا) عن الحق بموافقتهم ، فتكونوا مثلهم ، وعن مجاهد أن تزنا كما يزنون ، وقرئ بالياء ، والضمير حينئذٍ للذين يتبعون الشهوات⁽³⁾ .

وقال الطوسي : " وقوله : (أن تميلوا) ميلاً عظيماً ، معناه أن تعدلوا عن الاستقامة بالاستكثار من المعصية ، وذلك أن الاستقامة هي المؤدية إلى الثواب ، والفوز بالسلامة من العقاب ، وأما الميل عن الاستقامة فيؤدي إلى الهلاك واستحقاق العقاب ، فإن قيل : ما معنى إرادتهم الميل بهم؟ قيل قد يكون ذلك لعداوتهم ، وقد يكون لتمام الأُنس بهم في المعصية ، فبين الله أن إرادته لهم خلاف إرادتهم منهم ، وليس في الآية ما يدل على أنه لا يجوز اتباع داعي الشهوة في شيء البتة ؛ لأنه لا خلاف أن اتباع الشهوة فيما أباحه الله تعالى جائز ، وإنما المحذور من ذلك ما يدعو إلى ما حرّمه ، لكن لا يطلق على صاحبه بأنه متبع للشهوة ؛ لأن إطلاقه يفيد اتباع الشهوة فيما حرّم عليه"⁽⁴⁾ .

(1) ينظر الكشف عن وجوه القراءات : 483 / 1 .

(2) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 32 ، البحر المحيط : 236 / 3 .

(3) ينظر الكشف : 61 / 2 ، روح المعاني : 14 / 5 .

(4) التبيان في تفسير القرآن : 176 / 3 .

وقرأ عيسى بن عمر الثقفى (تَعْمَلُونَ) بالياء على الغيبة في قوله تعالى : ((وَلَا تَطْعَمُوا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)) [هود : 112] ، وكانت قراءة القراء السبعة ، وقراءة أبي جعفر ، ويعقوب (تعملون) بالتاء على الخطاب ، وقرأ الحسن ، والأعمش يعملون بياء الغيبة ، كما قرأ عيسى بن عمر⁽¹⁾ .

وفي الآية على ما قيل دليل " على وجوب اتباع المنصوص عليه من غير انحراف بمجرد التشهي ، وإعمال العقل ، وعدم الطغيان والضلال ، "وأما العمل بمقتضى الاجتهاد التابع لعلل النصوص عليها فذلك من باب الاستقامة ، كما أمر على موجب النصوص الأمرة بالاجتهاد"⁽²⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (أفلم تكونوا تَعْقَلُونَ) بياء الغيبة في الفعلين ، والضمير عائد على (جِبِلًّا) ، من باب الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ، وذلك في قوله تعالى : ((وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ)) [يس : 62] ، وقرأ جمهور القراء (أفلم تكونوا تَعْقَلُونَ) بالتاء على الخطاب لبني آدم⁽³⁾ .

وممن شارك عيسى في قراءة الفعلين : (تكونوا وتعقلون) بالياء : ابن عباس ، وأبو رزين ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، وأبو رجاء ، وابن يعمر⁽⁴⁾ .

و (أفلم تكونوا تَعْقَلُونَ) للتقريع والتوبيخ ، والفاء للعطف على مقدر يقتضيه المقام ، أي أتشاهدون آثار العقوبات ؟ أفلم تكونوا تعقلون ؟ أو أفلم تكونوا تعقلون عداوة الشيطان لكم ؟ أو أفلم تكونوا تعقلون شيئاً أصلاً⁽⁵⁾ .

وقراءة عيسى بن عمر من القراءات الشاذة ، ولكنهما من القراءات التي صحّ سندها ، ووافقت العربية ، وخالفت الرسم القرآني⁽¹⁾ .

(1) ينظر البحر المحيط : 268 / 5 .

(2) روح المعاني : 154 / 12 .

(3) ينظر البحر المحيط : 328 / 7 ، الدر المصون : 282 / 9 .

(4) ينظر زاد المسير : 31 / 7 .

(5) ينظر فتح القدير : 498 / 4 ، روح المعاني : 41 / 23 .

وقرأ عيسى بن عمر (تَدْعُونَ) بياء الغيبة في قوله : ((تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ)) [فاطر : 13] ، وقرأ جمهور القراء (تَدْعُونَ) بقاء الخطاب⁽²⁾ ، وممن شارك عيسى بن عمر في القراءة بياء الغيبة : سلام ، ويعقوب ، وأبو القاسم بن جبارة ، والحسن البصري⁽³⁾ .

والآية الكريمة خطاب من الله سبحانه لجميع خلقه من البشر أنه خلقهم من تراب ، وأن آدم أبوهم ، ومنه انتسلوا خلقه من تراب ، ومنه توالدوا ، وقيل : إن المراد به جميع الخلق⁽⁴⁾ .

ووصفت القراءة التي قرأ بها عيسى بن عمر بأنها شاذة ، فلا يقرأ بها اليوم⁽⁵⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر الثقفي في رواية ، وهارون عن أبي عمرو (تَعْلَمُونَ) بالياء على الغيبة في قوله تعالى : ((فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)) [هود : 112] ، وكانت قراءة السبعة ، وأبي جعفر ، ويعقوب (تعملون) بالتاء على الخطاب⁽⁶⁾ ، وممن شارك عيسى في قراءة (يعملون) بياء الغيبة الحسن ، والأعمش⁽⁷⁾ .

3- قراءة الفعل المضارع بياء الغيبة بدلاً من نون العظمة :

قرأ عيسى بن عمر الفعلين (نَرْفَعُ) و (نَشَاءُ) بالياء على الغيبة في قوله تعالى : ((إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)) [يوسف : 76] ، وروي عن عيسى بن عمر أنه قرأ (نَرْفَعُ) بالنون ، و (نشاء) بالياء ، وقد وصفت القراءة التي

(1) ينظر تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر ، لعبيد الله الملاحى : 185 .

(2) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 125 .

(3) ينظر النشر في القراءات العشر : 352 / 2 .

(4) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 418 / 8 .

(5) ينظر هامش رقم (4) غاية الاختصار ، لأبي العلاء العطار : 626 .

(6) ينظر المحرر الوجيز : 27 / 5 ، البحر المحيط : 268 / 5 .

(7) ينظر روح المعاني : 154 / 12 .

قرأ بها عيسى بأنها مرغوبٌ عنها تلاوةً ، ولكن لا يمكن إنكارها ، وقرأ جمهور القراء (نرفع) و (نشاء) بنون العظمة⁽¹⁾ .

وبيّن الطوسي والآلوسي أنّ قرأ من قرأ (يرفع درجات من يشاء) بالياء على وجه الكناية عن الله تعالى ، ومن قرأ بالنون فيهما على وجه الإخبار منه تعالى عن نفسه⁽²⁾ .

وذكر السمين الحلبي أنّ قراءة عيسى (نرفع) بالنون ، و (يشاء) بالياء يكون توجيهها أنّه التفت في قوله (يشاء) من المتكلم إلى الغيبة والمراد واحد⁽³⁾ .

4- قراءة الفعل المضارع بنون العظمة بدلاً من تاء الخطاب :

قرأ عيسى بن عمر النخعي (لُنُبِّئَهُمْ) بنون العظمة لله تعالى في قوله تعالى : ((لَتُنَبِّئَهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ)) [يوسف : 15] ، وقرأ جمهور القراء (لَتُنَبِّئَهُمْ) بالتاء على الخطاب ، والخطاب هنا ليوسف (عليه السلام) ، وقيل الهاء في (إليه) ليعقوب⁽⁴⁾ .

وقال الزمخشري : " إنّما أوحى إليه ليؤنس في الظلمة والوحشة ، ويبشر بما يؤول إليه أمره ، ومعناه : لتتخلص ممّا أنت فيه ، ولتحدثن إخوتك بما فعلوا بك وهم لا يشعرون أنّك يوسف"⁽⁵⁾ ، ويجوز أن يتعلق (وهم لا يشعرون) على قراءة (تنبئهم) بالتاء بقوله :

(1) ينظر تفسير الطبري : 13 / 267 ، البحر المحيط : 5 / 328 .

(2) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 6 / 174 ، روح المعاني : 13 / 31

(3) ينظر الدر المصون : 6 / 534 .

(4) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 67 .

(5) الكشاف : 3 / 261 .

(وأوحينا) على معنى آسناه بالوحي ، وأزلنا وحشته ، وهم لا يشعرون ، ويحسبون أنه مستوحش لا أنيس له⁽¹⁾ .

وقراءة عيسى بن عمر (فنقول) بنون العظمة هي التفات من الغيبة إلى المتكلم⁽²⁾ ، في قوله تعالى : ((فيقول أأنتم أضللتم عبادي هؤلاء أم هم ضلوا السبيل)) [الفرقان : 17] ، أي : من قرأ بالنون " حمله على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه ، كما قال بعد ذلك : (أظلمت عبادي) فأضاف (والعبد) إلى نفسه ، كذلك أضاف (القول) إلى نفسه ، ويقوي ذلك أيضاً أنه حمله على (يحشرهم) ؛ لأنه قرأه بالنون ، فحمل الفعلين على لفظ واحد ، أما من قرأه بالياء فردّه على لفظ الغيبة ، والإخبار عن الله جلّ ذكره في قوله : (من دون الله)، وهو الاختيار ، ويقوي ذلك أن قبله : (كان على ربك وعدًا مسؤولًا) ، فجرى (فيقول) على ذلك ، أي : فيقول ربك ، ويقوي ذلك أيضاً أن قبله : (ويوم يحشرهم) بالياء ، في قراءة ابن كثير وحفص ، ردّ على ما قبله من لفظ الغيبة ؛ ولأنّ بعده (فيقول) بالياء في قراءة أكثر القراء⁽³⁾ .

وقال الطبرسي : " حجة من قرأ (يحشرهم) بالياء قوله : (كان على ربك وعدًا مسؤولًا) ويوم يحشرهم ربك ، ومن قرأ (نحشرهم) بالنون (فيقول) بالياء ، فعلى أنه أفرد بعد أن جمع ، كما أفرد بعد الجمع في قوله : (وآتينا موسى الكتاب إلى قوله إلا تتخذوا من دوني وكيلاً) ، وقراءة ابن عامر (ويوم نحشرهم) ، فنقول حسن ؛ لإجرائه المعطوف مجرى المعطوف عليه في لفظ الجمع⁽⁴⁾ .

5- القراءة بإسناد الفعل المضارع إلى الضمير المفرد بدلاً من إسناده إلى ضمير الجمع:

(1) ينظر حاشية الشهاب : 77 / 5 .

(2) ينظر المحرر الوجيز : 425 / 6 ، الجامع لأحكام القرآن : 378/15 ، البحر المحيط : 447 / 6 .

(3) الكشف عن وجوه القراءات : 145-144 / 2 .

(4) مجمع البيان : 255 / 7 .

قرأ عيسى بن عمر (لَتَرْكَبَنَّ) بقاء الخطاب وفتح الباء ، على خطاب الواحد ، وهو النبي (صلى الله عليه واله) ، وقيل المخاطب هو الإنسان ، وذلك في قوله تعالى : ((لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)) [الانشقاق : 19] ، وكانت قراءة عمر ، وابن عباس ، وأبي جعفر ، والحسن ، وابن جبیر ، وقتادة ، والأعمش ، ويوسف ، ونافع ، وابن عامر ، وأبي عمرو ، وعاصم (لَتَرْكَبَنَّ) بقاء الخطاب وضم الباء على خطاب الجمع ، أي إن ضم الباء يدل على الواو المحذوفة ، وهي اختيار أبي عبيد وأبي حاتم⁽¹⁾ . والمعنى : لَتَرْكَبَنَّ الشدائد : الموت والبعث والحساب حالاً بعد حال ، أو تكون الأحوال من النطفة إلى الهرم ، كما تقول : طبقة بعد طبقة ، وقيل : المعنى : لَتَرْكَبَنَّ هذه الأحوال أمة بعد أمة ، وقيل : المعنى لَتَرْكَبَنَّ الآخرة بعد الأولى⁽²⁾ .

وبين الطبري أن (لَتَرْكَبَنَّ) قرئت (لَتَرْكَبَنَّ) بفتح الباء ، وكذلك قرئت : (لَتَرْكَبَنَّ) بالتاء وضم الباء ، على وجه الخطاب للناس كافة ، أنهم يركبون أحوال الشدة حالاً بعد حال ، وبعضهم قرأ : " بالياء وضم الباء ، على وجه الخبر عن الناس كافة أنهم يفعلون ذلك ، وأولى القراءات عندهم بالصواب قراءة مَنْ قرأ بالتاء وفتح الباء ؛ لأن تأويل أهل التأويل من جميعهم بذلك ورد ، وإن كان للقراءات الأخر وجوه مفهومة"⁽³⁾ .

ونذكر الزمخشري والفخر الرازي أنه قرئ (لَتَرْكَبَنَّ) بفتح الباء على خطاب الإنسان في (يا أيها الإنسان لَتَرْكَبَنَّ) بالضم ، وهو خطاب الجنس ؛ لأن النداء في قوله (يا أيها الإنسان) للجنس ، و لَتَرْكَبَنَّ بالكسر على خطاب النفس ، وليركبَنَّ بالياء على المغيبة ، أي ليركبَنَّ الإنسان⁽⁴⁾ .

(1) ينظر السبعة في القراءات : 677 ، البحر المحيط : 44/8

(2) ينظر المحرر الوجيز : 583 / 8 .

(3) تفسير الطبري : 256/24 .

(4) ينظر الكشاف : 344/6 ، مفاتيح الغيب : 110/31 .

ورأى ابن عطية أنّ قراءة عيسى بن عمر : (لتركبن) بفتح الباء معناها : أنت يا محمّد، وقيل : المعنى : حالاً بعد حالٍ في معالجة الكفار ، وقال ابن عباس : سماءً بعد سماءٍ في الإسراء⁽¹⁾.

وقال الطبرسي : " وروى مجاهد عن ابن عباس أنّه يقرأ (لتركبن) بفتح الباء طبقاً عن طبق ، قال يعني نبيكم حالاً بعد حال ... ومن قرأ بالضم فالخطاب للناس ، أي لتركبن حالاً بعد حال ، ومنزلاً بعد منزل ، وأمرًا بعد أمرٍ ، يعني : في الآخرة ، والمراد أنّ الأحوال تتقلب بهم ، فيصيرون على غير الحال التي كانوا عليها في الدنيا"⁽²⁾ .

فالحجّة لمن قرأ (لتركبن) بالضمّ أنّه خاطب بالفعل جمعاً ، وأصله : لتركبون ، فذهبت الواو لسكونها ، وسكون النون المدغمة ، فبقيت الباء على أصلها الذي كانت عليه ، والحجّة لمن قرأه بالفتح (لتركبن) : أنّه أفرد النبي (صلى الله عليه واله) بالخطاب ، وأراد به : لتركبن يا محمد طبقاً من أطباق السماء بعد طبق ، ولترقين حالاً بعد حال⁽³⁾ .

6- قراءة الفعل المضارع بالتاء على التأنيث بدلاً من قراءته بالياء على التذكير :

قرأ عيسى بن عمر (يُوقدُ) بالتاء مبنياً للمفعول على التأنيث ، والضمير يعود على الزجاجية في قوله تعالى : ((الرُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ)) [النور : 35] ، وقرأ نافع ، وابن عامر ، وحفص ، والمفضل عن عاصم ، وشببية ، وأبو زيد ، وسعيد بن جبير ، وأيوب ، وسلام (يُوقدُ) بالياء على التذكير مبنياً للمفعول ، أي : المصباح⁽⁴⁾.

والحجة لمن ضمّ التاء والداًلّ أنّه أنّ لتأنيث الزجاجية ، وجعل الفعل مستقبلاً ، لم يسمّ فاعله ، ففي الفعل ضمير الزجاجية قام بمقام الفاعل ، والمعنى للمصباح ، وحجّة من قرأ

(1) ينظر المحرر الوجيز : 573 / 8 .

(2) مجمع البيان ، للطبرسي : 701-700/10 .

(3) ينظر الحجة في القراءات ، لابن خالويه : 367 .

(4) ينظر السبعة في القراءات : 456 ، إعراب القرآن ، للنحاس : 138 / 3 ، البحر المحيط : 419 / 6 .

ببإاء مضمومة أنه ذكر الفعل لتذكير المصباح ، فحمل اللفظ على المعنى ، وجعل الفعل مستقبلاً⁽¹⁾ .

فمن قرأ بالتاء جعل الإيقاد للزجاجة ؛ لأنه " جاء في سياق وصفها وقرب منها ، فجعلوا الخبر عنها ؛ لقبها منه ، وبعده من المصباح فإن قيل : " كيف وُصفت الزجاجة بأنها توقد ، وإنما يكون الاتقاد للنار، قيل : لما كان الاتقاد فيها ، جاز أن يُوصف به لارتفاع اللبس عن وهم السامعين ، وعلمهم بالمراد من الكلام ، والعرب قد تسند الأفعال كثيراً إلى ما لا فعل له في الحقيقة إذا كان الفعل يقع فيه ، فيقولون : (ليلٌ نائمٌ) ؛ لأنَّ النوم فيه ، كما قال عزّ وجل : ((كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ)) [إبراهيم : 18] ، فالعصوف للريح ، فجعله من صفة اليوم لكونه فيه"⁽²⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (يُخَيَّلُ) بالتاء مبنياً للمفعول على التأنيث بإسناده الضمير إلى العصا والحبال في قوله تعالى : ((قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى)) [طه : 66] ، وقرأ جمهور القراء (يُخَيَّلُ إِلَيْهِ) بالياء على التذكير لإسناده إلى (أنها تسعى) ، أي : يُخَيَّلُ إِلَيْهِ سَعْيَهَا ، وشارك عيسى بن عمر في قراءة (تُخَيَّلُ) بالتاء مبنياً للمفعول ، وفيه ضمير الحبال والعصي ، كلٌّ من الزهري ، والحسن ، وأبو حيوة ، وقتادة ، والجحدري ، ورؤح ، وابن ذكوان⁽³⁾ . ومن قرأ (تُخَيَّلُ) للبناء للمفعول ، فالمُخِيل لهم ذلك هو الله للمحنة والابتلاء ، ورؤي عن أبي حيوة أنه قرأ (نُخَيَّلُ) بالنون وكسر الياء ، فالمخيل لهم ذلك هو الله ، والضمير في إليه الظاهر يعود على موسى⁽⁴⁾ .

فمن قرأ (يُخَيَّلُ) بالياء جعل (أن) والفعل (تسعى) في موضع رفع ؛ لأنه لم يسم فاعله [يُخَيَّلُ () ، ومن قرأ (تُخَيَّلُ) بالتاء جعل (أن) ، والفعل (تسعى) في موضع رفع على البدل من الضمير في (تخيل) ، وهو بدل الاشتمال ، ويجوز مثل ذلك في قراءة من قرأ بالياء على أن تجعل الفعل ذكر على المعنى ، ويجوز أن تكون (أن) في قراءة من

(1) ينظر الكشف عن وجوه القراءات : 2 / 138-139 .

(2) حجة القراءات : 500-501 .

(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 3 / 366 ، البحر المحيط : 241 .

(4) ينظر البحر المحيط : 241 / 6 .

قرأ بالتاء في موضع نصب على تقدير حذف الباء ، أي : تُخَيَّل إليه من سحرهم بأنّها تسعى ، ويكون المصدر ، و(إليه) في موضع مفعول ما لم يسمَّ فاعله⁽¹⁾ .

ومَن قرأ بالتاء (تُخَيَّل) لتأنيث الحبال والعصي ، والتأنيث قوي ، لأنّه أتى بعد المؤنث ، ومَن قرأ بالياء (يُخَيَّل) ؛ لأنّه فرّق بين المؤنث وفعله ؛ ولأنّ التأنيث فيه غير حقيقي⁽²⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (ما يكون) بالتاء ؛ لتأنيث (النجوى) في قوله تعالى : ((أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ)) [المجادلة : 7] ، وقرأ جمهور القراء (ما يكون) بالياء ، على التذكير ، فالنجوى تأنيث مجازي⁽³⁾ .

وبيّن الطبري أنّ القراء اختلفوا في قراءة (ما يكون) " فقرأت قراءة الأمصار ذلك : (ما يكون من نجوى) بالياء ، ما خلا أبا جعفر القارئ ، فإنّه قرأه : (ما تكون) بالتاء ، والياء هي الصواب في ذلك ؛ لإجماع الحجّة عليها ، ولصحتها في العربية " ⁽⁴⁾ .

وقال النحاس عن قراءة (ما يكون) بالياء ما نصه " وهذه القراءة وإن كانت مخالفة لحجّة الجماعة ، فهي موافقة للسواد جائزة في العربية ؛ لأنّ نجوى مؤنثة باللفظ " ⁽⁵⁾ .

وذكر ابن جني أنّ قراءة (ما يكون) هي الوجه ؛ لما هناك من الشياخ وعموم الجنسية ، كقولك : ما جاءني من امرأه ، وما حضرني من جارية ، وأمّا قراءة (تكون) بالتاء فلاعتزام لفظ التأنيث " حتى كأنّه قال : ما تكون من نجوى ثلاثة ، كما تقول : ما قامت امرأة ، ولا حضرت جارية ،... " ⁽⁶⁾ .

(1) ينظر مشكل إعراب القرآن : 71/2 .

(2) ينظر الكشف عن وجوه القراءات : 101 / 2 .

(3) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 153 ، المحرر الوجيز : 8 / 248-249 ، معجم القراءات القرآنية ، للدكتور عبد اللطيف الخطيب : 365 / 9 .

(4) تفسير الطبري : 469 / 22 .

(5) معاني القرآن : 375/4 .

(6) المحتسب : 315 / 2 .

وقرأ عيسى بن عمر (أن يكون) بقاء التأنيث ، مراعاة للفظ (الخيرة) في قوله تعالى : ((أن يكون لهم الخيرة من أمرهم)) [الأحزاب : 36] ، وقرأ عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف ، وهشام ، والأعمش ، والحسن ، والسلمي (أن يكون) بالياء ؛ لأنّ تأنيث (الخيرة) مجازي ، ولوجود الفاصل⁽¹⁾ .

وذكر أبو جعفر النّحاس أنّ القراءة بالياء هي اختيار أبي عبيد ؛ لأنّه قد فرّق بين المؤنث وفعله ، وبين أنّ القراءة بالياء جائزة ، فأما أن تكون مقدمة على التاء ، فلأنّ اللفظ مؤنث ، فتأنيث فعله حسن ، والتذكير على أنّ (الخيرة) بمعنى التخير⁽²⁾ ، وإلى هذا الرأي ذهب مكّي بن أبي طالب ، فقال : " فمن قرأ بالياء (أن يكون لهم الخيرة) للتفريق بين المؤنث وفعله ب (لهم) ؛ ولأنّه تأنيث غير حقيقي ؛ ولأنّ الخيرة والاختيار سواء ، فحُمل على المعنى ، وقرأ الباقر بالتاء لتأنيث لفظ (الخيرة) ، وهو الاختيار ؛ لأنّه على ظاهر اللفظ"⁽³⁾ .

وقال شيخ الطائفة الطوسي " قرأ أهل الكوفة (أن يكون لهم الخيرة) بالياء ؛ لأنّ التأنيث غير حقيقي ، والباقر بالتاء لتأنيث الخيرة ، والخيرة جمع خير ، وحُكي بفتح الياء وسكونها ، والخيرة ، أي ليس لهم أن يتخيروا مع أمر الله بشيء يترك به ما أمر به إلى ما لم يأذن فيه ، والخيرة إرادة اختيار الشيء على غيره"⁽⁴⁾ .

7-قراءة الفعل بصيغة المضارع المشتق من الرباعي بدلاً من قراءته مشتقاً من فعل خماسي :

(1) ينظر البحر المحيط : 227 / 7 ، فتح القدير : 4 ، 373 .

(2) إعراب القرآن : 316 / 3 .

(3) الكشف عن وجوه القراءات : 198 / 2 .

(4) التبيان في تفسير القرآن : 343 / 8 .

قرأ عيسى بن عمر الفعل (تَوَلَّوْا) بضم التاء وفتح الواو وضم اللام في قوله تعالى : ((وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ)) [هود : 3] ، هكذا : (تَوَلَّوْا) ، وهو مضارع ولى ، كقولك : زكى يُزكى ، وروي عن عيسى بن عمر أنه قرأ (وَإِنْ تَوَلَّوْا) بثلاث ضمّات مبنياً للمفعول ، وهو فعل ماضٍ ، ولما بُني للمفعول ضُمَّ أوله ، وكذلك وضمّ ثانيه ؛ لأنه مفتوح بتاء مطاوعةٍ ، وكلُّ ما افتُتِح بتاء مطاوعة ضُمَّ أوله وثانيه ، وضمّمت اللام أيضاً ، وإن كان أصلها الكسر ؛ بسبب واو الجماعة ، والأصلُ (تَوَلَّيُوا) ، وقرأ جمهور القراء (تَوَلَّوْا)⁽¹⁾ .

وعلق الطوسي على قوله تعالى (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ)؛ فذكر أنه يحتمل أمرين ، " أحدهما : فَإِنْ تَوَلَّوْا ، وإلاّ أنه حذف للتضعيف ، ولذلك شدّده ابن كثير في رواية البزي عنه ، والآخر : أن يكون بمعنى فقلّ : إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ، يعني عذاب يوم القيامة ، ووصف ذلك اليوم بالكبير لعظم ما يكون فيه من الأهوال والمجازاة لكلّ إنسان على قدر عمله"⁽²⁾

وذكر ابن عطية أنّ قراءة الجمهور : (وَإِنْ تَوَلَّوْا) بفتح التاء واللام معناها : الغيبة ، أي فقلّ لهم : إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ ، وبين أنّ بعضهم رأى أنّ معناها (فَإِنْ تَوَلَّوْا) ، فحذفت التاء ، والآية كلّها مخاطبة الحاضر⁽³⁾ ، ومن هؤلاء الزمخشري الذي ذهب إلى أنّ أصلها (تَوَلَّوْا) ، أي مضارع حذف إحدى التاءين في أوله ، والمعنى : وَإِنْ تَوَلَّوْا عَذَابَ يَوْمٍ عَسِيرٍ ، وهو يوم القيامة⁽⁴⁾ .

وقال السمين الحلبي : " وقرأ الجمهور (تَوَلَّوْا) بفتح التاء والواو واللام المشددة ، وفيها احتمالان ، أحدهما : أنّ الفعل المضارع تَوَلَّى ، وحذف منه إحدى التاءين تخفيفاً ، نحو تنزّل ... ؛ ولذلك جاء الخطاب في قوله (عليكم) ، والثاني أنه فعل ماضٍ مسند لضمير

(1) ينظر المحرر الوجيز : 4 / 539 ، البحر المحيط : 5 / 202 ، الدر المصون : 6 / 283.

(2) التبيان في تفسير القرآن : 5 / 448 .

(3) ينظر المحرر الوجيز : 4 / 539 .

(4) ينظر الكشاف : 3 / 182 .

الغائبين ، وجاء الخطاب على إضمار القول ، أي : فقل لهم : إني أخاف عليكم ، ولولا ذلك لكان التركيب : فإني أخاف عليهم " (1) .

وممن شارك عيسى بن عمر في القراءة (تُولُوا) بضم التاء وفتح الواو اليماني ، والأعرج وأبو رجاء (2) ، وعدّ شهاب الدين الخفاجي هذه القراءة من الشواذ (3) .

8- قراءة الفعل المضارع بالبناء للمفعول بدلاً من قراءته بالبناء للفاعل :

قرأ عيسى عمر (يَعْصِرُونَ) بضم الياء وفتح الصاد بالبناء للمفعول ، هكذا : (يَعْصِرُونَ) ، وذلك في قوله تعالى : ((ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ)) [يوسف : 49] ، ومعناه : ينجون من عصره ، إذا أنجاه ، وهو مناسب لقوله : يُغَاثُ النَّاسُ ، وقيل : يُمَطَّرُونَ ، وقرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحفص عن عاصم ، وأبو جعفر ، ويعقوب (يَعْصِرُونَ) بفتح الياء وكسر الصاد ، أي : يَعْصِرُونَ الْأَعْنَابَ وَالذَّهْنَ ، وقيل : ينجون ، وهو من العُصْرَةِ ، أي المنجاة (4) .

وروي أنّ رجلاً قرأ على أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام) هذه الآية (يَعْصِرُونَ) بفتح الياء وكسر الصاد ، فقال له : ويحك ، وأيّ شيء يعصرون ، أيعصرون الخمر ، فقال الرجل : يا أمير المؤمنين ، فكيف أقرأها ، فقال له الإمام : عام فيه يُغَاثُ النَّاسُ ، وفيه يُعصرون مضمومة الياء مفتوحة الصاد ، أي يمطرون بعد سنين المجاعة (5) ، ويدلّ عليه قوله تعالى : ((وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا)) [النبأ : 14] .

(1) الدر المصون : 283/6 .

(2) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 63 .

(3) ينظر حاشية الشهاب : 120 /5 .

(4) ينظر المحتسب : 1 / 335-344 ، البحر المحيط : 5 ، 314-315 .

(5) ينظر مجمع البيان : 362 /5 .

وقال الرَّجَاجُ : " وقرئت : (وفيه يُعَصِرُونَ) ، فمن قال : وفيه يَعَصِرُونَ بالياء ، أي : يأتي العام بعد أربع عشرة سنة الذي فيه يُغَاثُ الناس ، فَيَعَصِرُونَ فيه الزيت والعنب ، ومن قرأ (يُعَصِرُونَ) أراد يُمَطَّرُونَ ، من قوله : (وأنزلنا من المِعْصِرَاتِ ماءً نَجَّاجًا) ، ومَنْ قرأ : وفيه تَعَصِرُونَ ، فإنَّ شاء على تأويل: يَعَصِرُونَ ، وإنَّ شاء على تأويل: وفيه تَنْجُونَ من البلاء ، وتعتصمون بالخِصْبِ" (1) .

وروي عن الإمام جعفر الصادق والأعرج أنهما قرآ على البناء للمفعول ، وعن عيسى (تُعَصِرُونَ) بالتاء مبنياً للمفعول أيضاً ، من عصره الله تعالى ، إذا أنجاه ، أي ينجيهم الله سبحانه ممّا هم فيه من الشدة ، وهو مناسب لقوله تعالى (يغاث الناس) ، وعن أبي عبيدة أنّه قال أخذ المبنى للفاعل من العصر بمعنى النجاة أيضاً (2) .

وذهب مكّي بن أبي طالب إلى أنّ مَنْ قرأ (يَعَصِرُونَ) بالتاء ردّه على المخاطبة في قوله : (تزرعون وتأكلون) ؛ إذ هو كلّه جواب للمستفتين من عبارة الرؤيا ، فجرى الكلام على جوابهم ومخاطبتهم ، ومَنْ قرأ بالياء ردّوه على لفظ الناس ؛ لأنّهم غُيِّبَ ، وهو أقرب إليه من لفظ الخطاب ، فحمل الخطاب على الأقرب ، وهو الاختيار ؛ لأنّ الأكثر عليه (3) .

وقرأ عيسى بن عمر (يَدْخُلُونَ) بضم أوله مبنياً للمفعول في قوله تعالى : ((يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ)) [غافر : 40] ، وقرأ أبو رجاء ، وشيبة ، والأعمش ، وحمزة ، والكسائي ، وحفص عن عاصم ، ونافع ، وابن عامر ، وخلف (يَدْخُلُونَ) بالبناء للفاعل (4) ، وممّن شارك عيسى بن عمر في هذه القراءة ابن كثير ، وابن محيصة ، وأبو عمرو ، ويعقوب ، وأبو بكر عن عاصم ؛ إذ قرأوا بضم الياء مبنياً للمفعول (5) .

(1) معاني القرآن وإعرابه : 114/3 .

(2) ينظر روح المعاني : 256 /12 .

(3) ينظر الكشف عن وجوه القراءات : 11 /2 .

(4) ينظر البحر المحيط : 447 /7 ، روح المعاني : 71 /24 .

(5) ينظر فتح القدير : 647 /4 .

فالحجّة لمن ضمّ الياء أنّه أتى بالفعل على بناء مالم يسمّ فاعله ، ليقراً به من قوله : (يرزقون) ، فيتفقاً بلفظ واحد في بنائهما ، والحجّة لمن فتح الياء أنّه أراد : أنّهم إذا أُدخِلوا دخلوا ، فنسب الدخول إليهم ، ودليله قوله تعالى : ((وَمَأْتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ)) [آل عمران : 91] ، وإنّما الله أماتهم لقوله تعالى : ((وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا)) [النجم : 44] ، فنسب الفعل إليهم على هذا الوجه سعةً ومجازاً ، ومثله قوله تعالى : ((سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ)) [غافر : 60] ؛ إذ يقرأ بضم الياء وفتحها⁽¹⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (لا تسمعُ فيها لاغيةً) بالياء على البناء للمفعول ، و (لاغية) بالرفع نيابة عن الفاعل في قوله تعالى : ((لا تسمعُ فيها لاغيةً)) [الغاشية : 11] ، وقرأ جمهور القراء (لا تسمعُ فيها لاغيةً) بتاء الخطاب على البناء للفاعل، و (لاغيةً) مفعول به⁽²⁾ .

والحجّة لمن قرأه بضم الياء أنّه جعله مبنياً لما لم يسمّ فاعله ، ورفع الاسم بعده ، والحجّة لمن قرأه بفتح التاء على صيغة المبني للفاعل أنّه قصد النبي (صلى الله عليه وآله) بالخطاب ، ونصب (لاغيةً) بتعدي الفعل إليه⁽³⁾ .

وقوله (فيها) صفة لأهل الجنة ، وقرئ الفعل أيضاً بالتاء على صيغة المبني للمفعول ، هكذا : لا تُسمعُ فيها لاغيةً ، أي لا تُسمعُ فيها آثمة ، ويجوز أن يكون لا تسمعُ فيها كلمة تُلغى ، أي تسقطُ ؛ إذ لا يتكلم أهل الجنة إلا بالحكمة⁽⁴⁾ .

وقال مكي بن أبي طالب عن قراءة الفعل (لا تسمعُ) : " وحجّة من قرأ بالياء مضمومة، وبرفع (لاغية) أنّه ذكر الفعل حملاً على المعنى ؛ لأنّ (لاغية) و (لغواً) سواء ؛ فذكر لتذكير اللغو حملاً على المعنى ، ويجوز أن يكون ذكر لما فرّق بين المؤنث

(1) ينظر الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : 316 ، حجة القراءات : 632 .

(2) ينظر البحر المحيط : 458 / 8 ، فتح القدير : 573 / 5 .

(3) ينظر الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : 369 .

(4) ينظر معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : 318/5 .

وفعله بقوله : (فيها) ، ويجوز أن يكون ذَكَرَ ؛ لأنَّ تَأْنِيثَ (لاغية) غير حقيقي ، فأما ضمه للياء ، فإنه بُنِيَ الفعل لما لم يسمَّ فاعله ، ورفع (لاغية) لقيامها مقام الفاعل⁽¹⁾ .

فحجّة مَنْ فتح التاء ونصب (لاغية) أنه بنى الفعل لما سُمِّي فاعله ، فتعدى إلى (لاغية) فنصبها بـ (تسمع) ، والفاعل هو المخاطب ، وهو النبي (صلى الله عليه وآله) ، و (اللاغية) مصدر بمعنى (اللغو) كـ (العاقبة) و (العافية) ، ويجوز أن تكون صفة على تقدير : ولا تَسْمَعُ فيها كلمةً لاغيةً ، أي كلمة لغو ، وقوله تعالى : ((لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا) [مريم : 62] ، يدل على حمل (لاغية) على المصدر ، فذلك أولى بها⁽²⁾ .

وشارك عيسى بن عمر في القراءة بضم الياء على البناء للمفعول ورفع (لاغية) ابن كثير ، وأبو عمرو ، ويعقوب ، وقرأ نافع بتاء التأنيث والرفع⁽³⁾ .

وذكر آخرون أنه لما فَصَلَ بين الاسم والفعل بحائل جعله مذكراً ، وفيه قول ثالث ، وهو الاختيار : أن تَأْنِيثَ لاغية غير حقيقي ، وقرأ نافع : (لا تُسْمَعُ) بالتاء ، و (لاغية) بالرفع ، فأثت للفظ لا للمعنى ، وقرأ الباقون : (لا تَسْمَعُ) بفتح التاء ، و (لاغية) بالنصب على تقدير لا تسمعُ أنت يا محمدُ في الجنة لاغيةً⁽⁴⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (يَمْشُونَ) بالتشديد مبنياً للمفعول ، هكذا (يَمْشُونَ) في قوله تعالى : ((يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هُونًَا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا)) [الفرقان : 63] ، وقرأ الجمهور (يَمْشُونَ) مبنياً للفاعل⁽⁵⁾ .

وقرأ السلمي ، واليماني (يَمْشُونَ) مبنياً للمفعول مشدداً ، والهون : الرفع واللين ، وانتصب (هوناً) على أنه نعت لمصدر محذوف ، أي مشياً هوناً ، أو على الحال : أي

(1) الكشف عن وجوه القراءات : 371/2 .

(2) ينظر الكشف عن وجوه القراءات : 371 /2 .

(3) ينظر غرائب القرآن ، لنظام الدين النيسابوري : 488 /6 .

(4) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها : 470 -469 /2 .

(5) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 106 ، معجم القراءات القرآنية ، للخطيب : 374 /6 .

يمشون هينين في تودة وسكينة⁽¹⁾ ، ووضع المصدر موضع الصفة لغرض المبالغة ، ويجوز أن يكون (الذين يمشون) خبر إلى المبتدأ (وعباد الرحمن)⁽²⁾ .

9- قراءة الفعل بالبناء للفاعل بدلاً من قراءته بالبناء للمفعول :

قرأ عيسى بن عمر (تَقَلَّبَ وَجُوهُهُمْ) بالنون ، وما بعده بالنصب بصيغة المبني للفاعل في قوله تعالى : ((يَوْمَ تَقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ)) [الأحزاب : 66] ، وقرأ جمهور القراء (تَقَلَّبُ وَجُوهُهُمْ) على صيغة المبني للمفعول⁽³⁾ ، وقرأ ابن أبي عبله (تَتَقَلَّبُ وَجُوهُهُمْ) بتاءين ، وما بعده رفع على الفاعلية⁽⁴⁾ ، وقد تحدت القراء عن القراءات في الفعل (تَقَلَّبَ) وقال عنها " والقراء على (تَقَلَّبَ) ، ولو قرئت (تَقَلَّبُ) و (تَقَلَّبُ) لكانا وجهين"⁽⁵⁾ .

وشارك عيسى بن عمر في قراءة (تَقَلَّبَ) بالنون ، أي بإسناد الفعل إلى ضمير العظمة ، أبو حيوة ، وقرأ الحسن ، وأبو جعفر الرواسي (تَقَلَّبُ) بفتح التاء⁽⁶⁾ .

وذكر ابن جني أنّ الفاعل في (تَقَلَّبُ) ضمير السعير المقدم الذكر في قوله تعالى : ((إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا)) [الأحزاب : 64] ، و (يوم تَقَلَّبُ) أي : تَقَلَّبُ السعير وجوهم في النار ، فنسب الفعل إلى النار ، وإنما المقلب هو الله سبحانه ، بدلالة قراءة (تَقَلَّبَ) بالنون ؛ لأنه إذا كان التقلب فيها ، جاز أن يُنسب الفعل إليها ،

(1) ينظر البحر المحيط : 469 / 6 .

(2) ينظر الكشاف : 367 / 4 ، مفاتيح الغيب : 107/24 .

(3) ينظر الكشاف : 100 / 5 ، البحر المحيط : 244 / 7 .

(4) ينظر المحرر الوجيز : 150 / 7 ، فتح القدير : 404 / 4 .

(5) معاني القرآن : 350 / 2 .

(6) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 121 ، روح المعاني : 93 / 22 .

للملابسة التي بينهما ، كما قال الله تعالى : ((بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)) [سبأ : 33] ، فنسب المكر إلى الليل والنهار لوقوعه فيهما⁽¹⁾.

وقرأ عيسى بن عمر (تُرْجِعُ الْأُمُورُ) بفتح التاء وكسر الجيم مبنياً للفاعل في قوله تعالى : ((هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ)) [البقرة : 210] ، وقرأ ابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، ويعقوب بفتح التاء وكسر الجيم في جميع القرآن من الفعل الثلاثي (رَجَعَ) ، وهو فعل لازم ، وقرأ باقي القراء السبعة بضم التاء وفتح الجيم مبنياً للمفعول ، وقرأ خارجة عن نافع (يُرْجَعُ) بالياء وفتح الجيم على أنّ (رَجَعَ) متعدٍ ، وكلا الاستعمالين موجود في لسان العرب ، غير أنّ استعمال المتعدي (أرجع) رباعياً لهجة قليلة في لغة العرب ، فمن قرأ بالتاء فلتأنيث الجمع ، ومن قرأ بالياء فلكون التأنيث غير حقيقي⁽²⁾ .

وحجة من قرأ (تَرْجِعُ) مبنياً للفاعل ؛ لأنه المقصود ، ويقوي ذلك إجماعهم على قوله تعالى : ((أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ)) [الشورى : 53] ، وقوله : ((إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ)) [المائدة : 48] ، فبنى الفعل للفاعل ، فحمل هذا على ذلك . أمّا من قرأ بضم التاء وفتح الجيم فقد بنى الفعل للمفعول ، ويقوي ذلك إجماعهم على قوله تعالى : ((ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ)) [الأنعام : 62] ، وقوله تعالى : ((وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي)) [الكهف : 36] ، فبنى الفعل للمفعول ، وهو إجماع ، فألحق هذا به ؛ لأنه مثله ، فالقراءتان حسنتان بمعنى ، والأصل أن يبني الفعل للفاعل ؛ لأنه مُحَدِّثُهُ بِقُدْرَةِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ ، وبنأؤه للمفعول توسّع وقرع على رأي أبي زرعة ومكي⁽³⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (لِيُرَوْا) بفتح الياء مبنياً للفاعل في قوله تعالى : ((يَوْمَئِذٍ يَصُدُّرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ)) [الزلزلة : 6] ، وقرأ الجمهور (لِيُرَوْا) بضم الياء مبنياً

(1) ينظر المحتسب : 184 / 2 .

(2) ينظر السبعة : 181 ، البحر المحيط : 134 / 2 .

(3) ينظر حجة القراءات : 131 ، الكشف عن وجوه القراءات : 289 / 1 .

للمفعول ، وشارك عيسى في القراءة بفتح الياء في (ليرُوا) الحسن ، والأعرج ، وقتادة ، وحماد بن سلمة ، والزهري، وأبو حيوة ، ونافع في رواية⁽¹⁾ .

وفي معنى قوله تعالى : (لِيرُوا أَعْمَالَهُمْ) ، ذكر بعضهم أنّ معناه : لِيرُوا صحائف أعمالهم ؛ لأنّ الكتاب يوضع بين يدي الرجل ، وقال آخرون أنّ المقصود: لِيرُوا جزاء أعمالهم ، وهو الجنة أو النار ، وإنّما أوقع اسم العمل على الجزاء ؛ لأنّه الجزاء وفاق ، فكأنّه نفس العمل، بل المجاز في ذلك أدخل من الحقيقة ، وفي قراءة النبي (صلى الله عليه وآله) (ليرُوا) بالفتح⁽²⁾ ، وبيّن الفراء أنّ الفراء اجتمعوا على القراءة بـ (ليرُوا) ، ولو قرئت : (ليرُوا) كان صواباً⁽³⁾ .

وقال الزجاج : " ويروى (ليرُوا أعمالهم) ولا أعلم أحداً قرأ بها ، ولا يجوز أن يقرأ بما يجوز في العربية إذا لم يقرأ به من أخذت عنه القراءة"⁽⁴⁾ .

وقال ابن خالويه إنّ الفراء جميعاً قد قرأوا (ليرُوا) على ما لم يسم فاعله ، " وأعمالهم خبرُ ما لم يسم فاعله ، كما تقول : ليعطوا درهماً ، وليكسوا ثوباً ، وإنّما ذكرته ؛ لأنّ ابن مجاهد قال : قرأ قتادة ، وحماد بن سلمة (ليرُوا أعمالهم) بفتح الياء، فجعل الفعل لهم ، ووزنه من الفعل ليفعلوا ، والأصل : (ليرأوا) ، فحذفوا الهمزة تخفيفاً بعد أن نقلوا فتحها إلى الراء ، واستثقلوا الضمة على الياء ، فحذفت ، فالتقى ساكنان الواو والياء ، فذهبت الياء لالتقاء الساكنين ، والأصل في (ليرُوا) (ليرأوا) ، فعمل به ما عمل بالأول"⁽⁵⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (يُرْجَعُونَ) بالتاء مبنياً للفاعل في قوله تعالى : ((إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ)) [مريم : 40] ، وزوي عن عيسى أيضاً أنّه قرأ (يَرْجَعُونَ) بالياء مبنياً للفاعل ، وقرأ جمهور الفراء (يُرْجَعُونَ) بالياء مبنياً للمفعول ، ووافق

(1) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 421 / 22 ، البحر المحيط : 498 / 8 .

(2) ينظر مفاتيح الغيب : 61 - 60 / 32 .

(3) ينظر معاني القرآن 3 / 284 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 352 / 5 .

(5) إعراب القراءات السبع وعللها : 5 / 16 .

عيسى في قراءة (يُرْجَعُونَ) بالتاء بالبناء على الفاعل أبو عبد الرحمن السلمي ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي⁽¹⁾ .

و(يُرْجَعُونَ) على قراءة الجمهور مضارع مبني للمجهول مرفوع ، والواو نائب عن فاعله ، والجملة الفعلية معطوفة على جملة : (نَبَتْ) ، فهي في محل رفع مثلها ، وقيل : في محل نصب حال ، ولا وجه له قطعاً ؛ لأنّ الجملة المضارعية الواقعة حالاً لا تقترب بالواو⁽²⁾ ، ومعنى (والينا يُرْجَعُونَ) ، أي : يردون إلى الجزاء لا إلى غيرنا استقلالاً ، أو اشتراكاً⁽³⁾ .

وعلى قراءة عيسى بن عمر (يَرْجَعُونَ) ، أو ترجعون : مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل⁽⁴⁾ .

10- قراءة الفعل المضارع بالرفع على الخبر بدلاً من نصبه على العطف :

يكون الفعل المضارع مرفوعاً إذا لم يُسبق بإحدى أدوات النصب أو الجزم ، ولم يُسند إلى نون التوكيد أونون النسوة⁽⁵⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (وَيَجْعَلُ) بالرفع على تقدير : وهو يجعل في قوله تعالى : ((فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا)) [النساء : 19] ، وقرأ جمهور القراء (ويجعلُ) بالنصب عطفاً على (أن تكرهوا)⁽⁶⁾ .

(1) ينظر المحرر الوجيز : 35 / 6 ، الدر المصون : 604 / 7 .

(2) ينظر تفسير القرآن الكريم وإعرابه ، للشيخ محمد الدرة : 597 / 5 .

(3) ينظر روح المعاني : 95 / 16 .

(4) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 127 / 7 .

(5) ينظر شرح التصريح : 356 / 2 .

(6) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 32 .

وقد وجّه بعض المفسرين قراءة (يَجْعَلُ) بالرفع ، على أنها جملة في موضع الحال ، ورأى بعضهم أنها خبر لمبتدأ محذوف ؛ لئلا يلزم دخول الواو على مضارع مثبت ، و(عسى) هنا تامة ؛ لأنها رفعت (أنْ) وما بعدها" (1) .

وقرأ عيسى بن عمر (فيموتون) بالنون رفعًا ، ووجهها أن تكون معطوفة على (لا يُقضى) في قوله تعالى : ((وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)) [فاطر : 36] ، وقرأ جمهور القراء (فيموتوا) بحذف النون منصوبًا في جواب النفي بإضمار (أن) (2) .

وقد وجّه أبو جعفر النحاس حذف النون في قراءة الجمهور (فيموتوا) بأنّ الفاء وقعت في جواب النفي ، وجّه قراءة مَنْ قرأ (فيموتون) بالنون بأنه معطوف ، ومثله قوله تعالى : ((وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)) [المرسلات : 36] بالنون في المصحف ؛ لأنه رأس آية ، وقد جاء قوله تعالى : (لا يُقضى عليهم فيموتوا) بغير نون ؛ لأنه ليس رأس آية ، وقال : " ويجوز في كلّ واحدٍ منهما ما جاء في صاحبه" (3) .

ووصف ابن جني قراءة الجمهور هذه الآية بأنّ فيها "نفي سبب الموت ، وهو القضاء عليهم ، وإذا حُذِفَ السبب فالمسبب أشد انتقاء ، ومن هذا قولهم : لم يقم زيدٌ أمسٍ ، فنفي الماضي بلفظ المستقبل ؛ وذلك أنّ المستقبل أسبق رتبة في النفس من الماضي ، فإذا نفى الأصل الفرع أشد انتقاء" (4) .

(1) الدر المصون : 3 / 632 .

(2) ينظر فتح القدير : 4 / 466 .

(3) إعراب القرآن : 3 / 374 .

(4) المحتسب : 2 / 202 .

وقد جاءت قراءة عيسى متفقة مع قراءة الحسن البصري في هذه الآية التي وصفها ابن عطية بأنها ضعيفة⁽¹⁾

وذكر السمين الحلبي أنّ قراءة الجمهور (فيموتوا) تحتمل أحد معنيي النصب ، أمّا المعنى الأول كمعنى قولهم : ما تأتينا فتحدّثنا ، أي : ما يكونُ منك إتيانٌ فلا حديثٌ ، فانتهى السببُ وهو الاتيان ، والمعنى الثاني : إثبات الإتيان ، ونفي الحديث ، أي : ما تأتينا محدّثاً بل تأتينا غيرَ مُحدّثٍ ، وهذا لا يجوز في الآية البتّة ، وقرأ عيسى (فيموتون) ، وهو أحدُ الوجهين في معنى الرفع في قولك : (ما تأتينا فتحدّثنا) أي : انتقاء الأمرين معاً ، كقوله تعالى : (ولا يُؤدّنُ لهم فيعتذرون) أي : فلا يعتذرون⁽²⁾ .

وقال صاحب النحو الوافي : " يعرض النحاة هنا لمسألة هامة دقيقة ، ويعطونها من العناية ما يناسبها ؛ وهي مسألة النفي الذي قبل الفاء المسبوقة بجملة ؛ أينصب على ما قبل الفاء وما بعدها معاً ، أم ينصب على أحدهما فقط ، وما نوع الفاء وضبط المضارع في الصور المختلفة ؟ ويجيبون أنّ الأمر يتوقف على المعنى ، وما يقتضيه السياق ؛ فقد يستدعيان تسليط النفي على ما قبلها وما بعدها ، وقد يستدعيان تسلطه على أحدهما دون الآخر ، ثم هما يقتضيان اعتبار الفاء للاستئناف الخالص ، أو للعطف المحض وحده ، أو للعطف مع إفادة (السببية الجوابية) ؛ والقرينة وحدها هي التي توجه المراد ؛ فلا بدّ منها ، وإلّا وجب العدول عن هذا الأسلوب إلى غيره ممّا لا يثير مشكلات في الضبط أو المعنى"⁽³⁾ .

11- قراءة الفعل المضارع بالنصب بدلاً من رفعه :

(1) ينظر المحرر الوجيز : 223 / 7 .

(2) ينظر الدر المصون : 235-234 / 9 .

(3) النحو الوافي : 359/4 .

يكون الفعل المضارع منصوبًا إذا دخلت عليه أداة من الأدوات الناصبة له ، ويمكن تقسيم الأدوات التي يأتي بعدها الفعل المضارع منصوبًا على قسمين⁽¹⁾ :

أ-أدوات تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وهي أن ، لن ، كي ، إذن .

ب-أدوات يكون الفعل المضارع بعدها منصوبًا ، ولكنها - على رأي جمهور النحويين لا تعمل النصب بنفسها ، بل غيرها ، فيصنون الأفعال الداخلة عليها بأنها أفعال منصوبة بـ (أن) المضمره وجوبًا بعدها ، وهي : واو المعية ، لام الجحود ، فاء السببية ، أو ، حتى ، لام التعليل⁽²⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (ويضيقُ ولا ينطلقُ) بالنصب فيهما ، عطفاً على (أن يكذبون) في الآية السابقة ، وذلك في قوله تعالى : ((وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأُرْسِلُ إِلَى هَارُونَ)) [الشعراء : 13] ، وقرأ جمهور القراء (ويضيقُ ولا ينطلقُ) بالرفع في الفعلين عطفاً على (أخافُ) في الآية السابقة ، أو على الاستئناف⁽³⁾ .

ونكر الكسائي أن معنى قراءة الرفع على وجهين ، أحدهما : الابتداء ، والآخر : بمعنى : وإني يضيقُ صدري ولا ينطلقُ لساني ، يعني نسفاً على (أخافُ) ، وبين أنه يقرأ بالنصب ، وكلاهما وجه⁽⁴⁾ .

وقال الفراء : "وقوله : (ويضيقُ صدري) مرفوعة ؛ لأنها مردودة على (أخافُ) ، ولو نصبت على (يكذبون) كانت نصبًا صوابًا ، والوجه الرفع ؛ لأنه أخبر أن صدره يضيقُ ، وذكر العلة التي كانت بلسانه ، فتلك مما لا تخاف ؛ لأنها قد كانت"⁽¹⁾ .

(1) ينظر شرح التصريح : 367-357 / 2 .

(2) ينظر شرح التصريح : 374-371 / 2 .

(3) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 13/16 .

(4) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 75 / 3 ، فتح القدير : 127/4 .

ورأى الزجاج أنّ قوله تعالى: (ويضيقُ صدري ولا ينطقُ لساني) يقرأ بالنصب والرفع ، فمن رفع ، وعطف على (أخاف) فمعناه (إنّي أخاف) و (يضيقُ صدري) ، ومن نَصَبَ عطف على (أن يكذبون) ، و (أن يضيق صدري) و (أن لا ينطق لساني) ، والرفع أكثر في القراءة⁽²⁾ .

وقال النَّحَّاسُ : " الوجه الرفع ؛ لأنّ النصب عطف على (يكذبون) ، وهذا بعيد ، يدلّ على ذلك قوله (واحلُّ عُقْدَةً من لساني يفقه قولي) فهذا يدل على أنّ هذا كذا "⁽³⁾ .

ونذكر أبو حيّان أن قراءة الجمهور (ويضيقُ) و (لا ينطقُ) بالرفع فيهما عطفًا على (أخافُ) تفيد ثلاث علل : خوف التكذيب ، وضيق الصدر ، وامتناع انطلاق اللسان ، "وقرأ عيسى بالنصب فيهما عطفًا على (يكذبون) ، فيكون التكذيب وما بعده يتعلق بالخوف ، وحكى أبو عمرو الداني عن الأعرج أنّه قرأ بنصب (ويضيق) ، ورفع (ولا ينطق) ، وعدم انطلاق اللسان هو بما يحصل من الخوف وضيق الصدر ؛ لأنّ اللسان إذ ذاك يتجلجج ، ولا يكاد يبيّن عن مقصود الإنسان "⁽⁴⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (يتوبُ) بالنصب على إضمار (أن) ؛ فجعله داخلًا في جواب الأمر من طريق المعنى ، في قوله تعالى : ((وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)) [التوبة : 15] ، وقرأ جمهور القراء (ويتوبُ) بالرفع على الاستئناف⁽⁵⁾ .

(1) معاني القرآن : 278/2 .

(2) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 84 /4 .

(3) إعراب القرآن : 175 /3 .

(4) البحر المحيط : 8/7 .

(5) ينظر البحر المحيط : 19 /5 .

وبيّن ابن جني أنّ مَنْ قرأ (ويتوب) بالنصب ، فالتوبة داخلة في جواب الشرط معنى ، وأما قراءة الرفع فهي على الاستئناف ؛ وذلك أنّ قوله : (قاتلوهم يُعذّبهم الله بأيديكم ويُخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ويذهب غيظ قلوبهم ويتوب الله على مَنْ يشاء) فهو كقولك : إن تزرني أحسن إليك ، وأعطي زيداً درهماً ، فتتصبه على إضمار (أن) ، أي: إن تزرني أجمع بين الإحسان إليك والإعطاء لزيد ، ورأى أنّ الوجه القراءة بالرفع على الاستئناف أنّ الكلام قد تمّ على قوله تعالى: (ويذهب غيظ قلوبهم)، ثم استأنف ، فقال : (ويتوب الله على مَنْ يشاء) ، فالتوبة منه سبحانه على مَنْ يشاء ، وليس نتيجة عن القتال⁽¹⁾ .

وقال الطوسي : " ويرفع (ويتوب) بخروجه عن موجب القتال ، فاستأنفه⁽²⁾ ، وقال الزمخشري : " ... بالنصب بإضمار (أن) ، ودخول التوبة في جملة ما أُجيب به الأمر من طريق المعنى"⁽³⁾ .

وذكر القرطبي أنّ الرفع أحسن ؛ لأنّ التوبة لا يكون سببها القتال ؛ إذ قد توجد بغير قتال لمن شاء أن يتوب عليه في كلّ حال⁽⁴⁾ .

فالقراءة بالرفع على الاستئناف ؛ لأنّه ليس من جنس الأول ، ولهذا لم يقل : ويثب ، بالجزم ؛ لأنّ القتال غير موجب لهم التوبة من الله جلّ وعزّ ، وهو موجب لهم العذاب والخزي ، وشفاء صدور المؤمنين ، وأما قراءة (ويتوب) بالنصب ، فمعناها أنّ التوبة داخلة في جواب الشرط ؛ لأنّ المعنى : إنّ تقاتلوهم يعذبهم الله ، وكذلك ما عطف عليه ،

(1) ينظر المحتسب : 1 / 285 .

(2) التبيان في تفسير القرآن : 5 / 186 .

(3) الكشف : 3 / 19 .

(4) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 10 / 131 .

ومعنى (ويتوب الله) ، أي إن تقاتلوهم يجمع بين تعذيبهم بأيديكم ، وشفاء صدوركم ، وإذهاب غيظ قلوبكم والتوبة عليكم⁽¹⁾ .

وممن قرأ كقراءة عيسى (ويتوب) بالنصب ابن أبي إسحاق ، والأعرج ، ومقاتل بن سليمان ، ويونس عن أبي عمرو⁽²⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (فَيَدْمَعُهُ) بنصب الغين ؛ لأنه وقع في جواب المضارع المستقبل ، فأشبهه التمني في الترقب في قوله تعالى : (بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَعُهُ فَإِذَا هُوَ رَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ)) [الأنبياء : 18] ، وقرأ جمهور القراء (فَيَدْمَعُهُ) بضم الغين⁽³⁾ .

وقد عرض شهاب الدين الخفاجي قراءة عيسى ، وأبدى رأيه فيها ، فقال عنها : إن وجهها وقوعها " في جواب المضارع المستقبل ، وهو يشبه التمني في الترقب ، وهي قراءة عيسى بن عمر ، وهي شاذة ، وهو منصوب بأن مقدرة لا بالفاء خلافاً للكوفيين ، والمصدر المؤول في محل جر معطوف على الحق ، والمعنى : بل نقذف بالحق فدَمَعَهُ على الباطل"⁽⁴⁾ .

وقرأ عيسى الثقفي الفعلين (وَلَا نُكْذِبُ ، وَنُكُونُ) بنصب الباء والنون ، وهو عند البصريين على إضمار (أَنْ) بعد الواو في قوله تعالى : ((وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنُكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)) [الأنعام : 27] ، وقرأ جمهور القراء برفع في الفعلين ، وقرأ ابن عامر في رواية هشام بن عمار عن أصحابه عنه ، وأبو

(1) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

(2) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 56 .

(3) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 94 .

(4) ينظر حاشية الشهاب : 127/6 .

بكر هكذا (ولا نُكذِّبُ، ونكونَ) برفع الأول ونصب الثاني ، أمّا الرفع فهو عطف على (نُرُدُّ) أو على الاستئناف ، وأمّا النصب في (ونكونَ) فهو على جواب التمني⁽¹⁾ .

وذكر الزجاج أنّ أكثر القراء قد قرأوا قوله تعالى : (ولا نكذبُ) بالرفع، والمعنى أنّهم تمنوا الردّ وضمّنوا أنّهم لا يُكذِّبون على تقدير : " يا ليتنا نردُّ ونحن لا نكذبُ بآيات ربّنا رُدِّدنا أم لم نرد ، ونكونَ من المؤمنين ، أي قد عاينا وشاهدنا ما لا نكذبُ معه أبدًا"⁽²⁾ .

وبيّن مكي أنّ من نصب الفعلين في جواب التمني بالواو ؛ لأنّ " التمني غير واجب، فيكون الفعلان داخلين في التمني كالأول ؛ من وجهي الرفع والنصب ، بإضمار (أن) حملاً على مصدر (نُرُدُّ) ، فأضمرت (أن) لتكون مع الفعل مصدرًا ، فتعطف بالواو مصدرًا على مصدرٍ ، تقديره : يا ليت لنا ردًّا وانتفاء من التكذيب ، وكونًا من المؤمنين ، فأما من رفع (نكذب) ، ونصب (ونكون) ، فإنّه رفع (نكذب) على أحد الوجهين الأوليين ، إمّا أن يكون داخلًا في التمني ، فيكون كمعنى النصب ، أو يكون رُفِعَ الثبات والايجاب كما تقدم ، أي : ولا نُكذِّبُ رُدِّدنا أو لم نرد ، ونصب (ونكون) على جواب التمني ، على ما تقدم ، فيكون داخلًا في التمني"⁽³⁾ .

12- قراءة الفعل المضارع بالجزم بدلًا من نصبه :

يكون الفعل المضارع مجزومًا إذا دخلت عليه إحدى أدوات الجزم . وقد قرأ عيسى بن عمر (فتفشلوا) بالجزم ، و (يذهب) بالياء وجزم الباء ، في قوله تعالى : ((وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ)) [الانفال : 46] ، والجزم عطفاً على الفعل (ولا تتازعوا) المجزوم بـ (لا) الناهية ، والفعل المضارع (يذهب) مجزوم عطفاً على (تفشلوا) المجزوم عطفاً ، وقرأ القراء الأربعة عشر (فتفشلوا)

(1) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 61 / 2 ، شرح اللمع ، للباقولي : 648 / 1 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 239 / 2 .

(3) مشكل أعراب القرآن : 250 - 249 / 1 .

بالنصب ، وقرأ أبو حيوة ، وأبان، وعصمة عن عاصم (ويذهب) بالياء والنصب ، وقراءة
النصب على إضمار (أن) مقدرة في جواب النهي بعد فاء السببية ، والفعل المضارع
(يذهب) منصوب عطفاً على (فتشوا) في حالة النصب بإضمار (أن) المقدرة ، وقرأ
جمهور القراء (وتذهب) بالتاء ونصب الباء عطفاً على جواب النهي (فتشوا) ؛ إذ الفاء
فيه سببية⁽¹⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (ويذهب) بسكون الباء في قوله تعالى : ((وَيُنزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ
السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ)) [الانفال : 11] ، وقرأ جمهور القراء
(ويذهب) بنصب الباء⁽²⁾ ، وذكر السمين الحلبي أن (ويذهب) بالنصب على قراءة
الجمهور بالعطف على (لَطَهَّرَكُمْ) المنصوب ، وأما قراءة عيسى (ويذهب) بالسكون فهي
تخفيف ، ولكن أبا حيان سماه جزمًا⁽³⁾ .

13- قراءة الفعل المضارع المجزوم مشتقاً من الثلاثي بدلاً من قراءته مشتقاً من الرباعي

قرأ عيسى بن عمر (ويذهب) بفتح أوله ، وجزم آخره ، أي قرأه هكذا : ذهب ، فجعله
فعلاً لازماً و (غيظ) مضموم آخره فاعل له في قوله تعالى : ((وَيُذْهِبُ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ
وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)) [التوبة : 15] ، وكانت قراءة الجمهور
(ويذهب غيظ قلوبهم) من (أذهب) ، وهو مجزوم بالعطف على ما قبله⁽⁴⁾ .

ونكر ابن جني أن وجه قراءة الجمهور على الاستئناف ؛ لأنه تمّ الكلام على قوله تعالى

: (وَيُذْهِبُ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ)⁽⁵⁾ .

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 49 ، الكشاف : 588/2 ، المحرر الوجيز : 208 /4 ، البحر
المحيط : 499/4 .

(2) ينظر البحر المحيط : 463/4 .

(3) ينظر الدر المصون : 577 /5 .

(4) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 56 ، إعراب القراءات الشواذ : 609/1 .

(5) ينظر المحتسب : 285 /1 .

الفصل الثالث

قراءة الأدوات

الفصل الثالث

قراءة الأدوات

جعل النحويون الأدوات ، أو ما أطلقوا عليه اسم حروف المعاني في القسم الثالث من أقسام الكلام ، وتتنصف الأدوات بالجمود والبناء⁽¹⁾ .

والأدوات في حقيقة أمرها روابط يستخدمها المتكلم لإحكام دلالة الجملة ، وإتمام إفادتها ؛ لكي يطابق الكلام مقتضى الحال ، وكذلك للربط بين الأسماء والأفعال والجمل من أجل إنشاء الأسلوب ، ومن ثم تكتسب الأداة معناها من السياق⁽²⁾ .

وقد اختلف علماء العربية القدماء في تعريف الأدوات ؛ إذ عرّفها سيبويه بأنها ما جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل ، مثل : ثم ، وسوف ، وواو القسم ، ولام الإضافة⁽³⁾ .

وعرّف ابن السراج الأداة بأنها ما لا يجوز أن يُخبر عنها ، ولا يجوز أن تكون خبراً⁽⁴⁾ ، وقال الزجاجي في تعريفها بأنها ما دلّت على معنى في غيرها⁽⁵⁾ ، ووصفها ابن أبي الربيع بأنها تدخل على الاسم والفعل لما تريد من معنى⁽⁶⁾ .

وقد بيّن ثعلب أنّ الأدوات مصطلح استعمله الكوفيون للدلالة على حروف المعاني⁽⁷⁾ ؛ ولهذا نستطيع القول بأنّ كلّ حرف أداة ، ولا يمكن أن يُقال : كلّ أداة حرف⁽⁸⁾ .

(1) ينظر الأصول في النحو: 43/1 ، شرح جمل الزّجاج ، لابن عصفور : 134/1 .

(2) ينظر علم النحو العربي رؤية جديدة وعرض نقدي لمفاهيم المصطلحات : 3 .

(3) ينظر الكتاب : 12/1 ، اللامات دراسة نحوية شاملة ، للدكتور عبد الهادي الفضلي : 53 .

(4) ينظر الأصول في النحو : 37/1 .

(5) ينظر الإيضاح في علل النحو : 54 .

(6) ينظر البسيط في شرح الجمل : 159 .

(7) ينظر مجالس ثعلب : 158 /1 .

(8) ينظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي : 10 .

وقد بيّن الدكتور تمام حسّان أنّ الأداة مبنى تقسمي يؤدي معنى التعليق ، أي إنّ العلاقة بين أجزاء الجملة تقوم في الأكثر على الأداة ، ثمّ بعد ذلك تقوم بوظيفة خاصة ، مثل : النفي والتوكيد والترجي ، وقسم الأدوات على قسمين : أدوات أصلية ، مثل حروف الجرّ ، وحروف العطف ، وأدوات محوّلة ، مثل استعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل ، نحو : استعمال كيف في الاستفهام والشرط⁽¹⁾ .

نستنتج ممّا تقدم أنّه على الرغم من اختلاف النحويين في تعريف الأداة ، فإنّهم قد اتّفقوا على أنّ الأداة لفظ غير مستقل بالمفهومية ، والأدوات في العربية من حيث الوظيفة على قسمين : أدوات عاملة للجرّ ، وأدوات تقوم بوظائف غير الجرّ .

وما يهمّ البحث قراءة عيسى بن عمر بعض الأدوات العاملة لغير الجرّ بشكل مغاير لما جاء في قراءة الجمهور ، وهذه الأدوات هي : إنّ ، وأنّ بالتشديد والتخفيف ، وأنّ ، ولكن ، ولات ، ولام الأمر ، ولا النافية للجنس ، ولما ، فضلاً على قراءة أداة الاستفهام وأداة الشرط ، وقراءة (ما) الاستفهامية في حال دخول حرف الجرّ عليها.

ويمكن دراسة الأدوات في قراءة عيسى بن عمر على الشكل الآتي :

أولاً : القراءة بكسر همزة (أنّ) المشدّدة بدلاً من فتحها :

ذكر النحويون أنّ همزة (إنّ) تكسر في المواضع الآتية⁽²⁾:

أحدها : في ابتداء الكلام ، نحو قوله تعالى : ((إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)) [القدر : 1] .
والثاني : أن تقع في أول الصلة ، نحو قوله تعالى : ((وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ)) [القصص : 76] .

الثالث : في أول الصفة ، مثل : مررتُ برجلٍ إنّه فاضلٌ .

(1) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها : 123- 125 .

(2) ينظر ابن النحويّة وحاشيته على كافية ابن الحاجب : 2 / 446-447 ، شرح شذور الذهب : 232 – 234 ، الأشباه والنظائر : 3 / 128-129 ، الإتيقان في النحو ، للدكتور هادي نهر : 416/2 – 417 .

الرابع : في أول الجملة الحالية ، نحو قوله تعالى : ((كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهِونَ)) [الأنفال : 5] .

والخامس : في أول جملة المضاف إليها ، وهذا يخص الأدوات التي تدخل على الجمل ، وهي : إذ ، وإذا ، وحيث ، نحو : جلست حيث إن زيدًا جالس .

والسادس : أن تقع قبل اللام المعلقة ، نحو قوله تعالى : ((وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)) [المنافقون : 1] .

والسابع : أن تقع محكية بالقول ، نحو قوله تعالى : ((قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا)) [مريم : 30] .

والثامن : أن تقع جوابًا للقسم ، نحو قوله تعالى : ((إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ)) [الدخان : 3] .

والتاسع : أن تقع خبرًا عن اسم عين ، نحو : زيدٌ إنّه فاضلٌ .

وقرأ عيسى بن عمر (أني) بكسر الهمزة في قوله تعالى : ((فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى)) [آل عمران : 195] ، وقد خرجوا قراءته (إني) بكسر الهمزة على وجهين⁽¹⁾ :

أحدهما : أن يكون على إضمار القول .

والآخر : أن يكون على الحكاية بقوله : فاستجاب ؛ لأن فيه معنى القول .

وقرأ جمهور القراء (أني) على إسقاط الباء ، أي أصلها : بأنني ، وهكذا قرأ أبي ، واختلف في تخريجه ؛ فمنهم من رأى الباء للسببية ، كأنه قيل : (فاستجاب لهم) بسبب أنه (لا يُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ) منهم ، أي : سنته السنوية مستمرة على ذلك ، وجعل التكلم في

(1) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 236/1-237 ، إعراب القراءات الشواذ : 36/1 .

(أُنِّي) ، والخطاب في (منكم) من باب الالتفات ، والنكته الخاصة إظهار كمال الاعتناء بشأن الاستجابة⁽¹⁾ ، وجوّز بعضهم الفتح والكسر ؛ لأنّه حكاية بالقول مع استيفائه شروط إجرائه مجرى الظنّ⁽²⁾ .

وذكر الأخفش الأوسط أنّ معنى الآية فاستجاب بأنّي لا أضيع عمل عاملٍ منكم ، وأدخل به (مِنْ) زائدة ؛ كما تقول : قد كان من حديث ، و (مِنْ) ههنا أحسنٌ ؛ لأنّ حرف النفي قد دخل في قوله : (لا أضيعُ)⁽³⁾ .

ورأى الزجاج أنّ المعنى (فاستجاب لهم ربهم بأنّي لا أضيعُ عمل عاملٍ منكم من ذكرٍ أو أنثى ، وإن قرئت إني لا أضيعُ عمل عاملٍ منكم جائز بكسر إنّ ، ويكون المعنى قال لهم ربهم : إني لا أضيعُ عمل عاملٍ منكم⁽⁴⁾) .

وأجاز الطوسي فتح همزة (أنّ) وكسرها ؛ ففي وقوفه على هذه الآية الكريمة ذكر أنّ الأداة (أنّ) في قوله تعالى : ((فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى)) [آل عمران : 15] بمعنى بأنّي بحذف الباء ، ولو قرئ بكسر الهمزة كان جائزاً على تقدير قال : إني لا أضيعُ عمل عاملٍ منكم⁽⁵⁾ .

(1) ينظر البحر المحيط : 150/3 ، تفسير المظهري ، للقاضي محمد ثناء الله العثماني : 205/2 ، روح المعاني : 168/4 ، القراءات في تفسير البحر المحيط ، لدعاء كروان : 104 .

(2) ينظر الألفاظ والأساليب ، لمحمد شوقي : 149/1 .

(3) ينظر معاني القرآن : 240/1 .

(4) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 500/1 .

(5) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 88 /3 ، إعراب القرآن الكريم : لمحمد حسن عثمان : 422/2 .

وقال الزمخشري عن قوله تعالى : (أَنِّي لَا أُضِيعُ) " قرئ بالفتح على حذف الباء ، وبالكسر على إرادة القول" (1) .

وبيّن أبو البركات الأنباري أنّ (أَنِّي) تكون بفتح الهمزة وكسرها ، فمن فتحها كان التقدير فيه : فاستجاب لهم ربّهم لا أُضِيعُ ، وهي بعد القول مكسورة (2) .

ونذكر بعض المحققين إنّها صلة لمحذوف وقع حالاً إمّا من فاعل استجاب ، أو من الضمير المجرور في (لهم) ، والتقدير : مخاطباً لهم بأنّي لا أُضِيعُ ، وقيل : إنّها متعلّقة بـ(استجاب) ؛ لأنّ فيها معنى القول ، وهو مذهب الكوفيين ، ويؤيد القولين أنّه قرئ (إِنِّي) بكسر الهمزة ، وفيها يتعين إرادة القول وموقعه الحال ، أي : قائلاً : إِنِّي أو مقولاً لهم (إِنِّي) ، وتوافق القراءتين خير من تخالفهما ، وهذا التوافق ظاهر على ما ذهب إليه بعضهم ، وإنّ اختلف فيهما شدّة وضعفاً (3) .

وقال ابن عطية : " وقوله (أَنِّي) يجوز أن تكون (أن) مفسرة ، ويمكن أن تكون بمعنى (أي) ، وقرأ عيسى بن عمر : (إِنِّي) بكسر الهمزة . وهذه آية وعدّ من الله تعالى ، أي : هذا فعله مع الذين يتصفون بما ذكر" (4) .

وبيّن الطبرسي أنّ سبحانه عبّ دعوة المؤمنين بذكر الإجابة ، فقال : (فاستجاب لهم ربّهم) ، أي : أجاب المؤمنين الذين تقدّم الخبر عنهم (أَنِّي لَا أُضِيعُ) ، والمعنى : بأنّي لا أبطل (5) .

(1) الكشاف : 679/1 .

(2) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : 236/1 .

(3) ينظر روح المعاني : 168/4 .

(4) المحرر الوجيز : 451/2 .

(5) ينظر مجمع البيان : 380/2 .

وقال ابن الجوزي في كلامه عن قوله تعالى : (فاستجاب لهم ربهم) إنه " روي عن أم سلمة أنها قالت : يا رسول الله ، لا أسمع ذكر النساء في الهجرة بشيء ، فنزلت هذه الآية ، واستجاب : بمعنى أجاب . والمعنى : أجابهم بأن قال لهم : إني لا أضيع عمل عامل منكم ، ذكراً كان أو انثى" (1) .

وقرأ عيسى بن عمر (لا جَرَمَ أَنْ) بكسر الهمزة في قوله تعالى : ((لا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارَ وَأَنْهُمْ مُفْرَطُونَ)) [النحل : 62] ، وشارك عيسى القراءة بالكسر الحسن البصري (2) .

وكانت قراءة جمهور القراء (لا جَرَمَ أَنْ) بفتح الهمزة من (أَنْ) ، وأنّ وما بعدها في موضع رفع بـ (جَرَمَ) على معنى وجب ذلك لهم ، أو هي وما بعدها في موضع نصب بـ (جَرَمَ) ، بمعنى أكسبهم أنّ لهم النار ، وأصل معنى جرم : كسب (3) .

وقد ذكر علماء العربية القدماء أنّ (جَرَمَ) بمعنى حقّ ، ورأى الخليل أنّ (لا) ههنا جيء بها ليعلم أنّ المخاطب لم يبتدئ كلامه ، وإنّما خاطب من خاطبه ، والكلام يجاء به ليدل على المعاني (4) ، ورأى بعض علماء العربية أنّ (جَرَمَ) بمعنى كسب ، و (أنّ لهم) في موضع نصب على المفعولية ، أي : كسب ما صدر منهم أنّ لهم ذلك ، وذهب قطرب إلى أنّ (جرم) بمعنى ثبت ووجب ، و (أنّ لهم) في موضع رفع على الفاعلية له ، وقيل : (لا جرم) بمعنى حقّاً و (أنّ لهم) فاعل حقّ المحذوف ، وقرأ الحسن وعيسى بن عمر (إنّ لهم) بكسر الهمزة ، وجعل الجملة قسم أغنت عنه (لا جرم) ، وكذا قرأ بالكسر في قوله تعالى : (أنّهم مُفْرَطُونَ) أي : مقدّمون مُعَجَّلٌ بهم إلينا (5) .

(1) زاد المسير : 5 30/1 .

(2) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 76 ، البحر المحيط : 490/5 .

(3) ينظر الدر المصون : 249 /7 . معجم القراءات القرآنية ، للدكتور عبد اللطيف الخطيب : 650/4 .

(4) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 277/2 .

(5) ينظر روح المعاني : 172/4 ، غرائب القرآن ، للنيسابوري : 276/4 .

وقال ابن عطية : " وقرأ الجمهور : (أَنْ لَهْم) بفتح الهمزة ، وإعرابها بحسب تقدير (جَرَمَ) ، فمن قَدَّرَها بـ (كَسَبَ فَعَلَهُمْ) فهو نصب ، ومن قَدَّرَها بـ (وَجَبَ) فهو رفع ، وقرأ الحسن ، وعيسى بن عمر : (أَنْ) بكسر الهمزة " (1) .

وذكر أبو حيان الأندلسي أنّ عيسى بن عمر كان يرى كسر الهمزة (إِنْ) بعد (لا جَرَمَ) ، ويوجه هذا على أنّه ابتداءً جملة مستأنفة بعد (لا جَرَمَ) ، أو أنّه كان بعد (أَنْ) و (ما) وصلت به جواب قسم أغنت عن لفظة (لا جَرَمَ) ، وهذا مذهب قال فيه بعض النحويين الأندلسيين (2) .

ويبدو أنّ عيسى قرأ على هذا المذهب قوله تعالى : ((إِيَّاكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُمْ مُنْكَرَةٌ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ ، لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ)) [النحل : 22 و 23] ، فكسر همزة (إِنْ) بعد لا جرم على حين فتحها غير قليل من القراء ، وعلى هذا المذهب أيضاً قرأ : ((وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ)) [النحل : 62] فكسر همزة إِنْ ، ولكنّ سيبويه كان يرى فتح همزة إِنْ في هذا الموضع ؛ لأنّ (جَرَمَ) عنده فعل يعمل في (أَنْ) ، والمعنى عنده : لقد حقّ أنّ لهم النار (3) .

وإذا ذهبنا نستطلع رأي النحويين في هذه المسألة نراهم يجيزون كسر همزة (إِنْ) وفتحها، غير أنّهم يرون أنّ الغالب فيها هو الفتح (4) .

وقرأ عيسى بن عمر (أَنْ) بكسر الهمزة في قوله تعالى : ((فَدَعَا رَبَّهُ أَنْ هُوَ لَاءِ قَوْمٍ مُّجْرِمُونَ)) [الدخان : 22] ، وذلك على إضمار القول ، أي : فدعا ربّه قال : إِنْ هُوَ لَاءِ

(1) المحرر الوجيز : 375/5 .

(2) ينظر البحر المحيط : 490/5 و 506

(3) ينظر الكتاب : 469/1 .

(4) ينظر شرح التصريح : 325/1 .

قوم مجرمون ، وهذا عند البصريين ، أمّا الكوفيون فيجرون (دعا) مجرى القول ، والسياق يبيّن لنا أنّ الدعاء كان قوله : (إنّ هؤلاء قوم مجرمون) ، أي : فانتقم منهم ، فجاز حذفه لمّا دلّ عليه المعنى ، وشارك عيسى بن عمر في كسر (إنّ) ابن أبي إسحاق ، والحسن في رواية ، وزيد بن علي ، وقرأ الجمهور : (أنّ هؤلاء) بفتح الهمزة ، أي بأنّ هؤلاء⁽¹⁾ .

وقال الفراء في تعليقه على الآية الكريمة المكسورة " تفتح (أنّ) ، ولو أضمرت القول ، فكسرتها لكان صواباً"⁽²⁾ .

فمن كسر (إنّ) فالمعنى : قال (إنّ هؤلاء) ، وإنّ بعد القول مكسورة ، ويجوز الفتح على معنى فدعا ربّه بأنّ هؤلاء⁽³⁾ .

وذهب مكي إلى أنّ (إنّ) في موضع نصب بـ (دعا) ، ومن كسر فعلى إضمار القول ، أي : فقال: إنّ هؤلاء⁽⁴⁾ .

وقال السمين : " العامة على الفتح بإضمار حرف الجر ، أي : دعاه بأنّ هؤلاء ، وابن أبي إسحاق وعيسى والحسن بالكسر على إضمار القول عند البصريين ، وعلى إجراء (دعا) مجرى القول عند الكوفيين"⁽⁵⁾ .

وجملة (فدعا) مستأنفة ، والمصدر المؤول من (أنّ) وما بعدها منصوب على نزع الخافض الباء⁽⁶⁾ .

ومعنى قوله (أنّ هؤلاء) : فرعون وقومه ، والمقصود بـ (دعا) موسى (ربّه) ؛ إذ كذبوه ، ولم يؤمنوا به ، ولم يؤدّوا إليه عبادة الله ، وهمّوا بقتله⁽¹⁾ .

(1) ينظر البحر المحيط : 36/8 ، معجم القراءات القرآنية ، للدكتور الخطيب : 429-428/8 ، الحذف والزيادة في القراءات القرآنية ، لمحمد الهواوشة : 51.

(2) معاني القرآن : 4/3 .

(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : 426/4 .

(4) ينظر مشكل إعراب القرآن : 289/2 .

(5) الدر المصون : 621/9 .

(6) ينظر المجتبى من مشكل إعراب القرآن : 1169/3 .

وقرأ أبو جعفر المدني (فدعا ربّه هؤلاء قوم مجرمون) من دون (أنّ) ويقول من قال :
 إنّ هؤلاء ، فالمعنى عنده قال : إنّ هؤلاء⁽²⁾ .

والفاء في (دعا) تدل على أنه متصل بمحذوف قبله ، والتأويل أنهم كفروا ولم يؤمنوا ،
 فدعا موسى ربّه بأنّ هؤلاء قوم مجرمون ، والكفر أعظم حال من الجرم ، فما السبب في أن
 جعل صفة الكفار كونهم مجرمين ، وقد أجاب الفخر الرازي عن هذا السؤال بقوله : " لأنّ
 الكافر قد يكون عدلاً في دينه ، وقد يكون مجرماً في دينه ، وقد يكون فاسقاً في دينه ،
 فيكون أخس الناس"⁽³⁾ .

ونكر أبو السعود أنّ قوله (أنّ هؤلاء) معناه : بأنّ هؤلاء قوم مجرمون ، وهو تعريض
 بالدعاء عليهم بذكر ما استوجبوه به ، ولذلك سمي دعاءً ، وقرئ بالكسر على إضمار القول
 ؛ لأنّ دعاءه - على ما قيل - اللهمّ عجل لهم ما يستحقونه⁽⁴⁾ .

وكسر همزة (إنّ) بعد القول وشبهه مذهب أخذ به عيسى بن عمر الثقفي ، فهو يكسر
 الهمزة على الحكاية ، إذا سبقت (إنّ) بـ (قول) أو إنّه يقدر (قال) بعد ما أشبهه من
 الأفعال ، مثل : استجاب ، ودعا ، وأخبر ، ونادى ، وأضرابها ، وتابعه البصريون في هذا
 المذهب ، وأخذ به الكوفيون إلا أنّهم كسروا على الحكاية ، ولم يقدر (قال) بعد الأفعال ،
 مثل : دعا ، ونادى ، وإنّما ضمّنوا تلك الأفعال معناه⁽⁵⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (أنّ الله) بكسر الهمزة في قوله تعالى : ((أنّ الله بريء من
 المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)) [التوبة : 3] ، وهو على إضمار القول على مذهب البصريين ، أو
 لأنّ (الأذان) في معنى القول ، فكسرت على مذهب الكوفيين ، وممّن شارك عيسى بن

(1) ينظر تفسير الطبري : 33/21 .

(2) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 128/4 .

(3) مفاتيح الغيب : 247 / 27 .

(4) ينظر تفسير أبي السعود : 104/5 .

(5) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 331/1 ، عيسى بن عمر آراؤه اللغوية ، لصالح أبو شارب
 : 326 .

عمر في هذه القراءة الحسن ، والأعرج ، وابن يعمر ، وهارون ، وقرأ جمهور القراء (أنّ الله) بفتح الهمزة على تقدير الباء ، أي : بأنّ الله بريء⁽¹⁾ .

وقرأ الحسن ، ومجاهد ، وابن يعمر : (إنّ الله) بكسر الهمزة، و(من المشركين) بمعنى من عهد المشركين ، فحذف المضاف ، و (رسوله) رفع على الابتداء ، وخبره مضمر على معنى : ورسوله أيضًا بريءٌ . وقرأ أبو رزين ، وأبو مجلز ، وأبو رجاء ، ومجاهد ، وابن يعمر ، وزيد عن يعقوب : (ورسوله) بالنصب⁽²⁾ .

ووجهوا القراءة بكسر همزة (إنّ) على تضمين الأذان في الآية الكريمة معنى القول ، وقيل يقدر القول ، وعلى قراءة الفتح يكون بتقدير حرف جر ، وهو مطرد في (إنّ ، وأنّ) ، والجار والمجرور يجوز أن يكون خبرًا عن الأذان ، وأن يكون متعلقًا به ، وأن يكون متعلقًا بمحذوف وقع صفة له ، وقوله سبحانه (ورسوله) عطف على المستكن في بريء ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف ، وأن يكون عطفًا على محل اسم (إنّ) على قراءة الكسر⁽³⁾ ؛ لأنّ المكسورة لما لم تغير المعنى جاز أن تقدر كالعهد ، فيعطف على محل ما عملت فيه ، أي : على محل كان ، قبل دخولها ، فإنّه كان إذ ذاك مبتدأ ، ووقع في كلامهم العطف على محل أنّ واسمها ، ، ولم يجيزوا ذلك على المشهور مع المفتوحة ؛ لأنّ لها موضعًا غير الابتداء ، وأجاز ابن الحاجب ههنا العطف على المحل في قراءة الجماعة أيضًا ؛ لأنّ (أنّ) المفتوحة على قسمين : ما يجوز فيه العطف على المحل ، وما لا يجوز ، فإن كان بمعنى (إنّ) المكسورة كالتالي بعد أفعال القلوب ، نحو : علمت أنّ زيدًا قائم وعمرّو ، جاز العطف ؛ لاختصاصها بالدخول على الجمل ، ويكون المعنى معها أنّ زيدًا قائم وعمرّو في علمي ، ولذا وجب الكسر في علمت إنّ زيدًا لقائم ، ولكن في نحو قولك : أعجبتني أنّ زيدًا كريمّ وعمرّو ، يتعين الفتح ؛ لأنها حينئذٍ ليست مكسورة ولا في حكمها⁽⁴⁾ .

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 51 ، اتحاف فضلاء البشر: 240 ، معجم القراءات ، للدكتور عبد اللطيف لخطيب : 342/3 .

(2) ينظر زاد المسير : 396/3-397 .

(3) ينظر مشكل إعراب القرآن : 1 / 323 ، البحر المحيط : 8 / 5 .

(4) ينظر شرح الرضي على الكافية : 350/4-352 .

وبيّن سيبويه أنّ ما حمل على الابتداء على وجهين : وجه حسن ، ووجه ضعيف ، " فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولاً على الابتداء ؛ لأنّ معنى إنّ زيداً منطلقٌ : زيدٌ منطلقٌ، وإنّ دخلت توكيداً ، كأنّه قال : زيدٌ منطلقٌ وعمرو ، وفي القرآن مثله (إنّ الله بريءٌ من المشركين ورسوله) ، وأما الآخر الضعيف فإن يكون محمولاً على الاسم المضمّر في المنطلق والظريف ، فإذا أردت ذلك ، فأحسنه أن تقول منطلقٌ هو وعمرو ، وأنّ زيداً ظريفٌ هو وعمرو ، وإن شئت جعلت الكلام على الأول ، فقلت: إنّ زيداً منطلقٌ وعمراً ظريفٌ (1) .

وبيّن النّحاس أنّ من قرأ (إنّ الله) قدر المعنى : قال إنّ الله ، و (بريء) خبر ، ورسوله عطف على الموضع ، ويجوز أن يكون معطوفاً على المضمّر وكلاهما حسن ؛ لأنّه قد طال الكلام ، وقرأ أبي إسحاق وعيسى بن عمر (أنّ الله بريء من المشركين ورسوله) بالعطف على اللفظ (2) .

ونكر الزمخشري أنّهم قرأوا (إنّ الله) : بالكسر ؛ لأنّ الأذان في معنى القول ، (ورسوله) عطف على المنوي في : (بريء) ، أو على محل (إنّ) المكسورة واسمها ، وقرئ : بالنصب ، عطف على اسم (إنّ) أو لأنّ الواو بمعنى مع ، أي : بريء معه منهم ، وبالجرّ على الجوار ، وقيل على القسم ؛ لعمرك (3) .

وبيّن ابن عطية أنّ جمهور القراء قرأوا (أنّ الله بريء) بفتح الهمزة على تقدير : بأنّ الله ، وقرأ الحسن والأعرج بكسر الهمزة على تضمين الأذان في معنى القول ، وقرأ جمهور القراء (ورسوله) بالرفع على الابتداء وحذف الخبر ، وتقديره : ورسوله بريء منهم ، أي : عطف جملة على جملة ، وقيل : هو معطوف على موضع (أنّ) المكتوبة قبل دخول (أنّ)

(1) الكتاب : 144/2 .

(2) ينظر إعراب القرآن : 202/2 .

(3) ينظر الكشاف : 11/3 .

التي لا تغير معنى الابتداء ، بل تؤكد ، وقد قرئت بالكسر ؛ لأنه لا يعطف على موضع (أن) بالفتح⁽¹⁾ .

وقال الرازي : " قوله (إن الله بريء من المشركين) فيه حذف ، والتقدير : (وأذان من الله ورسوله) بأن الله بريء من المشركين إلا أنه حذف الباء لدلالة الكلام عليه"⁽²⁾ .

ورأى القرطبي أن قراءة همزة (أن) بالفتح على تقدير : بأن الله ، ومن قرأ بالكسر قدره بمعنى : قال : إن الله ، و (بريء) خبر أن ، و (رسوله) عطف على الموضع ، ويجوز أن يكون معطوفاً على المضمرة المرفوعة في (بريء) ، وكلاهما حسن ؛ لأنه قد طال الكلام ، وإن شئت على الابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : ورسوله بريء منهم ، ومن قرأ (ورسوله) بالنصب ، وهو الحسن وغيره ، عطفه على اسم الله عز وجل على اللفظ ، وفي الشواذ (ورسوله) بالخفض على القسم ، أي : وحق رسوله⁽³⁾ .

وذكر أبو السعود أن الله بمعنى : بأن الله ، وقرئ بالكسر لتضمن (الأذان) معنى القول (ورسوله) عطف على المستكن في بريء ، أو على محل أن واسمها على قراءة الكسر⁽⁴⁾ .

وقال الشوكاني : " (أن الله بريء من المشركين) قرئ بفتح (أن) على تقدير : بأن الله بريء من المشركين ، فحذفت الباء تخفيفاً ، وقرئ بكسرها ؛ لأن في الإيذان معنى القول"⁽⁵⁾ .

(1) ينظر المحرر الوجيز : 258/4 .

(2) مفاتيح الغيب : 231/15 .

(3) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 106/10 .

(4) ينظر تفسير أبي السعود : 517 / 1 .

(5) فتح القدير : 478 / 2 .

وقرأ عيسى بن عمر الثقفي (لا جرم أنّ) بكسر همزة (إنّ) على الاستئناف والقطع مما قبله ، في قوله تعالى : ((لا جرم أنّ الله يعلم ما يُسرُّونَ وما يُعلنونَ إِنَّهُ لا يُحِبُّ المُستَكْبِرِينَ)) [النحل : 23] ، وكانت قراءة الجمهور (لا جرم أنّ الله) بفتح الهمزة⁽¹⁾ .

وتخريج هذا عند الخليل وسيبويه أنّ (لا) و (جرم) رُكِّبَا معًا ، وبُنِيَا ، والمعنى : حقّ ، وما بعده رفع به على الفاعلية ، أي حقّ خُسرانهم⁽²⁾ .

ورأى العكبري أنّ في الكلام محذوفًا، تقديره : لا جرم في كذبهم ، أي لا محالة ، ثم استأنف، فقال : (إنّ الله يعلم)⁽³⁾ .

وذكر أبو حيان الأندلسي أنّ بعض النحويين يرى أنّ (لا جرم) قد تغني عن لفظ القسم، فنقول : لا جرم لأتيناك ، فعلى هذا يكون قوله (إنّ الله) بكسر الهمزة متعلق بلا جرم ، ولا يكون استئنافًا ، وقد قال بعض الأعراب لمرداس الخارجي : لا جرم والله لا فارقتك أبدًا ، فنفي كلامه تعلقه بالقسم⁽⁴⁾ .

ويرى بعضًا من النحويين أنّ (لا جرم) معناها : لا بدّ ، ولا محالة ، وقالت فرقة : معناها حقّ أنّ الله ، ومذهب سيبويه أنّ (لا) نفي لما تقدم من الكلام ، غير أنّ (لا) تكون لازمة لـ (جرم) لا تنفك عنها⁽⁵⁾ .

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 72 ، البحر المحيط : 469/5 ، شرح الأشموني : 237 / 1 .

(2) ينظر إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري 760/1 ، أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية ، لأحمد الغامدي : 211 .

(3) ينظر إعراب القراءات الشواذ : 760/1 ، أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية : 211 .

(4) ينظر البحر المحيط : 469/5 .

(5) ينظر المحرر الوجيز : 342/5 .

وقال السمين : " والعامّة على فتح الهمزة من (أنّ الله) وكسرها عيسى الثقفي ، وفيها وجهان ، أظهرهما : الاستئناف ، والثاني : جريان (لا جرم) مجرى القسم فتتلقى بما يتلقى به ، وقال بعض العرب : لا جَرَمَ والله لا فارقتك ، وهذا عندي يُضعف كونها للقسم لتصريحه بالقسم بعدها" (1) .

وقرأ عيسى بن عمر (أنّي) بكسر الهمزة في قوله تعالى : ((وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ)) [الانبياء : 83] ، وهو إمّا أن يكون على إضمار القول ، أي قائلاً : إنّني ، وإمّا على إجراء الفعل (نادى) مجرى (قال) ، والرأي الثاني مذهب الكوفيين ، وإضمار القول مذهب البصريين ، وكانت قراءة الجمهور (أنّي) بفتح الهمزة على تقدير حرف الجر ، أي : ناداه بأنّي (2) .

وذكر الزمخشري أنّه قرئ (إنّني) بالكسر على إضمار القول ، أو لتضمن النداء معناه (3) .

وبيّن السمين الحلبي أنّ العامّة قرأت (أنّي) بالفتح لتسليط النداء عليها بإضمار حرف الجرّ ، أي : بأنّي ، وكانت قراءة عيسى بن عمر بالكسر ، وتخرجها عند البصريين على إضمار القول ، أي : نادى ، وأمّا تخرجها عند الكوفيين فعلى إجراء النداء مجرى القول (4) .
وقوله على إضمار القول أي قائلاً : إنّني ، وهذا مذهب للنحويين شائع في أمثاله ، والمذهب الآخر أن يعمل فيه النداء لتضمنه معنى القول (5) .

(1) الدر المصون : 206/7 .

(2) ينظر البحر المحيط : 310/6 ، معجم القراءات القرآنية ، للدكتور الخطيب : 44/6 .

(3) ينظر الكشاف : 160/4 .

(4) ينظر الدر المصون : 189/8 .

(5) ينظر حاشية الشهاب : 465 / 6 .

وقال أبو السعود (أني) ، "أي: بأنّي مسني الضر ، وقرئ بالكسر على إضمار القول أو تضمين النداء معناه ، والضرّ شائع في كلّ ضرر ، وبالضم خاص بما في النفس من مرض وهذا ونحوها"⁽¹⁾ .

وقال الشوكاني : "والعامل فيه : إمّا المذكور أو المقدّر ... والعامل في الظرف وهو (إذ نادى ربه) هو العامل في أيوب (أني مسني الضر) ، أي : بأنّي مسني الضرّ ، وقرئ بكسر (إني) ، واختلف في الضرّ الذي نزل به ماذا هو ؟"⁽²⁾ .

وكسر همزة (إن) بعد القول وشبهه مذهب التزم به عيسى بن عمر الثقفى ، فهو يكسر الهمزة على الحكاية، إذا سبقت بـ (قال) أو إنّه يقدر قال بعد الفعل (نادى) وغيره⁽³⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (أني مسني) بكسر الهمزة في قوله تعالى : ((وَادْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ)) [ص : 41] ، على تقدير القول : قائلاً إني مسني ، أو على أنّ (نادى) قائم مقام القول ، كما هو الحال عند الكوفيين ، وكانت قراءة جمهور القرّاء (أني مسني) بفتح الهمزة على تقدير : بأنّي مسني ، حكاية الكلام الذي ناداه بسببه⁽⁴⁾ .

وقال ابن عطية : " وقرأ الجمهور : (أني) بفتح الهمزة ، وكسرهما عيسى بن عمر ، وهي في موضع نصب بإسقاط حرف الجرّ"⁽⁵⁾ .

(1) تفسير أبي السعود : 721/3 .

(2) فتح القدير : 573/3 .

(3) ينظر عيسى بن عمر نحوه من خلال قراءته ، لصباح عباس سالم : 250 .

(4) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 464/3 ، البحر المحيط : 373/7 ، معجم القراءات ، للخطيب : 104/8 .

(5) المحرر الوجيز : 351/7 .

وبين السمين الحلبي أنّ القراءة بفتح همزة (أني) " جاءت على الحكاية لكلامه الذي ناداه بسببه ولو لم يحكه لقال : إنه مسّه ؛ لأنه غائبٌ ، وقرأ العامة بفتح الهمزة على أنه هو المنادى بهذا اللفظ ، وعيسى بن عمر بكسرها على إضمار القول أو على النداء مجراه" (1) .

وقال الألويسي : " قوله تعالى (إذ نادى ربّه) بدل اشمال منه ، أو من (أيوب) و (أني) أي : بأنّي ، وقرأ عيسى بن عمر بكسر همزة أني" (2) .

ويبدو أنّ عيسى بن عمر قرأ (إنّي) بكسر الهمزة ، بمعنى قال ، أو إجراء (نادى) مجرى قال ، على خلاف قراءة الجمهور بفتح الهمزة (أني) على تقدير : بأنّي حكاية الكلام ، وهي في موضع نصب بإسقاط حرف الجر .

وقرأ عيسى بن عمر (أني مغلوب) بكسر الهمزة في قوله تعالى : ((فدعا ربّه أني مغلوبٌ فانتصر)) [القمر : 10] ، على إضمار القول على مذهب البصريين ، أو على إجراء الدعاء مجرى القول على مذهب الكوفيين ، وكانت قراءة الجمهور (أني) بفتح الهمزة ، أي : بأنّي ، وهي قراءة الأعرج والحسن (3) .

وقال سيبويه : " وقال سبحانه وتعالى : (فدعا ربّه أني مغلوب فانتصر) وقال : ((ولقد أرسلنا نوحًا إلى قومه إنّي لكم نذيرٌ مبين)) [هود : 25] ، أراد بأنّي مغلوب ، وبأنّي لكم نذيرٌ مبينٌ ، ولكنه حذف الباء" (4) .

وقال في موضع آخر " وكان عيسى يقرأ هذا الحرف (فدعا ربّه إنّي مغلوب فانتصر) أراد أن يحكى" (5) .

(1) الدر المصون : 380/9 .

(2) روح المعاني : 205/23 .

(3) ينظر البحر المحيط : 175/8 ، معجم القراءات ، للخطيب : 220/9 .

(4) الكتاب : 127/3 .

(5) المصدر نفسه : 143/3 .

وقال ابن السراج : " فعلى هذا عندي قراءة : (فدعا ربّه أنّي مغلوبٌ) أي : دعا ربّه ، فقال : إنّني مغلوب ، وتكسر أيضاً بعد إلا في قولك : ما قدم علينا أميرٌ إلا إنّهُ مكرمٌ لي ؛ لأنّه ليس هنا شيء يعمل في (إنّ) ، ولا يجوز أن تكون عليه" (1) .

وذكر الزجاج أنّ القراءة (أنّي) بفتح الهمزة ، وقرأ عيسى بن عمر النحوي (أنّي) بكسر الهمزة ، وفسر سيبويه (إنّني) بالكسر ، فقال : على إرادة القول على معنى فدعا ربّه فقال : إنّني مغلوبٌ ، ووجه قراءة الفتح على معنى : دعا ربّه بأنّي مغلوبٌ (2) .

وقال ابن الجوزي : " قال المفسرون : زجروه عن مقالته ، فدعا عليهم نوحٌ ربّه (أنّي مغلوب فانصر) أي : فانتقم لي ممّن كذّبني" (3) .

وبيّن الرازي أنّ قوله تعالى (فدعا ربّه أنّي مغلوب فانصر) ، ترتيب " في غاية الحسن ؛ لأنّهم لمّا زجروه وانزجر هو عن دعائهم دعا ربّه أنّي مغلوب ، وقرئ (إنّني) بكسر الهمزة على أنّه دعاء ، فكأنّه قال إنّني مغلوب ، وبالفتح على معنى بأنّي" (4) .

وذكر العجلي أنّ العامة قرأوا قوله تعالى : (أنّي مغلوب) بفتح الهمزة ، أي : دعاه بأنّي مغلوب ، وجاء هذا على حكاية المعنى ، ولو جاء على حكاية اللفظ لقال : إنّهُ مغلوب وهما جائزان ، وقرأ ابن أبي إسحاق والأعمش بالكسر ، إمّا على إضمار القول ، أي : فقال إنّني مغلوب ، وإمّا إجراء للدعاء مجرى القول وهو مذهب الكوفيين" (5) .

وشارك عيسى بن عمر في القراءة بكسر الهمزة في النص القرآني عبد الله بن أبي إسحاق ، و الأعمش ، وزيد بن علي ، وعاصم في رواية (6) .

(1) الأصول في النحو : 264/1 .

(2) معاني القرآن وإعرابه : 87/5 .

(3) زاد المسير : 92/8 .

(4) مفاتيح الغيب : 37/29 .

(5) الفتوحات الإلهية : 343/7 .

(6) ينظر البحر المحيط : 175/8 .

نستنتج مما تقدّم أنّ قراءة عيسى بالكسر (إئي) على إضمار القول على مذهب البصريين ، وعلى إجراء الدعاء مجرى القول على مذهب الكوفيين ، وأمّا القراءة بفتحها (أئي) ، وهي قراءة الجمهور ، فهي على تقدير الباء .

وقرأ عيسى بن عمر (أئي) بكسر الهمزة على إضمار القول على مذهب البصريين وعلى الحكاية بـ(استجاب)؛ لإجرائه مجرى القول عند الكوفيين ، وذلك في قوله تعالى : ((إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبْ لَكُمْ أَنِّي مُّمَدِّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْسِلِينَ)) [الانفال : 9] ، وقرأ جمهور القراء (أئي) بفتح الهمزة على تقدير الباء ، أي : فاستجاب لكم بأئي ممدكم (1).

وفسر الأخفش الأوسط : كسر همزة (إن) لدخول (اللام) عليها ، كما في قول الشاعر الأحوص الأنصاري (2) [من البسيط]:

ذَاكَ وَائِي عَلَى جَارِي لَدُو حَدَبٍ أَحْنُو عَلَيْهِ بِمَا يُحْنِي عَلَى الْجَارِ

فكسرت همزة إن ؛ لدخول لام التوكيد على خبرها.

ومن العرب من يفتحها ؛ لأنه لا يرى (أن) بعدها (لامًا) ، وقد سمع مثل ذلك من العرب (3) في قوله تعالى : ((أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ مَا فِي الْقُبُورِ ، وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ، إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ)) [العاديات 9-11] .

وقال النحاس : إنّ قوله " (فاستجاب لكم إئي) في موضع نصب ، أي : بأئي ، وقرأ عيسى بن عمر (إئي) بمعنى : قال إئي (4) ، وعدّ ابن خالويه القراءة بكسر همزة (إن) من شواذ القراءات (5) .

(1) البحر المحيط : 460/4 ، معجم القراءات القرآنية ، للدكتور عبد اللطيف الخطيب : 262/3

(2) شعر الأحوص الأنصاري : 108 .

(3) ينظر معاني القرآن : 347-346/1 .

(4) معاني القرآن : 178 / 2 .

(5) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 54 .

وقال الزمخشري : " أَنِّي مَمْدُكُم ، أصله بَأَنِّي مُمَدَّكُمْ ، فحذف الجار ، وسلط عليه استجاب فنصب محله ، وعن أبي عمرو أَنَّهُ قرأ (إِنِّي ممدكم) بالكسر على إرادة القول ، أو على إجراء استجاب مجرى (قال) ؛ لأنَّ الاستجابة من القول "(1) .

واتفق الفخر الرازي مع الزمخشري في تخريج كسر همزة إنَّ وفتحها فقال : " قوله (إِنِّي مُمَدَّكُمْ) أصله بَأَنِّي ممدكم ، فحذف الجار وسلط عليه استجاب ، فنصب محله ، وعن أبي عمرو : أَنَّهُ قرأ (إِنِّي ممدكم) بالكسر على إرادة القول ، أو على إجراء استجاب مجرى قال ، لأنَّ الاستجابة من القول "(2) .

ونكر السمين الحلبي أنَّ العامة تقرأ على فتح الهمزة بتقدير حذف الجر ، أي : فاستجاب بَأَنِّي ، وقرأ عيسى بن عمر ويروى عن أبي عمرو أيضاً (إِنِّي) بكسرها ، وفيها مذهبان : مذهب البصريين أَنَّهُ على إضمار القول ، أي : فقال إِنِّي مُمَدَّكُمْ ، ومذهب الكوفيين أَنَّهُا محكيَّة بـ(استجاب) إجراءً له مجرى القول ؛ لأنَّه بمعناه(3) .

وبيَّن أبو السعود أنَّ قوله (أَنِّي مُمَدَّكُمْ) ، بمعنى : بَأَنِّي ، فحذف الجار وسلط عليه الفعل فنصب محله ، وقرئ بكسر الهمزة على إرادة القول ، أو على إجراء استجاب مجرى قال ؛ لأنَّ الاستجابة من مقولة القول(4) .

وقرأ عيسى بن عمر (أَنِّي معكم) بكسر الهمزة في قوله تعالى : ((إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَتَبَيَّنُوا الَّذِينَ آمَنُوا)) [الانفال : 12] ، وفيها وجهان ، أحدهما : أَنَّهُ على إضمار القول ، وهو مذهب البصريين ، والثاني : إجراء (يُوحِي) مجرى القول ؛ لأنَّه بمعناه ، وهو مذهب الكوفيين(5) .

(1) الكشاف 558/2.

(2) مفاتيح الغيب : 134/15 .

(3) ينظر الدرّ المصون : 566/5.

(4) ينظر تفسير أبو السعود : 469/2 .

(5) ينظر البحر المحيط : 463/4 .

وقال الزمخشري: "أني معكم : مفعول يوحى ، وقرئ : (إني) بالكسر على إرادة القول ، أو على إجراء يوحى مجرى يقول ؛ كقوله : (أني مُدَّكَم) ، والمعنى : أني معيْنُكم على التثبيت فثبتوهم" (1) .

ووجه ابن عطية قراءة عيسى بن عمر بكسر همزة (إني معكم) على استئناف إيجاد القصة ، وذكر أن جمهور القراء قرأوا (أني) بفتح الهمزة على أنها معمولة لـ (يوحى) ، ووجه الكسر على أن الوحي في معنى القول (2) .

وذكر السمين الحلبي أن قوله (أني معكم) مفعول بـ (يوحى) ، أي : يوحى كوني معكم بالغلبة والنصر ، وقرأ عيسى بن عمر بخلاف عنه (إني معكم) بكسر الهمزة ، وفيه وجهان . أحدهما : أن ذلك على إضمار القول ، وهو مذهب البصريين ، والثاني : إجراء (يوحى) مجرى القول ؛ لأنه بمعناه ، وهو مذهب الكوفيين (3) .

ووضّح الشوكاني أن معنى الآية : إني معكم بالنصر والمعونة ، فعلى قراءة الفتح للهمزة هو مفعول (يوحى) ، وعلى قراءة الكسر يكون بتقدير القول (4) .

وقال الآلوسي: " وقرئ (إني معكم) بالكسر على تقدير القول ، أي قائلاً: إني معكم ، أو إجراء الوحي مجراه ؛ لكونه متضمناً معناه" (5) .

مما تقدم رأينا أن كسر همزة (إن) بعد القول وشبهه مذهب التزم به عيسى بن عمر الثقفي ؛ فهو يكسر الهمزة على الحكاية ، إذا سُبقت (إن) بـ (قول) ، أو إنّه يقدر : (قال) بعد ما أشبهه من الأفعال ، مثل : استجاب ، ودعا ، وأخبر ، ونادى ، وأضرابها ،

(1) الكشاف : 562/2 .

(2) ينظر المحرر الوجيز : 149/4 .

(3) ينظر الدر المصون : 577/5 .

(4) ينظر فتح القدير : 419/2 .

(5) روح المعاني : 177/9 .

وقد تابعه البصريون في هذا المذهب ، وأخذ به الكوفيون ، إلا أنهم كسروا على الحكاية ، ولم يُقَدِّروا (قال) بعد الأفعال ، مثل : دعا ، ونادى ، وإنَّما ضمَّنوا تلك الأفعال معناه ، ويبدو أنَّ عيسى بن عمر يكسر همزة (إنَّ) بعد القول ، أو غيره من المواضع التي سبق ذكرها ؛ لأنه يعدّها ابتداءً ، فإنَّ عدّها - وما عملت فيه - اسما ، فُتِحَ همزتها ، وعلى هذا الاعتبار تُوجَّه قراءات عيسى بن عمر بالكسر .

2- القراءة بفتح همزة (إنَّ) المشدَّدة بدلاً من كسرها :

قبل الحديث عن هذه المسألة لابدَّ من معرفة المواضع التي يجب فيها فتح همزة (إنَّ) ، ف (إنَّ) مع ما بعدها تؤول بمصدر ، وهي تجعل الكلام : شأنًا وقصةً وحديثًا ، " ألا ترى أنك إذا قلت : علمت أنك منطلقٌ ، فإنَّما هو : علمت انطلقك ، فهي لا تكون مبتدأةً ، ولا بدَّ أن تكون قد عمل فيها العامل ، أو تكون مبنية على ما قبلها ، لا تريد بها الابتداء ، تقول : بلغني أنك منطلق ، فإنَّ في موضع اسم مرفوع ، كأنك قلت : بلغني انطلقك ، و (أنَّ) إذا كانت مكسورة بمنزلة الفعل ، وإذا كانت مفتوحة بمنزلة الاسم ، والفعل لا يعمل في الفعل ، فلذلك لا يعمل الفعل في (إنَّ) المكسورة ، ويعمل في (أنَّ) المفتوحة ، لما صارت بمعنى المصدر ، والمصدر اسم⁽¹⁾ .

ويتعين (إنَّ) المكسورة حيث لا يجوز أن يسدَّ المصدر مسدَّها ومسدَّ معموليها ، و (أنَّ) المفتوحة حيث يجب ذلك ، ويجوز أن صحَّ الاعتباران⁽²⁾ .

ويجب فتح همزة (أنَّ) في ثمانية مواضع ، هي : أن تقع فاعلاً ، نحو قوله تعالى : ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)) [العنكبوت : 51] ، ونائبًا عن الفاعل نحو : ((أُوجِي إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ)) [الجن : 1] ، ومفعولًا لغير القول ، نحو : ((وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ اشْرَكْتُمْ)) [الانعام : 81] ، وموضع رفع المبتدأ ، نحو : ((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً)) [فصلت : 39] ، ومجرورة بالحرف ، نحو : ((يَا أَيُّهَا اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ)) [الحج : 62] ، ومجرورة

(1) الأصول في النحو ، لابن السراج : 265/1-266.

(2) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 333/1.

بالإضافة ، نحو : ((مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ)) [الذاريات : 23] ، وتابعة لشيء مما ذكر ،
نحو : ((اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ)) [البقرة : 47] ، وفتح همزة
(أَنَّ) لسد المصدر مع معمولها⁽¹⁾ .

ويجوز فتح همزة (أَنَّ) وكسرها في ثلاثة مواضع ، أحدهما : بعد (إذا) الفجائية ،
نحو : خرجتُ فإذا أَنَّ أو إِنَّ زيدًا بالباب ، والثاني : بعد الفاء الجزائية ، نحو : قوله تعالى :
((مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)) [الأنعام : 54]
، والثالث : إذا وقعت خبرًا عن القول ، وخبرها قول ، وفاعل القولين واحد ، نحو : أول
قولي إنِّي أو أنِّي أحمد الله⁽²⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (إنهم اتخذوا) بفتح الهمزة ، أي : لأنهم ، وهو تعليل لـ (حقّ
عليهم الضلالة) في قوله تعالى : ((فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا
الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ)) [الاعراف : 30] ، وقرأ جمهور القراء (إنهم اتخذوا) بكسر
الهمزة ، وهو على التعليل لقوله : (حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ) أو الإخبار⁽³⁾ . وبين الزجاج أنه
لو قرئت أنهم اتخذوا الشياطين لكانت تجوز ، ولكن الإجماع على قراءة الكسر⁽⁴⁾ ، وذكر
أبو جعفر النحاس أن عيسى بن عمر قرأ (أنهم) بفتح الهمزة بمعنى لأنهم⁽⁵⁾ ، ومعنى قوله
تعالى : (أنهم اتخذوا الشياطين أولياء من دون الله) إخبار منه تعالى أنه فعل بهم لما فعلوه
من الضلال ؛ لأنهم اتخذوا الشياطين أولياء من دون الله⁽⁶⁾ .

(1) ينظر الجنى الداني : 407-409 ، الإتقان في النحو ، للدكتور هادي نهر : 414-416 / 2 .

(2) ينظر الجنى الداني : 410-413 ، النحو العربي أحكام ومعاني ، للدكتور فاضل السامرائي : 275/1 .

(3) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 191 / 9 ، البحر المحيط : 291/4 ، الأحكام النحوية والقراءات
القرآنية ، لعلي محمد نوري : 642/2 .

(4) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 331/2 .

(5) ينظر إعراب القرآن : 123/2 .

(6) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 385/4 ، مجمع البيان : 635 / 4 .

وهذا يؤيد قراءة عيسى بن عمر بفتح الهمزة ، أي : لأنهم للتعليل ، والضمير في (إنهم) عائد على الفريق الذي حقّ عليهم الضلالة ، وشارك عيسى بن عمر في القراءة بفتح الهمزة في الآية الكريمة العباس بن الفضل ، وسهل بن شعيب⁽¹⁾ .

وقال العكبري : " قوله تعالى (إنهم اتّخذوا) يقرأ بكسر الهمزة على الاستئناف ، ويقرأ بفتحها ، أي لأنهم ، أي : وجب ذلك عليهم لأجل اتّخاذهم"⁽²⁾ .

ويبدو أنّ عيسى اختار في هذه الآية الكريمة القراءة بفتح الهمزة (أنّ) حين رأى الموضوع صالحاً للتعليل أو التفسير ، كأنه أراد : لأنهم اتّخذوا الشياطين ، ودخول لام التعليل على (أنّ) يدل على أنّها وصلتها اسم .

وذكر السمين الحلبي أنّ قوله تعالى : (إنهم اتّخذوا) جارٍ مجرى التعليل ، وإن كان استئنافاً لفظياً ، ويدلّ على ذلك قراءة عيسى بن عمر والعباس بن الفضل وسهل بن شعيب ، بفتح الهمزة، وهي نصّ في العليّة ، أي حقّت عليهم الضلالة لاتّخاذهم الشياطين أولياء ، ولم يُسند الإضلال إلى ذاته المقدسة ، وإن كان هو الفاعل لها تحسیناً للفظ وتعلیمًا لعباده الأدب⁽³⁾ .

وفسّر أبو السعود قراءة (إنهم اتّخذوا) بالكسر تعليل لخذلانه أو تحقيق لضلالتهم ، ولم يتطرق إلى فتح همزة (أنّ)⁽⁴⁾ .

وذكر الشوكاني أنّ قوله : (إنهم اتّخذوا الشياطين) تعليل قوله : (و فريقاً حقّ عليهم الضلالة) ، وأجاز القراءة بكسر همزة إنّ ، وجعلها للتعليل⁽⁵⁾ .

(1) ينظر المحرر الوجيز : 548/3 .

(2) إعراب القراءات الشواذ : 535/1 .

(3) ينظر الدر المصون : 301/5 .

(4) ينظر تفسير أبي السعود : 338/1 .

(5) ينظر فتح القدير : 280/2 .

ورود في الهوامش الشهابية: (إنهم اتخذوا الشياطين) تعليل لخذلانهم أو تحقيق لضلالهم، ويؤيده أنه قرئ (أنهم) بالفتح ، وهي نص في التعليل⁽¹⁾ .

ويبدو في قراءة عيسى (أنهم) بالفتح للتعليل ، أي بمعنى: لأنهم ، وجوز الزجاج القراءة بالكسر والفتح ، والنحاس والقرطبي وأبو حيان جعلوا قراءة الفتح للتعليل بمعنى لأنهم ، أما العكبري فجعل القراءة بكسر الهمزة على الاستئناف، وفتح الهمزة للتعليل ، والسمين يرى كسر الهمزة وفتحها للتعليل ، وأبو السعود والشوكاني جعلوا القراءة بكسرة همزة (إنهم) للتعليل ، ولم يتطرقا إلى القراءة بفتح همزة (أن) .

وقرأ عيسى بن عمر (إنكم مبعوثون) بفتح الهمزة بعد القول في قوله تعالى : ((وَلَئِنْ قُلْتُمْ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ)) [هود : 7] ، وكانت قراءة الجماعة (إنكم مبعوثون) بكسر الهمزة ، وهو المطرد بعد القول⁽²⁾ ، وذكر النحاس أن همزة (إنكم مبعوثون) كسرت ؛ لأنها بعد القول ، وحكى سيبويه الفتح⁽³⁾ ، وقال ابن خالويه : " ولئن قلت (أنكم) بفتح الهمزة حكاها عيسى⁽⁴⁾ .

وقال الزمخشري : " ولئن قلت (إنكم مبعوثون) بفتح الهمزة ، ووجه أن يكون من قولهم : أنت السوق عنك تشتري لنا لحماً ، وأنت تشتري بمعنى علك ، أي : ولئن قلت لهم : لعلكم مبعوثون ، بمعنى : توقعوا بعثكم وظنوه ، ولا تبتوا القول بإنكاره"⁽⁵⁾ .

وقال ابن عطية : " وقرأ عيسى الثقفي : (ولئن قلت) بضم التاء ، وقرأ الجمهور : (قلت) بفتح التاء ، ومعنى الآية : أن الله عز وجل هذه صفاته ، وهؤلاء بكفرهم في حيز إن قلت لهم : (إنهم مبعوثون) كذبوا وقالوا هذا سحر"⁽⁶⁾ .

(1) ينظر حاشية الشهاب : 272/4 .

(2) مختصر شواذ القرآن : 64 ، اتحاف فضلاء البشر : 255 ، معجم القراءات القرآنية ، للخطيب ، 15/4 .

(3) ينظر إعراب القرآن : 273/2 .

(4) ينظر مختصر شواذ القرآن : 64 .

(5) الكشاف : 185/3 .

(6) المحرر الوجيز : 545/4 .

وبيّن السمين أنّ (إِتِّكُمْ) محكي بالقول ، ولذلك كُسرَت في قراءة الجمهور ، وقُرئ بفتحها ، وفيها تأويلان ذكرهما الزمخشري ، أحدهما : أنّها بمعنى لعلّ ، قال : من قولهم (أنت السوق أنك تشتري لحمًا) أي : لعلك ، أي : ولئن قلت لهم : لعلكم مبعوثون بمعنى توقعوا بَعْتَكُمْ وظنّوه ، ولا تبتّوا القول بإنكاره ، لقالوا ، والثاني : أنّه تَضَمَّنَ (قلت) معنى (ذَكَرْتُ) ، ففتحت الهمزة ؛ لأنّها مفعول ذكرت⁽¹⁾ .

وقال الشهاب : " ولئن قلت ذاكرا أنكم مبعوثون ، هو مفعول للذكر لا للقول ، ولذا فتحت ... ، أو أن تكون (أنّ) بمعنى (علّ) ؛ إذ قالوا : أنت السوق عنك أن تشتري لحمًا ، وأنك تشتري لحمًا كما في الكشف...⁽²⁾ .

وجاء في تفسير روح المعاني بأنّ الأعمش قرأ (أنكم) بفتح الهمزة على تضمين (قلت) معنى ذكرت ، و(أنّ وما بعدها) في تأويل مصدر مفعول لذكر ، واستظهر بعضهم كون القول بمعنى الذكر مجازًا ، وبيّن أنّ "الذكر والقول مترادفان فلا معنى للتجاوز حينئذٍ ، ولما كان القول باقياً في التضمين جاء الخطاب على مقتضاه"⁽³⁾ .

وقوله (إِتِّكُمْ) موجّه إلى جميع المكلفين بالموصول مع صلته للتخصيص ، أي : ليقول الكافرون منهم ، وإنّ وجّه إلى الكافرين منهم فهو وارد على طريقة الذم⁽⁴⁾ .

والمعنى (ولئن قلت إنكم مبعوثون) أي : إن دلت يا محمد على البعث من بعد الموت ، وذكرت ذلك للمشركين فإنهم يقولون : هذا سحر ، وكُسرَت (إنّ) ؛ لأنّها بعد القول مبتدأة ، وحكى سيبويه الفتح⁽⁵⁾ .

(1) ينظر الدر المصون : 291/6 .

(2) حاشية الشهاب : 130/5 .

(3) روح المعاني : 13/12 .

(4) ينظر تفسير أبي السعود : 13/3 .

(5) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 16 /11 .

وقال الشوكاني: "وَكُسِرَتْ (إِنْ) من قوله (إِيَّاكُمْ) ؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ الْقَوْلِ ، وَحِكْيَ سَيَّبِيهِ الْفَتْحَ عَلَى تَضْمِينِ (قَلَّتْ) مَعْنَى : ذَكَرْتُ ، أَوْ عَلَى (أَنْ) بِمَعْنَى : لَعَلَّ ، أَيْ : وَلَئِنْ قَلَّتْ لَعَلَّكُمْ مَبْعُوثُونَ ، عَلَى أَنَّ الرَّجَاءَ بِاعْتِبَارِ حَالِ الْمَخَاطِبِينَ ، أَيْ تَوَقُّعُوا ذَلِكَ وَلَا تَتَّبِعُوا"⁽¹⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (وَإِنَّ رَبَّكُمْ) بفتح الهمزة في قوله تعالى : ((وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي)) [طه : 90] ، وكانت قراءة جمهور القراء (وَإِنَّ رَبَّكُمْ) بالكسر⁽²⁾ .

وقال أبو حيان: " وقرأ الحسن وعيسى وأبو عمرو في رواية (وَأَنَّ رَبَّكُمْ) بفتح الهمزة ، والجمهور بكسرها ، والمصدر المنسبك منها في موضع خبر مبتدأ محذوف تقديره : والأمر أَنَّ رَبَّكُمْ الرَّحْمَنُ ، فهو عطف جملة على جملة ، وقدره أبو حاتم ولأنَّ رَبَّكُمْ الرَّحْمَنُ ، وقرأت فرقة (أُنَّما) و (أَنَّ رَبَّكُمْ) بفتح الهمزتين ، وتخريج هذه القراءات على لغة بني سليم ؛ فهم يفتحون (أَنَّ) بعد القول مطلقاً"⁽³⁾ ، وقد وصفوا القراءة بفتح الهمزة على أنها من شواذ القراءات⁽⁴⁾ .

وذكر السمين الحلبي أَنَّ جمهور القراء قد قرأوا (وَإِنَّ رَبَّكُمْ الرَّحْمَنُ) بالكسر ؛ لوقوعها بعد القول ، لا بمعنى الظن ، وقرأت جماعة من القراء بالفتح ، وخُرِّجَتْ عَلَى لُغَةِ سَلِيمٍ : وَهُوَ أَنَّهُمْ يَفْتَحُونَ (أَنَّ) بَعْدَ الْقَوْلِ مُطْلَقًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَرَّجَهَا عَلَى وَجْهِينِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا وَمَا بَعْدَهَا بِتَأْوِيلِ مَصْدَرٍ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، تَقْدِيرُهُ : وَالْأَمْرُ أَنَّ رَبَّكُمْ الرَّحْمَنُ ، فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلَةِ لَا مِنْ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، وَالثَّانِي : أَنَّهَا مَجْرُورَةٌ بِحَرْفٍ مَقْدَرٍ ، أَيْ : لِأَنَّ رَبَّكُمْ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي"⁽⁵⁾ .

(1) فتح القدير : 674/2 .

(2) ينظر البحر المحيط : 253/6 ، الدر المصون : 91/8 ، روح المعاني : 249/16 .

(3) البحر المحيط : 253/6 .

(4) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 92 .

(5) ينظر الدر المصون : 91/8 .

وقرأ عيسى بن عمر (إِنْهُمْ) بفتح الهمزة على تقدير : لَأَتْهُمْ ، أو بَأَتْهُمْ ، في قوله تعالى : ((وَقَفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ)) [الصافات : 24] ، وقرأ جمهور القراء (إِنْهُمْ) بكسر الهمزة على الاستئناف المفيد للعلّة⁽¹⁾ ، ووجه الكسائي قراءة عيسى بن عمر (أَنْهُمْ) بفتح الهمزة بأنّ معناها لأَتْهُمْ ، وبَأَتْهُمْ⁽²⁾ .

ونذكر ابن الجوزي أنّ ابن السميع قد قرأ كما قرأ عيسى بن عمر ؛ إذ قرأ بفتح همزة (إِنْ) هكذا : أَنْهُمْ⁽³⁾ ، وقد عدّ ابن خالويه هذه القراءة من القراءات الشاذة⁽⁴⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (إِنَّهُ) بفتح الهمزة على تقدير : بَأَنَّهُ في قوله تعالى : ((فَأَيُّمًا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)) [المؤمنون : 117] ، وقرأ الجمهور (إِنَّهُ) بكسر الهمزة على الاستئناف⁽⁵⁾ .

وبين الزجاج أنّ التأويل عند ربّه فإنّه لا يفلح الكافرون ، والمعنى الذي له عند ربّه أنّه لا يفلح ، وجائز (أنّه) لا يفلح الكافرون بفتح (أَنْ) ، ويجوز أن يكون فأئماً حسابه عند ربّه ، فيجازيه عليه كما قال (ثم علينا حسابهم)⁽⁶⁾ .

ونذكر ابن خالويه أنّ القراءة بفتح الهمزة هي قراءة قتادة ، وعيسى ، والحسن ، وتقدير هذه القراءة عنده على معنى حسابه أنّه لا يفلح⁽⁷⁾ .

وقال الزمخشري : " وقرئ أنّه لا يفلح لفتح الهمزة ، ومعناه : حسابه عدم الفلاح ، والأصل حسابه أنّه لا يفلح هو ، فوضع الكافرون موضع الضمير ؛ لأنّ (مَنْ يدع) في معنى الجمع ؛ وكذلك : حسابه إنّّه في معنى حسابهم ... إنّهم لا يفلحون"⁽¹⁾ .

(1) ينظر البحر المحيط : 341/7 ، مختصر في شواذ القرآن : 128 ، معجم القراءات القرآنية : 19/8 .

(2) ينظر معاني القرآن : 219 ، إعراب القرآن ، للنحاس : 416/3 .

(3) ينظر زاد المسير : 53/7 .

(4) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 128 .

(5) ينظر البحر المحيط : 391/6 ، الدر المصون : 376/8 .

(6) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 25/4 .

(7) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 101 .

وقال ابن عطية : " وقرأ الجمهور : (إِنَّه لا يُفْلِحُ) بكسر الألف ، وقرأ الحسن وقتادة : إِنَّه لا يُفْلِحُ بفتحها ، والمعنى أنه إذ لا يتذكر ولا يفلح يؤخر حسابه وعذابه حتى يلقى ربّه" (2).

ووضّح الرازي : أنه قرئ لا يُفْلِحُ بفتح الهمزة ، ومعناه حسابه عدم الفلاح ، وجعل فاتحة السورة (قد أفلح المؤمنون) ، "وخاتمتها (أنه لا يفلح الكافرون) فشتان ما بين الفاتحة والخاتمة" (3).

وقال السمين : " وقوله (إِنَّه لا يُفْلِحُ) الجمهور على كسر الهمزة على الاستئناف المفيد للعلم ، وقرأ الحسن وقتادة (أنه) بالفتح ، وخرّجه الزمخشري على أن يكون خبر (حسابه) ، وقال : ومعناه حسابه عدم الفلاح ، والأصل : حسابه أنه لا يُفْلِحُ هو ، فوضع (الكافرون) في موضع الضمير ؛ لأنّ من يدعُ في معنى الجمع ، وكذلك (حسابه) أنه لا يُفْلِحُ في معنى : حسابهم أنّهم لا يُفْلِحون ، ويجوز أن يكون ذلك على حذف حرف العلة ، أي : لأنه لا يُفْلِحُ" (4).

وذكر أبو السعود أنّ قوله تعالى (فإنّما حسابه عند ربّه) هو مجاز له على قدر ما يستحقه (إِنَّه لا يُفْلِحُ الكافرون) ، أي : إنّ الشأن ، وقرئ بالفتح على أنه تعليل أو خبر ، ومعناه حسابه عدم الفلاح ، والأصل حسابه أنه لا يُفْلِحُ هو ، فوضع الكافرون موضع الضمير ؛ لأنّ من يدعُ في معنى الجمع ، وكذلك حسابه إنه لا يُفْلِحُ في معنى حسابهم ، إنّهم لا يُفْلِحون ، وقد بدأت السورة الكريمة بتقرير فلاح المؤمنين ، وختمت بنفي الفلاح عن الكافرين (5).

(1) الكشاف : 254/4 .

(2) المحرر الوجيز : 327/6 .

(3) مفاتيح الغيب : 129/23 .

(4) الدر المصون : 376 /8 .

(5) ينظر تفسير أبي السعود : 88/4 .

رأينا ممّا تقدم أنّ الآية الكريمة جمعت بين كسر (إِنْ) وفتحها ، ودلالة الكسر غالباً على القطع والابتداء والاستئناف ، فيؤثر الكسر حين تريد قطع ما قبل (إِنْ) عمّا بعدها، أمّا إذا أريد الربط بين (إِنْ) وما قبلها وما بعدها فُتِحَتْ ؛ لأنّ الفتح دلالاته ارتباط الكلام بعضه ببعض ، على تقدير التعليل أو التفسير ، ليسير على سياق واحد ، والمعنى مرتبط ببعضه ببعض .

3- القراءة بفتح همزة (إِنْ) بدلاً من كسرها :

قرأ عيسى بن عمر (إِنْ وَهَبَتْ) بفتح الهمزة في قوله تعالى : ((وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ)) [الأحزاب : 50] ، إمّا على تقدير حذف حرف الجرّ ، أي لأنّ وَهَبَتْ ، وإمّا على جعل (أَنْ وَهَبَتْ) بدلاً من امرأة بدل اشتمال ، وكانت قراءة جمهور القراء بكسر الهمزة (إِنْ وَهَبَتْ) ، وذلك على شرط ، أي : أحللناها لك (أَنْ وَهَبَتْ)⁽¹⁾ .

وقد وجّه القراء فتح همزة (أَنْ) وكسرها ، فقال : " وقرأ بعضهم (أَنْ وَهَبَتْ) بالفتح على قوله : لا جناح عليه أن ينكحها في أَنْ وَهَبَتْ ، لا جناح عليه في هبّتها نفسها ، ومن كسر جعله جزاء ، وهو مثل قوله : ((لا يجرمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ)) [المائدة : 2] ، (و إِنْ صَدُّوكُمْ) (إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ) مكسورة لم يُخْتَلَفَ فِيهَا"⁽²⁾ .

وروي عن الحسن البصري أنّه قرأ : (أَنْ وَهَبَتْ) ، بفتح الألف ، بمعنى : وأحللنا امرأة مؤمنة أن ينكحها ؛ لهبّتها له نفسها ، وقال عنها الطبري : " والقراءة التي لا أستجيز خلافها في ذلك كسر الألف - يقصد كسر الهمزة - لإجماع الحجة من القراء عليه"⁽³⁾ .

وقال الزجاج : " وتقرأ (إِنْ وَهَبَتْ) بالفتح ، أي : أَنْ وَهَبَتْ نفسها للنبي حَلَّتْ له ، ومن قرأ (أَنْ وَهَبَتْ) بالفتح ، بالمعنى أحللناها لأنّ وَهَبَتْ نفسها ، و (خالصةً) منصوب على

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 121 ، التبيان في تفسير القرآن : 351/8 ، معجم القراءات القرآنية ، للخطيب : 299/7 ، الحذف والزيادة في القراءات القرآنية ، للهواوشة : 110 .

(2) معاني القرآن : 345/2 .

(3) تفسير الطبري : 133/19 .

الحال ، المعنى : إنا أحلنا لك هؤلاء ، وأحللنا لك مَنْ وهبت نفسها لك ، وإتّما قيل للنبي ههنا ؛ لأنه لو قيل : (أَنْ وهبت) نفسها لك كان يجوز أن يتوهم أنّ في الكلام دليلاً أنه يجوز ذلك لغير عليه السلام، كما أجاز في قوله : (وبنات عمّك وبنات عمّاتك) ؛ لأنّ بنات العمّ وبنات الخال يحلن للنّاس" (1) .

وبيّن أبو جعفر النّحاس أنّ القراءة بالكسر معناها : إنّ وهبت نفسها للنبي حلّت له ، ومن قرأ (أن وهبت) بفتح الهمزة فـ (إنّ وهبت) : معنى لأن وهبت ، ويجوز إن وهبت بدل اشتغال من امرأة ، وخالصة منصوبة على الحال (2) .

وعدّ ابن خالويه قراءة عيسى بن عمر (أنّ وهبت) بفتح الهمزة من القراءات الشاذة (3) .

وقال أبو الفتح : " ومن ذلك قراءة أبيّ بن كعب والحسن والتقي وسلام (أن وهبت نفسها للنبي) بفتح الألف ، تقديره لأن وهبت نفسها له ، وإن هي وهبت نفسها له . وليس يعني بذلك امرأة بعينها قد كانت وهبت نفسها له ، وإتّما محصولة أنّها إن وهبت امرأة نفسها للنبي (صلى الله عليه واله) حلّت له من أجل هبتها إيّاها عليه ، فالحلّ إذن إتّما هو مسبّب عن الهبة متى كانت ، فلهذا لم يعتزم به واحدة معيّنة قد كانت وهبت نفسها له ، ويؤيد ذلك القراءة بالكسر ، فصح به الشرط" (4) .

ورأى مكّي أنّ مَنْ قرأ (أن وهبت) بفتح (أنّ) ، وهو مروى عن الحسن البصري ، جعل (أنّ) بدلاً من (امرأة) ، وقيل : هو على حذف حرف الجرّ ، أي : لأن وهبت (5) .

وقال الطوسي في معرض كلامه عن قوله تعالى : (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي) "بأنّ القراء كلّهم على كسر (إنّ) على إنّه شرط ، وقرأ الحسن بفتحها على أنّه بمعنى

(1) معاني القرآن وإعرابه : 232/4 - 233 .

(2) ينظر اعراب القرآن : 320/3 .

(3) ينظر مختصر شواذ القرآن ، لابن خالويه : 121 .

(4) المحتسب : 128/2 .

(5) ينظر مشكل إعراب القرآن : 199/2 .

أحللنا لأن وهبت ، والمعنى واحد ؛ لأنه بمنزلة قولك: سرنى إن ملكت ، أي : سرنى ما ملكت (إن أراد النبي) ، وأحللنا لك المرأة إذا وهبت نفسها لك إن أردتها ورغبت فيها⁽¹⁾ .

4- القراءة بتخفيف (أن) بدلاً من تشديدها :

تأتي (أن) في الكلام على أربعة أوجه ، فوجه أن تكون هي والفعل الذي تتصبه مصدرًا ، ووجه آخر : مخففة من الثقيلة ، والوجه الثالث : أن تكون في معنى (أي) التي تقع للعبارة والتفسير ، ووجه رابع : زائدة مؤكدة⁽²⁾ .

فإن أريد بها الثقيلة لم يجز أن يليها الفعل إلا إذا جاء عوضًا ممّا حذف من المضمر ، وذلك قولك إذا أردت الثقيلة : قد علمت أن لا تقوم ، تريد أنك لا تقوم ، و (لا) عوض ، وهي - إذا أردت الخفيفة - غير فاصلة بين أن والفعل ، فأما السين وسوف فلا يكون (أن) قبلها إلا على التثقيل والإضمار ، لأنهما ليستا ك (لا) ألا ترى أنك تقول : مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ ، فيكون بمنزلة قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ وقاعدٍ في الإعراب ، وإن كان الأول منفياً ... ، ولا تقع السين وسوف هذا الموقع ، فعلى هذا تقول : علمت أن سيقومون ، وأن سوف يقومون ، لا يكون : إلا على ذلك⁽³⁾ .

وذكر البطليوسي أنّ (أن) المشددة وضعت للعمل في الأسماء ، و (إن) المخففة وضعت للعمل في الأفعال المستقبلية ، فما دامت على أصل وضعها فلا بأس بينهما : لأن أحدهما مشددة ، والثانية مخففة ، وإحداهما تعمل في الأسماء ، والثانية في الأفعال⁽⁴⁾ .

وبين السيوطي أنّ حال (إن) المخففة كحالها وهي مشددة في جميع الأحكام : إلا في شيء واحد ، وهو أنّها لا تعمل في الضمير إلا ضرورة بخلاف المشددة ، تقول : إنك قائم ولا يجوز : إنك قائم⁽¹⁾ .

(1) التبيان في تفسير القرآن : 351/8 .

(2) ينظر المقتضب 358/2 ، المحتسب : 328 /1 ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة الرابعة والعشرون : 195 ، الإتقان في النحو ، للدكتور هادي نهر : 407/2 .

(3) المقتضب : 5/3 -6 .

(4) ينظر الاقتضاب : 122 .

وقرأ عيسى بن عمر (أَنْ لَعْنَةً) بتخفيف أَنْ ، ورفع لعنة في قوله تعالى : ((وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ)) [النور : 7] ، وشارك عيسى بن عمر في هذه القراءة نافع ، وأبو رجاء ، وقتادة ، وسلام ، وعمرو بن ميمون ، والأعرج ويعقوب بخلاف عنهما ، والحسن ، وسهل والمفضل ؛ إذ قد قرأ هؤلاء جميعاً بتخفيف (أَنْ) ، ورفع (لعنة) ، وهي (أَنْ) المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف⁽²⁾ .

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي بتشديد (أَنْ) ، ونصب (لعنة) اسماً لها ، وخبرها ما بعدها⁽³⁾ .

وكذلك قرأ عيسى بن عمر (أَنْ غَضِبَ) في قوله تعالى : ((وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ)) [النور : 9] ، بتخفيف النون من (أَنْ) و (غَضِبَ) ، فعل ماض ، ولفظ الجلالة بعده جاء مرفوعاً ، وهي أن المخففة من الثقيلة ، ولما خفت حذف اسمها وهو ضمير الشأن ، وممن شارك عيسى بن عمر بقراءة (أَنْ غَضِبَ) أبو رجاء ، وقتادة ، وسلام ، وعمرو بن ميمون ، والأعرج بخلاف عنه ، وقرأ جمهور القراء (أَنْ غَضِبَ اللَّهُ) بتشديد أَنْ ، وغضب اسمها ، وهو مضاف ، ولفظ الجلالة مضاف إليه⁽⁴⁾ .

وبيّن الزجاج في كلامه عن قوله تعالى : (والخامسة أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عليها) أَنْ القراءة بتخفيف (أَنْ) على معنى أَنَّهُ غَضِبَ اللَّهُ عليها ، ويجوز أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عليها ، وههنا (هاء) مضمره ، و(أَنْ) مخففة من الثقيلة ، والمعنى أَنَّهُ غَضِبَ اللَّهُ عليها ، وَأَنَّهُ غَضِبَ اللَّهُ عليها⁽⁵⁾ .

(1) ينظر الأشباه والنظائر : 131/3 .

(2) ينظر المحتسب : 102 / 2 ، الكشف عن وجوه القراءات : 134/2 ، التّبصرة : 609 ، الكشف : 272/4 .

(3) ينظر مفردة أبي عمرو بن العلاء في القراءات ، لأبي عمرو الداني : 118 .

(4) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش : 74/8 ، البحر المحيط : 399/6 ، التنوير في مازاده النشر ، لعبد العزيز المزيني : 310 .

(5) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 35/4 .

وقال ابن خالويه عن قوله تعالى (والخامسة أن لعنة الله عليه) وقوله تعالى (وأنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) إتهما "يقرآن بتشديد أن ونصب اللعنة والغضب إلّا ما قرأ به (نافع) من التخفيف والرفع للّعنة ، وجعله (غضِبَ) فعلاً ماضياً ، والله تعالى رفع به ، فالحجّة لمن شدّد ونصب أنّه أتى بالكلام على أصل ما بُني عليه ، والحجة لمن خَفَّفَ (أنْ) ورفع لها ما قدمناه آنفاً ، وهو الوجه ، ولو نصب لجاز"(1) .

وذكر ابن جني أنّ من خَفَّفَ ورفع ، فإنّما عنده مخفّفة من الثقيلة ، "وفيها إضمار محذوف للتخفيف ، أي : أنّه لعنة الله عليه ، وأنه غَضِبُ الله عليها ، فلما خَفَّفَ أضمر اسمها وحذف ، ولم يكن من إضماره بدّ ؛ لأنّ المفتوحة إذا خففت لم تصر بالتخفيف حرف ابتداء ، إنّما تلك إنّ المكسورة ، وسبب ذلك أنّ اتصال المكسورة باسمها وخبرها اتصال بالمعمول فيه ، واتصال المفتوحة باسمها وخبرها اتصالان ، أحدهما: اتّصال العامل بالمعمول ، والآخر اتّصال الصلّة بالموصول ، ألا ترى أنّ ما بعد اتّصال العامل بالمعمول صلّة لها ؟ فلما قويّ مع الفتح اتّصال أن بما بعدها لم يكن بدّ من اسم مقدر محذوف تعمل فيه ، ولما ضعف اتّصال المكسورة بما بعدها جاز إذا خففت أن تفارق العمل ، وتخلص حرف ابتداء ، ولا يجوز أن تكون (أنْ) هنا بمنزلة (أي) للعبارة ، كالتي في قول الله سبحانه : ((وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشوا)) [ص : 6] ، معناه أي : امشوا ؛ لأنّها لا تأتي إلّا بعد كلام تام ، وقوله : (وانطلق الملاء) كلام تام ، وليست (الخامسة) وحدها كلاماً تاماً ، فتكون (أنْ) بمعنى أي ، ولا تكون (أنْ) هنا زائدة ؛ لأنّ معناه :والخامسة أنّ الحال كذلك ، يدل على قراءة الكافة : (أنْ لَعْنَةُ اللَّهِ) و (أنْ غَضَبَ اللَّهِ)" (2) .

ومعنى (والخامسة أنّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) أنّه غضبُ الله عليها ، وهذه لا تخفّف في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلّا إذا أريد بها الثقيلة مضمراً فيها الاسم " فلو لم يريدوا ذلك

(1) الحجة في القراءات السبع : 260.

(2) المحتسب : 102/2 .

لنصبوا كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا ، يريدون معنى كأن ، ولم يريدوا الإضمار ، وذلك قوله : كأن وريديهِ رشاء خُلِبِ ، ومعتد فظ غليظ القلب، وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى أن ، فلما اضطرت إلى التخفيف فلم تضمر لم يغيّر ذلك أن تنصب بها ، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله⁽¹⁾ .

والخامسة رفع بالابتداء ، والخبر (أن) وصلتها ، ومعنى المخففة كمعنى الثقيلة ؛ لأن معناها أنه⁽²⁾ .

ووضّح مكي في حديثه عن قوله تعالى : (أن لعنة الله) وقوله (أن غضب الله) أن نافعاً قرأها بتخفيف (أن) ورفع (اللعنة) على الابتداء ، وعليه الخبر، وكسر الضاد من (غضب) على أنه فعل ماضٍ ، يرتفع به الاسم بعده ، و (أن) يراد بها الثقيلة ، ولا تُخفف (أن) المفتوحة إلا وبعدها الأسماء ، فتضمر معها الهاء ، وإذا خففت المكسورة أضمرت معها القصة أو الحديث ، وقرأ الباقر بتشديد (أن) ونصب (اللعنة) وفتح الضاد من (غضب) يجعلونه مصدرًا ، وينصبونه بـ (أن) ويخفزون الاسم بعده على إضافة الغضب إليه ، والاختيار ما عليه الجماعة⁽³⁾ .

وفي قراءة عيسى (أن غضب) لم يفصل بين (أن) المخففة والفعل ماضي بعدها وهو غضب ؛ لدلالة الجملة الفعلية على الدعاء ، ومن الجدير بالذكر هنا أنه إذا وقعت (أن) المخففة بعد فعل من أفعال العلم واليقين وجب أن تكون مخففة من الثقيلة ، واسمها مضمر وجوبًا وخبرها جملة اسمية أو فعلية⁽⁴⁾ .

ويقصد في قوله (الخامسة) يعني الشهادة الخامسة ، وصياغة العدد (خمسة) في الآية الكريمة على صيغة اسم فاعل يدل على الترتيب⁽⁵⁾ .

(1) الكتاب : 163 / 2 .

(2) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 129/3 .

(3) ينظر الكشف عن وجوه القراءات : 134 / 2 .

(4) ينظر الإتيان في النحو : 410/2

(5) ينظر شذرات الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري : 463 .

5- القراءة بتشديد النون في (لکن) بدلاً من تخفيفها :

لکن تستعمل للاستدراك ، وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها ، وهي مخففة ، وإنما يستدرك بها بعد النفي ، نحو قولك : ما جاءني زيدٌ لكن عمرو لم يأت ، ويقول القائل : ما ذهب زيدٌ ، فنقول : لکن عمراً قد ذهب ، ويجوز في الثقيلة والخفيفة أن يُستدرك بها بعد الإيجاب ما كان مستغنياً ، نحو قولك : جاء زيدٌ ، فأقول : لکن عمراً لم يأت ، وتكلم عمرو لکن خالدٌ سكت ، فأما الخفيفة إذا كانت عاطفة اسماً على اسم لم يجز أن يستدرك بها إلا بعد النفي ، فلا يجوز أن تقول : جاءني عمرو ولكن زيدٌ ، ولكن تقول : ما جاءني عمرو ولكن زيدٌ ، فإن عطفت بها جملة ، وهي الكلام المستغنى عنه جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب ، نحو قولك : قد جاءني زيدٌ لکن عمرو لم يأتني ، فالمخففة لا يستدرك بعد الإيجاب في المفرد ، أما إذا وقع بعدها جملة فيجوز ذلك ، و (لکن) العاطفة لا تكون إلا بعد النفي⁽¹⁾ .

وتهمل (لکن) إذا خففت وجوباً ، نحو قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي قوله تعالى : ((وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ)) [الأنفال : 17] بتخفيف النون في لكن ، هكذا: ولكن الله⁽²⁾ ، وأجاز يونس والأخفش الأسط إعمالها حينئذٍ قياساً ، وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب⁽³⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (ولكن أنفسهم) بتشديد النون ، وأنفسهم اسمها ، ويظلمون خبرها ، في قوله تعالى : ((وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ)) [آل عمران : 17] ، وقرأ جمهور القراء (لکن) بالنون الخفيفة فهي استدرائية ، وأنفسهم : مفعول به مقدم للفعل (يظلمون)⁽⁴⁾ .

(1) ينظر المقتضب : 107/4 - 108 - 138 .

(2) ينظر التيسير في القراءات السبع : 283 .

(3) ينظر أوضح المسالك : 381/1 ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : 459/1 .

(4) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 59 ، القراءات القرآنية الشاذة ، لداليا حسن : 140 .

ولقد عدّ ابن خالويه قراءة عيسى بن عمر (ولكنّ أنفسهم يظلمون) بتشديد النون من القراءات الشواذ⁽¹⁾ .

وقال الزمخشري : " وقرئ (ولكنّ) بالتشديد بمعنى ولكنّ أنفسهم يظلمونها هم ، ولا يجوز أن يُراد ولكّنه أنفسهم يظلمون ، على إسقاط ضمير الشأن ؛ لأنّه إنّما يجوز في الشعر"⁽²⁾ .

وذكر العكبري أنّه من خفّف فإنّه نصّب بـ (يظلمون) ، وأمّا من شدّد فإنّه نصب بـ (لكنّ) ، والخبر (يظلمون) ، والعائد محذوف ، تقديره يظلمونها ، وهو ضعيف⁽³⁾ .

ورأى أبو حيّان أنّ حذف الضمير من الخبر شيء حسن ، وحسّن حذفه هنا ؛ لكون فاصلة رأس آية ، ولو صرّح به لزال هذا المعنى⁽⁴⁾ .

وعلى قراءة الجمهور تكون (لكن) حرف عطف للاستدراك لا محل له من الأعراب ؛ لأنّه مخفف و (أنفسهم) مفعول به مقدّم للفعل (يظلمون) منصوب بالفتحة و (هم) ضمير الغائبين مبني في محلّ جرّ بالإضافة ، ويظلمون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل⁽⁵⁾ .

وقال السمين حين وقف على قوله تعالى : (ولكنّ أنفسهم يظلمون) بأنّ " العامة على تخفيف (لكن) ، وهي استدرائية ، و (أنفسهم) مفعول مقدّم ، وقدم للاختصاص ، أي : لم يقع وبال ظلمهم إلّا بأنفسهم خاصة لا يتخطّاهم ، ولأجل الفواصل أيضاً ، وقرأ بعضهم مشدّدة ، ووجهها أن يكون (أنفسهم) اسمها ، و (يظلمون) الخبر ، والعائد من الجملة

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 29 .

(2) الكشف : 615/1 .

(3) ينظر إعراب القراءات الشواذ : 341 .

(4) ينظر البحر المحيط : 41 / 3 .

(5) ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ، لبهجت عبد الواحد : 132/2 .

الخبرية على الاسم المحذوف كون الفعل فاصلة ، فلو ذكر مفعوله لفات هذا الغرض ، وقد خرّجه بعضهم على أن يكون اسمها ضمير الأمر والقصة حذف للعلم به ، و (أنفسهم) مفعول به مقدّم لـ(يظلمون) ، كما تقدّم ، والجملة خبر لها ، وقد رُدَّ هذا بأنّ حذف اسم هذه الحروف لا يجوز إلا ضرورة⁽¹⁾ .

ورأى أبو السعود أنّ تقديم المفعول به جاء لرعاية الفواصل لا للتخصيص ؛ إذ الكلام في الفعل باعتبار تعلقه بالفاعل ، لا بالمفعول ، أي : ما ظلمهم الله ولكن ظلموا أنفسهم ، وصيغة المضارع للدلالة على التجدد والاستمرار ، وذكر أنّ قرئ (ولكن) بالتشديد على أنّ أنفسهم اسمها ، ويظلمون خبرها ، والعائد محذوف للفاصلة ، أي : ولكن أنفسهم يظلمون ، وأمّا تقدير ضمير الشأن فلا سبيل إليه ؛ لاختصاصه بالشعر ضرورة⁽²⁾ ، كما في قول المتنبي⁽³⁾ [من الطويل] :

وماكُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنَّ مَن يُبْصِرُ جُفُونَكَ يَعِشِقُ .

6- القراءة بكسر لام الأمر بعد الواو بدلاً من إسكانها :

لام الأمر : هي اللام التي تدخل على الفعل المضارع ، فتجعله دالاً على الطلب مجزوماً ، والفعل الذي تدخل عليه لام الأمر يدل على الغائب ، إن كان معلوماً ، ويقلّ دخولها على المتكلم المفرد المعلوم ؛ لأنّ الواحد لا يأمر نفسه ، فإن كان مع المتكلم غيره سهل الأمر ؛ لمشاركة غيره له فيما يأمر به ، نحو قوله تعالى : ((وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ)) [العنكبوت : 1] ،

(1) الدر المصون : 361 / 3 .

(2) ينظر تفسير أبي السعود : 541/1 .

(3) ديوان المتنبي : 345 .

وأقل من ذلك دخولها على المخاطب المعلوم ؛ لأنّ له صيغة خاصة ، وهي : إِفْعَلْ ، فيستغنى بها عنه⁽¹⁾ .

ولام الأمر تكون مكسورة عادة إلا إذا وقعت بعد الواو والفاء ، فالأكثر تسكينها ، نحو قوله تعالى : ((فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا)) [البقرة : 186] ، وقد تسكن بعد ثمّ ، قال ابن الحاجب : " وإسكانها مع الفاء أكثر منهما ، ومع الواو أكثر من ثمّ ، ووجهه أنّ الفاء اتّصلت اتّصالاً معنوياً وصورياً ، وهي على حرف واحد ، فصارت كالجاء منهما لفظاً ومعنى ... ونقصت الواو ... صورة الاتصال ... بخلاف الفاء... ونقصت ثمّ عنها من حيث إنّها كاملة مستقلة على حرف واحد ...⁽²⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (ولتكن) بكسر اللام على الأصل في قوله تعالى : ((وَلِتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)) [آل عمران : 104] ، وكانت قراءة الجمهور من القراء (ولتكن) بسكون اللام⁽³⁾ .

وأجاز الزجاج كلتا القراءتين ، ولكّنه فضّل القراءة بإسكان لام الأمر على تحريكها بالكسر ، فذكر أنّ اللام مسكّنة ، وأصلها مكسورة ، ولتكن منكم " ولكن الكسرة حذفت ؛ لأنّ الواو صارت مع الكلمة كحرف واحد ، وألّزمت الحذف ، وإن قرئت ولتكن - بالكسر - فجيّد على الأصل ، ولكن التخفيف أجود وأكثر في كلام العرب"⁽⁴⁾ .

(1) ينظر شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم : 265 ، جامع الدروس العربية : 293 ، النحو القرآني قواعد وشواهد : 46 .

(2) الإيضاح في شرح المفصل : 272 / 2 .

(3) ينظر البحر المحيط : 23/3 ، تفسير أبي السعود : 528/1 ، روح المعاني : 21/4 .

(4) معاني القرآن وإعرابه : 451/1 .

وقال أبو جعفر النحاس: "ولتكن ... أمر ، والأصل : وَلِتَكُنْ ، حذف الكسرة لثقلها وحذفت الضمة من النون للجزم ، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين"⁽¹⁾ .

وبين الطوسي أنّ اللام في (ولتكن) لام الأمر ، وإنما سكنت مع الواو ، ولم يكن لام الإضافة ؛ لأنّ تسكين لام الأمر يؤذن بعملها أنّه الجزم ، وليس كذلك لام الإضافة ، ولم يسكن مع ثم ؛ لأنّ (ثم) كلمة مستقلة⁽²⁾ .

وشارك عيسى بن عمر في قراءة (ولتكن) بكسر الهمزة الحسن البصري ، والزهيري ، وأبو عبد الرحمن ، وأبو حيوة ، وكذلك قرأوا لام الأمر في جميع القرآن⁽³⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر بكسر اللام (فليؤمن) و (فليكفر) في قوله تعالى : ((وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا)) [الكهف : 29] ، وقد شارك عيسى بن عمر في القراءة بالكسر الحسن ، والزهيري ، وأبو حيوة ، وقرأ جمهور القراء بسكون اللام فيهما ، هكذا : فليؤمن و فليكفر⁽⁴⁾ .

ونكر النحويون أنّ اللام العاملة للجزم هي اللام الموضوعية للطلب ، وحركتها الكسرة ، وقبيلة سليم تفتحها ، وإسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها ، نحو : قوله تعالى : ((فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي)) [البقرة : 186] ، وقد تسكن بعد (ثم) نحو : قوله تعالى : ((ثُمَّ لِيَقْضُوا)) [الحج : 29] ، في قراءة الكوفيين⁽⁵⁾ .

وكسر اللام حملاً على مقابل عملها وهو الجرّ ، وقيل أصلها السكون مشاكلة لعملها ؛ كما فعل في باء الجرّ ، لكن منع من سكونها الابتداء بها ، فكسرت ، وفتحها لغة - حكاها

(1) إعراب القرآن : 398/1 .

(2) ينظر التبيان في تفسير القرآن : 548/2 .

(3) ينظر : المحرر الوجيز ، لأبن عطية : 309 / 2 ، الدر المصون : 339/3 .

(4) ينظر المحرر الوجيز : 513/3 ، البحر المحيط : 115/6 ، مغني اللبيب : 217/3 .

(5) ينظر الجنى الداني : 111 ، مغني اللبيب : 217/3 ، ينظر موسوعة معاني الحروف العربية ، للدكتور علي جاسم : 166 .

الفراء عن بني سليم ، وقيد النقل عن الفراء بأن فتحها إذا كان بعدها مفتوحًا ، وعلى هذا لا تفتح في نحو : لِتَكْرُمَ زَيْدًا⁽¹⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (فليضمه) بكسر اللام ، والكسر هو المشهور في لغة العرب ، وهو الأصل في قوله تعالى : ((فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)) [البقرة : 185] ، وقرأ الجمهور (فليضمه) بسكون اللام⁽²⁾ .

وشارك عيسى بن عمر في قراءة لام الأمر بالكسر الحسن ، والزهري ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، وأبو حيوة⁽³⁾ ، وكذلك رويت هذه القراءة عن الإمام علي (عليه السلام)⁽⁴⁾ .

وذكر أبو جعفر النحاس أن الحسن البصري كان يكسر لام الأمر سواء أكانت مبتدأة أم كان قبلها شيء ، وهو الأصل ، ومن قرأ بإسكان لام الأمر إنما يحذف الكسرة ؛ لأنها ثقيلة⁽⁵⁾ .

وبين القرطبي في كلامه عن قوله تعالى (فليضمه) أن قراءة العامة بجزم اللام ، وقرأ الحسن والأعرج بكسر اللام ، وهي لام الأمر ، وحققها الكسر إذا أفردت ، فإذا وصلت بشيء ، ففيها وجهان : الجزم ، والكسر ، وإنما توصل بثلاثة أحرف : بالفاء ، كقوله : ((فَلْيَعْبُدُوا)) [قريش : 3] ، والواو كقوله : ((وَلْيُؤْفُوا)) [الحج : 29] ، وثُمَّ⁽⁶⁾ كقوله : ((ثُمَّ لِيُقْضُوا)) [الحج : 29] .

وذكر صاحب شرح التسهيل أن فتح لام الأمر لغة⁽⁷⁾ ، وذكر أبو حيان أن فتحها لهجة لبني سليم حكاها الفراء ، وذكر أن هؤلاء إنما يفتحون لام الأمر لفتحها الياء بعدها ، أي لسبب

(1) ينظر الجنى الداني : 122 ، المساعد على تسهيل الفوائد : 121/3 ، اللامات دراسة نحوية ، للدكتور عبد الهادي الفضلي : 69 .

(2) ينظر البحر المحيط : 48/2 ، أثر القراءات في الدراسات النحوية والصرفية ، لأحمد الغامدي : 73 .

(3) ينظر المحرر الوجيز : 1 / 444 .

(4) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 19 .

(5) ينظر إعراب القرآن : 1 / 288 .

(6) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 3 / 163 .

(7) ينظر شرح التسهيل : 4 / 57 .

صوتي ، وهو الإتياع الحركي⁽¹⁾ ، وقال : " وقرأ الجمهور بسكون اللام في (فَلْيَصْمَهُ) أجروا ذلك مجرى الفعل ، فخففوا ، وأصلها الكسر ، وقرأ عيسى الثقفي وكذلك قرأ لام الأمر في جميع القرآن نحو: فلكتب ، و ليملل بالكسر ، وكسر لام الأمر وهو مشهور لغة العرب"⁽²⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (فليكتب) و (وليملل) بكسر اللام ، وهو مشهور في لغة العرب ، في قوله تعالى : ((فليكتب وليملل الذي أحق و ليق الله ربه)) [البقرة : 282] ، وممن شاركه في ذلك أبو عبد الرحمن السلمي ، والحسن ، والزهري ، وأبو حيوة ، وقرأ جمهور القراء بسكون اللام⁽³⁾ ، وكذلك قرأ بهذه القراءة أيضاً عمرو بن عبيد ، ويحيى بن وثاب⁽⁴⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (ولنحمل) بكسر اللام في قوله تعالى : ((ولنحمل خطاياكم وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء إثمهم لكاذبون)) [العنكبوت : 12] ، ورويت قراءة كسر اللام عن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، وكذلك رويت عن الحسن البصري ، ونوح القارئ ، وابن محيصن ، وكانت قراءة جمهور القراء (ولنحمل) بسكون اللام⁽⁵⁾ .

وقال القراء في حديثه عن قوله تعالى (ولنحمل) أنه : " أمر فيه تأويل جزاء ، كما إن قوله تعالى : ((ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم)) [النمل : 18] نهي فيه تأويل الجزاء ، وهو كثير في كلام العرب"⁽⁶⁾ .

وذكر أبو جعفر النحاس أن القراءة بإسكان لام الأمر ، ويجوز أن تقرأ (ولتحمل) بكسر اللام ، وهو الأصل ، إلا أن الكسرة حذفست استخفافاً ، وهو أمر في تأويل الشرط والجزاء ، والمعنى : إن تتبعوا سبيلنا حملنا خطاياكم⁽¹⁾ .

(1) ينظر البحر المحيط : 48 / 2 .

(2) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(3) ينظر البحر المحيط : 360 / 2 ، الدر المصون : 653 / 2 .

(4) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 24 ، البحر المحيط : 360 / 2 .

(5) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 115 ، المحرر الوجيز : 630 / 6 ، البحر المحيط : 139 / 7 .

(6) معاني القرآن : 314 / 2 .

وأشار ابن عابدين إلى أنّ قوله تعالى (ولنحمل خطاياكم) ليس المراد منه الطلب حقيقةً ، وإنما المراد الخبر ، وعبر عنه بصيغة الطلب⁽²⁾ ، وإلى هذا الرأي ذهب السمين الحلبي⁽³⁾ .

7- القراءة باستعمال (لات) حرف جرّ :

يرى جمهور النحويين أنّ (لات) أداة تعمل عمل ليس ، ولا يذكر بعدها إلاّ أحد معموليها ، أي إمّا اسمها وإمّا خبرها ، والغالب أن يكون المحذوف هو اسمها المرفوع⁽⁴⁾ . وهي لا تعمل عند الفراء إلاّ في لفظ حين ، وذهب أبو علي الفارسي وجماعة من النحويين إلى أنّها تعمل في لفظ الحين ومما جاء بمعناه⁽⁵⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر قوله تعالى : (ولاتِ حِينَ) بفتح التاء ، وجرّ النون من لفظ الحين في قوله تعالى : (كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ) [ص : 3] ، وكذلك روي عنه أنّه قرأ بكسر التاء وفتح النون هكذا (ولاتِ حِينَ) ، وروى عنه أيضاً أنّه قرأ الآية هكذا : (ولاتِ حِينُ) بفتح التاء وضم النون على إعمال (لات) عمل ليس ، وروي عنه قراءة رابعة في الآية ، وهي كسر التاء وجرّ النون ، ، هكذا : (ولاتِ حِينِ) ، وقرأ جمهور القراء (ولاتِ حِينَ) بفتح التاء ونصب النون على إعمالها عمل ليس ، واسمها محذوف ، والتقدير : لاتِ الحِينُ حِينَ مَنَاصٍ⁽⁶⁾ .

وقد وصف سيبويه القراءة بفتح التاء وضم النون في هذه الآية الكريمة بأنها قليلة في الاستعمال ، وذكر أنّ بعضهم قرأ (ولاتِ حِينُ مَنَاصٍ) وهي قليلة ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي [من الكامل] :

(1) ينظر إعراب القرآن : 249/3 .

(2) ينظر الفوائد العجيبة : 25 .

(3) ينظر الدر المصون : 12/9 .

(4) ينظر مغني اللبيب : 361 /3 .

(5) ينظر ارتشاف الضرب : 1211/3 .

(6) ينظر البحر المحيط : 367-368 /7 ، معجم القراءات القرآنية ، للدكتور عبد اللطيف الخطيب : 77-76/8 .

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

جعلها بمنزلة ليس ، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع⁽¹⁾ .

وخرّجوا قراءة الجمهور بفتح التاء ونصب النون على أنّ (لات) عملت عمل ليس ، واسمها محذوف ، والتقدير : ولات الحين حين مناص ، وعلى رأي الأخفش أنّ (لات) عملت عمل إنّ ، فتتصب الاسم ، والخبر محذوف ، وقال عن قراءة عيسى بفتح التاء ورفع النون ما نصه : " ورفع بعضهم (ولات حين مناص) ، فجعله في قوله مثل ليس ، كأنه قال ليس أحد ، وأضمر الخبر⁽²⁾ .

وتحدث الرضي عن مجيء الاسم بعد (لات) منصوبًا ومرفوعًا ، فقال: "فإذا وليها (حين) فنصبه أكثر من رفعه ، ويكون اسمها محذوفًا ، و (حين) خبرها ، أي : لات الحين حين مناص ، وتعمل عمل ليس لمشابهتها له ... ولا يمتنع دعوى كون (لا) هي (لا) التبرئة ، ويقويه لزوم تكثير ما أضيف (حين) إليه ، فإذا انتصب (حين) بعدها فالخبر محذوف ، كما في (لا حول ولا قوة إلا بالله) ، وإذا ارتفع ، فالاسم محذوف ، أي : لات حين مناص ، كما في (لا عليك)⁽³⁾ .

وعرض الفراء قراءة عيسى بفتح التاء وخفض النون ، وذهب إلى أنّ (لات) هنا حرف جرّ ، يُجرُّ به الزمان ، فلفظ (حين) بعدها مجرور بها ، إذ قال : " وقوله : فنادوا ولات حين مناص ، يقول : ليس بحين فرار ، ومن العرب من يضيف (لات) فيخفض ، أنشدوني [من الكامل]:

نَدِمَ الْبِغَاءُ وَلَا تِ سَاعَةً مَنَدِمَ وَالْبِغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ⁽⁴⁾ .

(1) الكتاب : 58/1 .

(2) معاني القرآن : 492 / 1 .

(3) شرح الرضي على الكافية : 197/2 .

(4) معاني القرآن : 398/2 .

وردّ ابن هشام رأيه، وذهب إلى أنّ التقدير : حينَ مناصهم ، ثم نزل قطع المضاف إليه من مناصٍ منزلة قطعه من (حين) ؛ لاتّحاد المضاف والمضاف إليه ، أو هو على تقدير (من) الاستغراقية⁽¹⁾ .

وتحدث الطبري عن قراءة عيسى بن عمر بجر لفظ (الحين) ، فقال : " أمّا الجر فهي قراءة عيسى بن عمر ، فقيل : إته جعل (لاتّ) حرف جرّ ، كقول أبي زبيدة الطائي [من الخفيف] :

طلبوا صلحًا ولاتّ أوانٍ فأجبنا أن ليس حينَ بقاءٍ .

فجرّ أوان ، وأضمر الحينَ ، وأضاف إلى (أوان) ؛ لأنّ (لاتّ) لا تكون إلّا مع الحينِ ... وقال بعض نحويي الكوفة : من العرب من يضيف (لاتّ) فيخفض بها"⁽²⁾ .

وقال الزجاج : " ويجوز لاتّ حينُ مناصٍ ، والرفع جيد ، وقد أجازوا الحَفْضُ ؛ فقالوا : لاتّ حينِ أوانٍ ، وقال : فأما النصب فعلى أنّها عملت عمل ليس ، والمعنى : وليس الوقتُ حينَ مناصٍ ، ومن رفع بها جعل حين اسم ليس ، وأضمر الخبر على معنى ليس حينُ منجى لنا ، ومن خفض جعلها مبنية مكسورة لالتقاء الساكنين ، كما قالوا : قدلكَ ، فبنوه على الكسر"⁽³⁾ ، ومعناه حسبك .

وقال أبو جعفر النحاس : " روي (لاتّ أوانٍ) بالخفض ، وإثما يقع ما بعد (لاتّ) مرفوعًا ومنصوبًا ، وإن كان قد روي عن عيسى بن عمر أنّه قرأ (ولاتٍ حينٍ مناصٍ) بكسر التاء من (لاتّ) ، والنون من (حينٍ) ، فإن الثبت عنه أنّه قرأ (ولاتٍ حينٍ مناصٍ) ، فبنى (لاتّ) على الكسر ونصب (حينٍ) ، فأما (ولاتّ أوانٍ) ففيه تقديران : قال الأخفش : فيه مضمر ، أي : ولاتّ حينٍ أوانٍ ، قال أبو جعفر : وهذا القول بين الخطأ ،

(1) ينظر مغني اللبيب : 366-364/3 ، معجم القراءات ، للخطيب : 76 / 8 .

(2) تفسير الطبري : 15/2 .

(3) معاني القرآن وإعرابه : 320/4 .

والتقدير الآخر عن أبي إسحاق ، قال تقديره : ولاتٌ حينٌ أوأنا ، فحذف المضاف إليه ، فوجب ألا يُعَرَّب ، فكسره لالتقاء الساكنين ، وأنشد محمد بن يزيد (ولاتٌ أوأُن) بالرفع⁽¹⁾ .
وعدَّ ابن خالويه قراءة عيسى بن عمر بكسر التاء من (لات) والنون من (حين) من القراءات الشاذة⁽²⁾ .

وبيّن الزمخشري أنّ (لاتٌ) هي (لا) المشبهة بليس ، زيدت عليها تاء التأنيث ، و(حينٌ مَناصٍ) منصوب بها ، كأنك قلت : لا حينٌ مَناصٍ لهم ، وذكر أنّ الأَخْفَش الأوسط يرى أنّ ما ينتصب بعدها بفعل مضمر ، أي: ولا أرى حينٌ مَناصٍ ، ويرتفع بالابتداء ، أي : ولا حينٌ مَناصٍ كائنٌ لهم ، وعند الخليل وسيبويه أنّ النصب على : ولاتٌ الحينُ حينٌ مَناصٍ ، أي : وليس الحينُ حينٌ مَناصٍ ، والرفع على ولاتٌ حينٌ مَناصٍ حاصلًا لهم ، وأشار إلى أنّه قرئ (حين مَناصٍ) بالكسر ، و (لاتٌ) بكسر التاء على البناء كجبر ، وحمل الكسر في حين بأنّه ترك قطع المضاف إليه من (مَناصٍ) ؛ لأنّه أصله حين مَناصهم منزلة قطعه من حين⁽³⁾ .

وقال ابن عطية : " وقراءة الجمهور بفتح التاء من (لاتٌ) والنون من (حينٌ) ، ورُوي عن عيسى كسر التاء من (لاتٌ) ونصب النون من (حينٌ) ، ورُوي عنه أيضًا كسر النون منها ، وقرأ الناس : (ولاتٌ حينٌ) برفع النون على إضمار الخبر⁽⁴⁾ .

8- القراءة بـ (لا) نافية للجنس بدلًا من رفع ما بعدها :

تكون (لا) عاملة عمل (إنّ) ، إذا أُريد بها نفي الجنس على سبيل التصييص ، وتسمى حينئذٍ (لا) تبرئة ، وإنّما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضًا ، نحو قولك : لا صاحبٌ جودٍ

(1) إعراب القرآن : 3 / 453-54 .3

(2) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 130 .

(3) ينظر الكشاف : 5 / 241-242 .

(4) المحرر الوجيز : 7 / 322 .

ممقوت ، أو رافعاً نحو : (لا حسناً فعلُهُ مذمومٌ) ، أو ناصباً نحو : (لا طالعاً جبلاً حاضرٌ) ، وقد تكون (لا) المشبهة بـ (ليس) نافية للجنس ، فيصدق على خبرها أنه منصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس⁽¹⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (فلا خوف) بالفتح من غير تنوين على النصب بـ (لا) التي للجنس في قوله تعالى : ((قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)) [البقرة : 38] ، وشاركه في هذه القراءة الزهري ، ويعقوب ، والحسن ، وابن أبي إسحاق الحضرمي ، وابن محيصة ، وكانت قراءة الجمهور (فلاخوفاً) بالرفع والتنوين⁽²⁾ .

وذكر سيبويه أنّ ممّا لا يتغير عن حاله قبل أن تدخل عليه (لا) في قوله تعالى : (لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون) ، وقد تستعمل عاملة عمل ليس ، وليس ذلك بكثير في كلامهم⁽³⁾ . ويدخل في هذا الباب قول الراعي النميري⁽⁴⁾ [من البسيط] :

وما صرمتك حتى قلت مُعلنةً لا ناقةً لي في هذا ولا جملاً

والشاهد في البيت رفع ما بعد (لا) على الابتداء والخبر ، وذلك لتكررها ، ولو نصب على الأعمال لجاز ، والرفع أكثر⁽⁵⁾ .

(1) ينظر مغني اللبيب : 283/3 ، ابن النحوية وحاشيته على الكافية ، لحسن محمد : 187 /1 ، شرح تحفة الطلاب ، لأبن الهائم : 272 /1 .

(2) ينظر المحرر الوجيز : 192 /1 ، معجم القراءات القرآنية : 87 /1

(3) ينظر الكتاب : 295-296 .

(4) ديوان الراعي النميري : 193 .

(5) ينظر الكتاب ، الهامش رقم (3) : 295/2-296 .

وقال النخّاس : " قرأ عيسى بن عمر (فلا خوفَ عليهم) ، والاختيار عند النحويين الرفع والتنوين ؛ لأنّ الثاني معرفة لا يكون فيه إلاّ الرفع ، فاختراروا في الأول الرفع أيضًا ليكون الكلام على وجه واحد" (1) .

وذهب ابن عطية إلى أنّ (لا) هنا تعمل عمل (ليس) ، ولكنّه حذف التنوين تخفيفًا لكثرة الاستعمال⁽²⁾، وردّ هذا التخريج أبو حيان، وذهب إلى أنّ الأولى أن يكون مبتدأ⁽³⁾.

وبيّن ابن عطية أنّ قراءة عيسى بن عمر (فلا خوفَ) بالنصب على أنّ (لا) لنفي الجنس ، وخرج القراءتين: قراءة عيسى ، وقراءة الجمهور فقال : " ووجه أنّه أعمّ وأبلغ من رفع الخوف ، ووجه الرفع أنّه أعدل في اللفظ لينعطف المرفوع من قوله (هم يحزنون) على مرفوع ... " (4) .

وقال القرطبي : " قرأ عيسى بن عمر (فلا خوفَ) بفتح الفاء على التبرئة ، والاختيار عند النحويين الرفع والتنوين على الابتداء ؛ لأنّ الثاني معرفة ، لا يكون فيه إلاّ الرفع ، لأنّ (لا) لا تعمل في معرفة ، فاختراروا في الأول الرفع أيضًا ليكون الكلام من وجه واحد ، ويجوز أن تكون (لا) في قولك : فلا خوفٌ بمعنى ليس" (5) .

ونكر أبو حيان الأندلسي أنّ الجمهور قرأوا بالرفع والتنوين ، وعيسى الثقفي بالفتح في جميع القرآن ، ووجه قراءة الجمهور مراعاة الرفع في (ولا هم يحزنون) ، فرفعوا للتعادل ، ورأى أنّ الأولى أن يكون مرفوعًا بالابتداء لوجهين ، أحدهما : إعمال (لا) عمل ليس

(1) إعراب القرآن : 1 / 216 .

(2) ينظر المحرر الوجيز : 1 / 192 .

(3) ينظر البحر المحيط: 322/1 .

(4) المحرر الوجيز : 1 / 192 .

(5) الجامع لأحكام القرآن : 1 / 489 .

قليل جدًا ، والثاني : حصول التعادل بينهما ؛ إذ إنّ (لا) قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ ، ولم تعمل فيهما⁽¹⁾ .

وقال السمين : " وقرأ عيسى الثقفي (فلا خوف) مبنياً على الفتح ؛ لأنها (لا) التبرئة ، وهي أبلغ في النفي ، ولكنّ الناس رجّحوا قراءة الرفع ... لوجهين ، أحدهما : أنه عطف عليه ما لا يجوز فيه إلا الرفع ، وهو قوله : (ولا هم) لأنه معرفة ، و (لا) لا تعمل في المعارف ، فالأولى أن يُجعل المعطوف عليه كذلك لتتشاكل الجملتان"⁽²⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال) بالفتح من غير تنوين في قوله تعالى : ((فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)) [البقرة : 197] ، وقرأ أبو جعفر ، والحسن ، وجبله والكسائي كلاهما عن الفضل عن عاصم (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ) بالرفع والتنوين في الثلاثة⁽³⁾ .

وقال الفراء : " فالقراء على نصب ذلك كله بالتبرئة إلا مجاهدًا ، فإنه رفع الرفث والفسوق ، ونصب الجدال ، وكلّ ذلك جائز ، فمن نصب أتبع آخر أوله ، ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً فلأن التبرئة فيها وجهان : الرفع بالنون ، والنصب بحذف النون ، ولو تنصب الفسوق والجدال بالنون لجاز ذلك في غير القرآن"⁽⁴⁾ .

(1) ينظر البحر المحيط : 322 / 1 .

(2) الدر المصون : 304/1

(3) ينظر المحرر الوجيز : 482/1 ، البحر المحيط : 96/2 ، معجم القراءات ، للدكتور عبد اللطيف الخطيب : 271/1 .

(4) معاني القرآن : 120 / 1 .

وقد علّق الطبري على قراءة الرفع والتنوين ، فقال : " فأعجب القراءات في ذلك عندي قراءة من قرأ (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ) برفع (الرفث) و (الفسوق) وتنوينهما ، وفتح الجدال بغير تنوين"⁽¹⁾ .

فمن رفعهما ونونهما ، فإنّه جعل (لا) بمعنى (ليس) ، والخبر محذوف ، والتقدير : فليس فيه رفثٌ ولا فسوق⁽²⁾ .

وذكر أبو جعفر النّحاس أنّ خبر الابتداء محمول على المعنى ، أي : فلا يكنُ فيه رفثٌ، و(لا) في قوله (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ في الحج) على التبرئة ، وقرأ يزيد بن القعقاع (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ في الحجّ) ، فجعل (لا) بمعنى (ليس) ويجوز الرفع على الابتداء ، وقال أبو عمرو: المعنى فلا يكن فيه رفثٌ إلاّ أنّه نصب (ولا جدالٌ في الحجّ) ، وقطعه من الأول ؛ لأنّ معناه عنده أنّه قد زال الشكّ في أنّ الحج في ذي الحجّة ، ويجوز(فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالعطف على الموضع⁽³⁾ .

ووجّه مكي بن أبي طالب القراءتين في الآية القرآنية (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بقوله " من نصب فعلى التبرئة ، مثل قوله تعالى : ((لا ريبَ فيه)) [البقرة : 2] ، ومن رفع جعل (لا) بمعنى ليس ، وخبر ليس محذوف ، أي : ليس رفثٌ فيه⁽⁴⁾ .

وذهب ابن غلبون إلى أنّ من نصب : (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) لم يجز أن يبتدئ بقوله : (ولا جدالٌ) ؛ لأنّه متعلق بما قبله من الاسمين المفتوحين بالعطف عليهما ، وأمّا من رفع قوله : (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) فله تقديران ، أحدهما ، أن يرفع الاسمين بالابتداء دون (لا) ، فعلى هذا الوجه لا يبتدئ بقوله : (ولا جدالٌ) ؛ لأنّ (لا) مع (جدالٌ) في موضع

(1) تفسير الطبري : 492/3 .

(2) ينظر شرح الهداية ، لأبي العباس المهداوي : 194/1 .

(3) ينظر إعراب القرآن : 295 /1 .

(4) ينظر مشكل إعراب القرآن : 89/1 .

الرفع ، فهو متعلق بالاسمين المرفوعين قبله بالعطف عليهما ، وقوله (في الحج) خبر عن الاسماء الثلاثة⁽¹⁾ .

وقال الطوسي : " قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو (فلا رفث ولا فسوق) بالرفع ، (ولا جدال) بالنصب ، والباقون بالنصب فيهنّ ، تقدير الآية : أشهرُ الحجّ أشهرٌ معلوماتٍ ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه"⁽²⁾ .

وذكر الزمخشري أنّه قرئ المنفيات الثلاث بالنصب وبالرفع ، وقرأ أبو عمرو وابن كثير الأولين بالرفع ، والآخر بالنصب ؛ لأنّهما حملا الأولين على معنى النهي ، كأنّه قيل : فلا يكونن رفثاً ولا فسوقاً ، ، والثالث : على معنى الإخبار بانتفاء الجدال ، كأنّه قيل : ولا شكّ ولا خلاف في الحج⁽³⁾ .

وقد رفض ابن عطية قول مَنْ قال : إنّ (لا) بمنزلة ليس في نصب الخبر ، وذهب إلى أنّهما والاسم في موضع الابتداء يطلبان الخبر، و (في الحج) هو الخبر في قراءة كلّها بالرفع ، وفي قراءة كلها بالنصب⁽⁴⁾ .

ويرى الطبرسي أنّ حجة عيسى بن عمر في فتحه الكلمات (رفث وفسق وجدال) أنّها أشدّ مطابقة للمعنى المقصود ؛ لأنّه إذا فتح ، فقد نفى جميع الرفث والفسوق ، كما أنّه إذا قال : (لا ريب) ، فقد نفى جميع هذا الجنس ، فإذا رفع فكأنّ النفي لواحد منه ، وآية ذلك أنّ سيبويه يرى أنّه إذا قال : لا غلامٌ عندك ولا جارية ، فهو جواب مَنْ سأل ، فقال : أغلامٌ عندك أم جارية ؟ فالفتح أولى ؛ لأنّ النفي قد عمّ والمعنى عليه ، وحجّة مَنْ رفع أنّه يعلم من الفحوى أنّه ليس المنفي رفثاً واحداً ، ولكنّه جميع ضروبه ، وأنّ النفي قد يقع فيه الواحد موقع الجميع، وإنّ يُبين في الاسم مع لا ، نحو : ما رجلٌ في الدار⁽⁵⁾ .

(1) ينظر التذكرة في القراءات الثمان : 267/2 .

(2) التبيان في تفسير القرآن : 162/2 .

(3) ينظر الكشاف : 407/1 .

(4) ينظر المحرر الوجيز : 483 /1 .

(5) ينظر مجمع البيان : 36/2 .

ووضّح القرطبي أنّهم قرأوا (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالرفع والتنوين فيهما ، وكذلك قرأهما بالنصب بغير تنوين ، وأجمعوا على الفتح في : (ولا جدال) ، وهو يُقوي قراءة النصب فيما قبله ؛ لأنّ المقصود النفي العام من الرفث والفسوق والجدال ، وليكون الكلام على نظام واحدٍ في عموم المنفي كلّهُ ، وعلى النصب أكثر القراء (1) .

وذكر أبو حيان أنّ من رفع الثلاثة جعل (لا) غير عاملة ، ورفع ما بعدها بالابتداء ، والخبر عن الجميع في قوله (في الحج) ، ويجوز أن يكون خبراً عن المبتدأ الأول ، وحذف خبر الثاني والثالث؛ لأنّ في الكلام ما يدلّ عليه ، ولا يجوز أن يكون خبراً عن الثاني ، ويكون قد حذف خبر الأول و الثالث لقبح هذا التركيب والفصل ، وقيل : ويجوز أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس) ، فيكون (في الحج) في موضع نصب ، وهذا الوجه جزم به ابن عطية ، فقال : و (لا) في معنى ليس في قراءة الرفع ، وذهب إلى أنّ هذا الذي جوّزه ، وجزم به ابن عطية ضعيف ؛ لأنّ اعمال (ليس) قليل جداً (2) .

9- القراءة بتشديد الميم في (لما) بدلاً من تخفيفها :

قرأ عيسى بن عمر (وإنّ كلّ ذلك لما) بتشديد الميم ، وعلى هذه القراءة : إنّ نافية ، ولما بمعنى (إلا) ، وذلك في قوله تعالى : ((وَزُحْرَفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ)) [الزخرف : 35] ، وشارك عيسى بن عمر في هذه القراءة الحسن ، وطلحة ، والاعمش ، وعاصم ، وحمزة ، وابن عامر في رواية ابن عمار ، وابن جمار ، وهشام برواية المشاركة ، وكذلك كانت قراءة أكثر المغاربة ، والداني عن أبي حسن والشطوي عن أبي جعفر (3) .

وقرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان ، والحلواني وابن عباد عن هشام ، ونافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، والكسائي ، ويعقوب ، وخلف (لما) بفتح اللام وتخفيف الميم ، وهي مخففة

(1) ينظر الجامع لأحكام القرآن : 324/3

(2) ينظر البحر المحيط : 96/2 .

(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 411/4 ، البحر المحيط : 16/8 ، النشر في القراءات العشر : 291/2 ، معجم القراءات ، للخطيب : 374-373/8 .

من الثقيلة ، وما : ههنا زائدة ، والمعنى : لَمَتَاع ، وقرأ : أبو رجاء ، وأبو حيوة (لِمَا) بكسر اللام، أي للذي⁽¹⁾ .

وقرأ الجمهور (لِمَا) بفتح اللام وتخفيف الميم ، وهي المخففة من الثقيلة ، واللام الفارقة بين الايجاب والنفي ، و(ما) زائدة ، و(متاع) خبر كل⁽²⁾ .

أما تخريج قراءة أبي رجاء وأبي حيوة فعلى أن (ما) موصولة ، والعائد محذوف ، تقديره للذي هو متاع ، كقوله تعالى: ((تمامًا على الذي أحسن)) [الأنعام : 154] ؛ إذ التقدير: على الذي هو أحسن، و(إن) على هذا التخريج هي المخففة من الثقيلة ، وكلّ مبتدأ وخبره في المجرور ، أي : وإنّ كلّ ذلك لكائن ، أو لمستقر الذي هو متاع ، ومن حيث هي مخففة من الثقيلة ، كان الإتيان باللام هو الوجه ، فكأنّ يكون التركيب لكما متاعٌ ، ولكنه قد تحذف هذه اللام إذا دلّ المعنى على أنّ (إن) هي المخففة من الثقيلة ، ومن ثمّ قد لا يجدوا حاجة لذكر اللام الفارقة⁽³⁾ .

وبين أبو الفتح ابن جني أنّ (ما) هنا "بمنزلة الذي ، والعائد إليها من صلتها محذوف ، وتقديره : وإنّ كلّ ذلك هو متاع الحياة الدنيا ، فكأنّه قال : وإنّ كلّ ذلك لما يتمتع به من أحوال الدنيا ، فجاز حذف هذا الضمير على انفصاله جوازاً قصداً لا مستحسناً"⁽⁴⁾ .

ومن خفف (لِمَا) جعل (إن) مخففة من الثقيلة ، وهو قول البصريين ، واسمها (كلّ)، لكن (لِمَا) خففت ونقص وزنها عن وزن الفعل ، وارتفع ما بعدها بالابتداء على أصله ، ويجوز أن يكون اسم (إن) مضمراً ، وهي هاء محذوفة ، و (كل) رفع بالابتداء وما بعدها خبر (إن) ، والجملة خبر (إن) ، و(إن) عند الكوفيين بمعنى (ما) ، و (لِمَا) عندهم

(1) ينظر المحتسب : 255 / 2 ، المحرر الوجيز : 54/5 .

(2) ينظر البحر المحيط : 16 / 8 ، الدر المصون : 586/9 .

(3) ينظر البحر المحيط : 16/8 ، الدر المصون : 586/9 .

(4) المحتسب : 255/2 .

بمعنى (إلاً) في قراءة من شدد (لماً) ، ومن خَفَّف الميم في (لما) ، ف (ما) عنده زائدة ، واللام داخلة على متاع ، وقيل (ما) نكرة ، و (متاع) بدل من (ما)⁽¹⁾ .

وخرَج الزجاج قراءة (لماً) بالتشديد بأن معناها : وما كلُّ ذلك إلا متاعُ الحياة الدنيا ، وقال عن القراءة بتخفيف (لما) : إنَّ (ما) زائدة ، والمعنى لَمَتَاعُ⁽²⁾ .

ونكر ابن زرعة أنَّ مَنْ شَدَّد كانت (إنَّ) بمعنى (ما) النافية كالتي في قوله تعالى : ((إنَّ الكافرون إلا في عُرُورٍ)) [الملك : 20] ، و (لماً) بمعنى (إلا) ، " والمعنى : ما كلُّ ذلك إلا متاعُ الحياة الدنيا ، وَمَنْ خَفَّف جعل (ما) صلَّة ، والمعنى وإنَّ كلَّ ذلك لمتاعُ الحياة الدنيا) و (إنَّ) الخفيفة من الثقيلة ، ولم تعمل (إنَّ) عمل الفعل حين خَفَّفت ؛ لزوال شبهها بالفعل من أجل التخفيف"⁽³⁾ .

وقال الطوسي : " من شَدَّد الميم جعل (لماً) بمعنى (إلا) ، ومن خَفَّف ... جعل (إن) المخففة من الثقيلة ، وأدخل اللام للفصل بين النفي والإيجاب ، كقوله : ((وَمَا وَجَدْنَا لأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)) [الأعراف : 102] ، وَمَنْ نصب بها مخففة ، فقال : إنَّ زيِّداً منطلقٌ استغنى عن اللام ؛ لأنَّ النافية لا ينتصب بعدها الاسم ، و (ما) زائدة ، والمعنى : وإنَّ كلَّ ذلك لمتاعُ الحياة"⁽⁴⁾ ، وبمثل هذا الكلام جاء عند الطبرسي ؛ إذ بيَّن أنَّ مَنْ شَدَّد (لماً) كانت (إن) عنده بمنزلة (ما) النافية ، والمعنى : ما كلُّ ذلك إلا متاعُ الحياة الدنيا ، ومن قرأ (لما) بالتخفيف ، فإنَّ (إنَّ) عنده المخففة من الثقيلة ، واللام فيها هي التي تدخل لتفصل بين النفي والإيجاب ، وَمَنْ نصب بها مخففة فقال : إنَّ

(1) ينظر مشكل إعراب القرآن : 283/2 .

(2) ينظر معاني القرآن وإعرابه : 411 / 4 .

(3) حجة القراءات : 649 - 650 .

(4) التبيان في تفسير القرآن : 195/9 .

زيدًا لمنطلق استغنى عن هذه اللام ؛ لأنّ النافية لا ينتصب بها بعدها اسم فلا يقع اللبس فيه ، والمعنى : وإنّ كلّ ذلك لمتاع الحياة الدنيا⁽¹⁾ .

10- القراءة باسم الاستفهام منصوبًا على الظرفية بدلًا من همزة الاستفهام وحرف الشرط الجازم :

قرأ عيسى بن عمر (إن) بهمزة مفتوحة وياء ساكنة ، وفتح النون ظرف مكان ، هكذا : أين⁽²⁾ ، في قوله تعالى : ((قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ)) [يس : 19] .

وقرأ جمهور القراء (أَيْنَ) الأولى همزة مفتوحة للاستفهام ، والهمزة الثانية مكسورة ، وهي همزة (إن) الشرطية الجازمة⁽³⁾ .

وقد ذكر القراء أنّ بعض القراء قرأوا (طائركم معكم أين ذكّرتم) و (ذكّرتم) يريد : طائركم معكم حيثما كنتم ، والطائر هاهنا : الأعمال والرزق " هو في أعناقكم ، ومن جعلها (أين) ، فينبغي له أن يخفف (ذكّرتم) ، وقد خفف أبو جعفر المدني (ذكّرتم) ، ولا أحفظ عنه أين⁽⁴⁾ .

ووجهوا قراءة عيسى بن عمر (أين ذكّرتم) بأنّ (أين) على هذه القراءة شرطية لا مكانية ، وجوابها محذوف ، والمعنى : أين جرى ذكركم فشؤمكم معه ، أو أين وجدتم وجدّ شؤمكم معكم⁽⁵⁾ .

(1) ينظر مجمع البيان : 70/9 .

(2) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس : 388/3 ، الجامع لأحكام القرآن : 427/17 .

(3) ينظر مختصر في شواذ القرآن : 125 .

(4) معاني القرآن : 374/2 .

(5) ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد : 342/5 .

وقال الطبري: " والقراءة التي لا نجيز القراءة بغيرها القراءة التي عليها قراءة الأمصار ، وهي دخول ألف الاستفهام على حرف الجزاء ، وتشديد الكاف ... لإجماع الحجة من القراءة عليه" (1) .

وقال أبو الفتح: " أمّا (أنْ ذُكِّرْتُمْ) فمنصوبة الموضع بقوله سبحانه (طائرُكُمْ معَكُمْ) ؛ وذلك أنّهم لما قالوا لهم : (إنّنا تطيّرنا بكم) أي : تشاءمنا ، قالوا جوابًا عن ذلك : بل (طائرُكُمْ معَكُمْ) ، أي: بل شؤمُكُمْ معَكُمْ (أنْ ذُكِّرْتُمْ) ، أمّا (أينَ ذُكِّرْتُمْ) فمعناه أينَ حَلَلْتُمْ ، وكنتم ووجدتم فذُكِّرْتُمْ ، فاكتفى بالمسبب الذي هو الذكر من السبب الذي هو الوجود ، و(أين) هنا شرط ، وجوابها محذوف لدلالة (طائرُكُمْ معَكُمْ) ، فكأنه قال : أين ذُكِّرْتُمْ ، أو أين وُجِدْتُمْ وُجِدَ شؤمُكُمْ معَكُمْ" (2) .

وشارك عيسى بن عمر في القراءة بـ (أين) أبو جعفر ، والحسن ، والأعمش ، وقتادة ، وعيسى الهمذاني (3) .

واختلف سيبويه ويونس فيما إذا اجتمع استفهام وشرط أيهما يُجاب ، فذهب سيبويه إلى إجابة الاستفهام ، أي : تقدير المستفهم عنه، وكأنه يستغنى به عن تقدير جواب الشرط ، والمعنى عليه: "أئن ذُكِّرْتُمْ وُوعِظْتُمْ بما فيه سعادتُكُمْ تتطيرون أو تتوعدون أو نحو ذلك ، ويقدر مضارع مرفوع ، وأن شئتم قدرت ماضيًا كتطيّرتُمْ" (4) .

وذهب يونس إلى إجابة الشرط ، "وكانه يستغني به عن إجابة الاستفهام ، والتقدير : أن ذُكِّرْتُمْ تتطيروا ، أو نحوه ممّا يدلّ عليه ما قبل ، ويقدر مضارع مجزوم ، وإن شئت قدرت ماضيًا مجزوم المحل" (5) .

(1) تفسير الطبري : 418/19 .

(2) المحتسب : 206/2 .

(3) ينظر إعراب القراءات الشواذ : 358 .

(4) الكتاب : 83 /3 ، روح المعاني : 224/22 .

(5) روح المعاني : 224 /22 .

فالتقدير عند سيبويه : (أَنْ ذُكِّرْتُمْ تَتَطَيَّرُونَ) ، وعند يونس (تطيِّروا) مجزوماً ، وجواب الشرط على القولين محذوف⁽¹⁾ .

11- القراءة بإدخال حرف الجر على (ما) الاستفهامية ، وعدم حذف ألفها :

إذا دخل حرف الجرّ على (ما) الاستفهامية يجب حذف ألفها في غير الوقف ، فنقول : لِمَ التواني ، و فيم الرضا بالهوان ، أمّا في الوقف فيجب حذف الألف ، والإتيان بهاء السكت ، فيقال : عمّه ، ولمه ، وفيمة⁽²⁾ .

وقرأ عيسى بن عمر (عمّ) بالألف هكذا : عمّا ، في قوله تعالى : ((عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)) [النبأ : 1] ، وكانت قراءة الجمهور بحذف الألف من (ما) الاستفهامية ، والحذف للتخفيف ، وقيل للفرق بين الاستفهام والخبر⁽³⁾ .

وقال الفراء : " وإذا كانت (ما) في موضع (أي) ، ثم وصلت بحرفٍ خافض نُقصت الألف من (ما) ليعرف الاستفهام من الخبر ، ومن ذلك قوله ((فِيمَ كُنْتُمْ)) [النساء : 97] ، و ((عمّ يتساءلون)) [النبأ : 1] ، وإن أتممتها فصواب ، وأنشدني المفضل [من البسيط] :

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سَرَاتِكُمْ أَهْلَ اللَوَاءِ ففِيمَا يَكْتُرُ القِيلُ

وأنشدني المفضل أيضاً [من الوافر] :

على ما قامَ يشْتُمُنَا لئِيمٍ كخنزيرٍ تمرَّغَ في رمادٍ⁽⁴⁾

(1) ينظر الدر المصون : 253 / 9 .

(2) ينظر مغني اللبيب : 19 / 4 ، النحو الوافي : 433 / 2 .

(3) ينظر المحتسب : 347 / 2 ، البحر المحيط : 402 / 8 ، مغني اللبيب : 21 / 4 ، فتح الباري ، لابن حجر العسقلاني : 689 / 8 ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع ، لجمال الدين الأندلسي : 217 .

(4) معاني القرآن : 292 / 2 .

وذكر الزجاج في كلامه عن قوله تعالى : (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) أنه إذا " وقفت على هذه الحروف وقفت بالهاء ، فقلت: لمه ، وبمه ؛ لأنّ الألف حذفت في هذه الأسماء التي للاستفهام خاصة فيجوز ذلك ، ولا يجوز ذلك في الموصلة ؛ لأنّ الألف فيهن ليست آخر الأسماء ، وإنما الألف وسط ، وحذفها ؛ لأنّ حروف الجرّ عوض منها ، فحذفت استخفافاً ؛ لأنّ الفتحة دالة عليها ، ولا يجوز إسكان هذه الحروف" (1) .

وتكتب (عمّا) إذا كانت صلة أو غير صلة موصولة للإدغام نحو قوله تعالى : ((قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُضْبِحَنَّ نَادِمِينَ)) [المؤمنون : 40] .

وشارك عيسى بن عمر عبد الله مسعود ، وعكرمة ، وأبي بن كعب في قراءة (عمّا) بإثبات الألف (2) ، وذكر الأخفش الأوسط أنّها لهجة ، وهي عند ابن هشام وغيره لغة نادرة (3) .

ووصف ابن جني قراءة عيسى (عمّا يتساءلون) بأنّها أضعف اللغتين ، أعني إثبات الألف في (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حروف الجرّ (4) .

وقال مكي : " ولا يجوز إثبات الألف إلا في الشعر ، كما لا يجوز حذف الألف إذا كانت (ما) خبراً" (5) ، نحو قوله تعالى : ((وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)) [البقرة : 74] .

وبيّن الزمخشري أنّ (عمّ) أصله (عمّا) ، أي إنه حرف جرّ دخل على (ما) الاستفهامية ، " وهو في قراءة عكرمة وعيسى بن عمر ... والاستعمال الكثير على الحذف ، والأصل قليل ، ومعنى هذا الاستفهام تفخيم الشأن... " (6) .

(1) معاني القرآن وإعرابه : 1 / 427 - 428 .

(2) ينظر البحر المحيط : 402 .

(3) ينظر مغني اللبيب : 21 / 4 .

(4) ينظر المحتسب : 2 / 347 .

(5) مشكل إعراب القرآن : 2 / 449 .

(6) الكشف : 6 / 293 .

وقرأ الجمهور (عمّ) بميم المشدّدة فقط ، وروي عن ابن كثير أنّه أوصل (عمّ) بالهاء ، وهي هاء السكت ، فأجرى الوصل مجرى الوقف⁽¹⁾ ، وقد علّق أبو حيان الأندلسي على هذه القراءة ، أي قراءة (عمّه) بقوله : " أجرى الوصل مجرى الوقف ؛ لأنّ الأكثر في الوقف على ما الاستفهامية هو بالحاق هاء السكت "⁽²⁾ .

وعلّق الشهاب الخفاجي على قراءة عيسى ؛ فقال : " أصله عمّا ، فحذف الألف ، وقرئ به على الأصل في الشواذ ، وهو مخالف للاستعمال ، واختلفوا في الداعي له ، والعلل النحويّة حالها في الضعف معلوم "⁽³⁾ .

(1) ينظ فتح الباري : 8 / 689 .

(2) البحر المحيط : 8 / 204 .

(3) حاشية الشهاب : 9 / 377 .

الخاتمة

الخاتمة

لقد عرضت في هذه الدراسة ما يتعلق بالجانب النحوي في قراءة عيسى بن عمر، وقسمتها على ثلاثة فصول. وقد توصلت من دراستي الفصل الأول إلى أنّ عيسى بن عمر قرأ بعض الأسماء بالرفع على الابتداء، وجاءت في قراءة جمهور القراء بالنصب على الاشتغال، أو على أنّها توكيد معنوي

وثمة أسماء قرأها عيسى بالرفع على أنّها اسم كان أو إحدى أخواتها، وجاءت في قراءة الجمهور منصوبة على أنّها خبر كان أو إحدى أخواتها، وكذلك قرأ بعض الأسماء بالرفع على أنّها خبر لمبتدأ، وجاءت في قراءة الجمهور منصوبة على أنّها خبر مطلق، أو مفعول فيه، أو حال، أو بدل. وقد يقرأ بعض الأسماء بالرفع على أنّها خبر لمبتدأ، ويقرأها جمهور القراء بالجرّ على الإضافة أو البدل.

وروي عن عيسى كذلك أنّه قرأ بعض الأسماء بالرفع على الفاعلية بدلاً من نصبها على أنّها مفعول به، أو التمييز، وقرأ كذلك بعض الأسماء بالرفع على أنّها صفة بدلاً من الجرّ على الإضافة في قراءة الجمهور، وجاءت في قراءة عيسى بعض الأسماء بالرفع عطفاً على ما قبلها، وكانت بحسب رسم المصحف معطوفة على منصوب، أو منصوبة على المدح، أو مجرورة بالعطف على مجرور.

وتوصل البحث أيضاً إلى أنّ عيسى قرأ بعض الأسماء بالنصب، وقد جاءت في قراءة جمهور القراء مرفوعة على أنّها مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو نائب فاعل. وكذلك قرأ بعض الأسماء بالفتح من غير تنوين على أنّها اسم (لا) النافية للجنس، وجاءت في قراءة الجمهور بالرفع على أنّها عاملة عمل ليس، وقد يقرأ الاسم بالنصب، ويأتي في قراءة الجمهور ساكناً. وقد يقرأ بعض الأسماء بالنصب على إضمار فعل، وترسم بخط المصحف مجرورة بالعطف على ما قبلها. وتعامل مع الحروف المتقطعة على أنّها منصوبة بفعل

مضمر ، وجاءت في قراءة الجمهور حروفاً لا محل لها من الإعراب، وقرأ أيضاً بعض الأسماء بالنصب على الذمّ ، أو على المدح ، أو على الاشتغال ، أو الظرفية ، أو المصدر ، أو الاستثناء ، أو التأكيد ، أو العطف ، وكانت في قراءة الجمهور مرفوعة على أنّها مبتدأ ، أو خبر ، أو نعت ، أو بدل ، أو معطوفة ، أو يقرأها جمهور القراء مجرورة على أنّها مضاف إليه ، أو صفة .

وقد يقرأ عيسى الاسم مجروراً بالإضافة إلى ما بعده، أو يجزّه على أنّه نعت ، أو يجعله معطوفاً على ما قبله ، ويأتي في قراءة الجمهور مرفوعاً ، أو منصوباً، وقد يخرج عيسى عن قواعد النحو المألوف ؛ فيلجأ إلى صرف الاسم المجرور الذي آخره ألف تأنيث ممدودة.

واتضح لي من دراسة قراءة الأفعال الماضية في الفصل الثاني أنّه قرأ بعض الأفعال الماضية بصيغة المبني للمجهول بدلاً من صيغة المبني للمعلوم في قراءة الجمهور، وقد يحصل العكس ؛ فيقرأ الماضي بصيغة المبني للمعلوم بدلاً من صيغة المبني للمجهول.

وقرأ كذلك بعض الأفعال المتعدية غير متصلة بضمير النصب ، وكانت في قراءة الجمهور مسندة الى ضمير النصب ، وكذلك عامل بعض الأفعال معاملة الفعل اللازم ، وجاءت في قراءة الجمهور أفعالاً متعدية ، وقرأ بعض الأفعال بصيغة الماضي ، وجاءت في قراءة جمهور القراء بصيغة اسم الفاعل أو المصدر، وقرأ فاعل فعل الذم اسماً ظاهراً بدلاً من استعماله ضميراً مستتراً في قراءة الجمهور .

وكذلك قرأ الفعل الماضي على الخبر ، وجاء في قراءة الجمهور على صيغة التعجب ، وقرأ الفعل الماضي بإسناده إلى الضمير المفرد أو الفاعل المفرد بدلاً من إسناده إلى ضمير التثنية أو الجمع ، وقرأ كذلك فعل الشرط مضارعاً وفعل جواب الشرط ماضياً.

وتوصلت من دراسة الأفعال المضارعة في قراءة عيسى بن عمر إلى أنّه قرأ بعض الأفعال المضارعة بتاء الخطاب بدلاً من قراءة الجمهور بياء الغيبة ، وقد يحصل العكس

فيقرأ الفعل المضارع بياء الغيبة بدلاً من تاء الخطاب . وقرأ بعض الأفعال المضارعة بياء الغيبة بدلاً من نون العظمة في قراءة الجمهور ، وكذلك قرأ بنون العظمة بدلاً من تاء الخطاب في قراءة الجمهور ، وقرأ أيضاً بإسناد المضارع إلى الضمير المفرد ، وكانت قراءة الجمهور بإسناد الفعل إلى ضمير الجمع،

وقرأ أيضاً الفعل المضارع بالتاء على التأنيث بدلاً من قراءة الجمهور بالياء على التذكير، وقرأ الفعل المضارع مشتقاً من الرباعي ، على حين كان بخط المصحف مشتقاً من فعل خماسي.

ولاحظت أيضاً أنّ عيسى قرأ بعض الأفعال المضارعة بالبناء للمجهول بدلاً من قراءة الجمهور على البناء للفاعل ، وقد يحصل العكس فيقرأ الفعل المضارع على البناء للفاعل بدلاً من قراءته على البناء للمفعول.

وقرأ عيسى بعض الأفعال المضارعة بالرفع ، وجاءت في قراءة الجمهور منصوبة ، وقد يحصل العكس ؛ فيقرأ الفعل بالنصب على حين أنّ جمهور القراء يقرؤونه بالرفع .

وكذلك قرأ عيسى بعض الأفعال المضارعة مجزومة على حين قرأها جمهور القراء بالنصب، وقد يكون الفعل مجزوماً في كلتا القراءتين ، غير أنّ اشتقاقه في قراءة عيسى يختلف عن اشتقاقه في قراءة الجمهور.

وتبيّن لي من دراسة الفصل الثالث (الأدوات) أنّ عيسى قرأ بكسر همزة (إنّ) المشدّدة في بعض المواضع ، وبفتحةا في مواضع أخرى على العكس من قراءة الجمهور، وكذلك قرأ همزة (أنّ) بالفتح وإسكان النون ، وقرأها جمهور القراء بالكسر، وقرأ أيضاً همزة (أنّ) بالتخفيف على حين جعلها جمهور القراء مشدّدة .

وكانت قراءته بتشديد النون في (لكنّ) بدلاً من تخفيفها بحسب رسم المصحف، واعتاد عيسى أن يكسر لام الأمر بعد الواو بدلاً من إسكانها في قراءة الجمهور .

واستعمل (لات) في قراءته على أنها حرف جر ، على حين تعامل معها جمهور القراء على أنها أداة تعمل عمل (ليس) ، وقرأ عيسى بجعل (لا) نافية للجنس ، وتعامل معها جمهور القراء على أنها نافية مهملة .

وقرأ أيضاً بتشديد الميم في (لَمَّا) بدلاً من تخفيفها في قراءة الجمهور ، وجعل همزة الاستفهام وحرف الشرط الجازم بحسب رسم المصحف اسم استفهام منصوب على الظرفية ، وكان لا يرى من ضيرٍ من إدخال حرف الجر على (ما) الاستفهامية وعدم حذف ألفها ، وجاءت قراءة الجمهور على القاعدة المشهورة التي اتفق عليها النحويون ؛ فحذفوا ألف (ما) الاستفهامية للتخفيف .

روافد البحث

روافد البحث

* القرآن الكريم.

-إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع، لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت 665هـ)، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، ط1، نشر دار الكتب 2002م.

-ابن النحويّة وحاشيته على كافية ابن الحاجب (ت718هـ) ، تحقيق حسن محمد عبد الرحمن أحمد ، ط1، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى 1988م.

-اتّحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدميّاطي (ت1117هـ)، تحقيق أنس مهرة، ط1 ، نشر دار الكتب العلمية، لبنان، 1998م.

-الإتقان في علوم القرآن ، للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، نشر مجمع الملك فهد، المملكة العربية السعودية 1426هـ.

-أثر الدليل العقلي في التوجيه النحوي للقراءات ، ادريس ريمي، إشراف الدكتور لخضر بلخير، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، جامعة الحاج لخضر باتنة 2018م.

-أثر الشواهد الاستعمالية في توجيه القراءات القرآنية الشاذة في كتاب المحتسب لابن جني، ساجدة مرهي، إشراف الدكتور عادل الباقعين ، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2014م.

- أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية، أحمد محمد أبو عريش الغامدي، إشراف الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شبلي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1989م.
- احتجاج الزمخشري بالقراءات في تفسير الكشاف، لعلي الكيلاني، إشراف الدكتور ميلود ميلاد الصغير، كلية الآداب والعلوم، جامعة المرقب، 2008م.
- الأحكام النحويّة والقراءات القرآنيّة، لعلي محمد نوري، إشراف الدكتور محمد ابراهيم البناء، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1990م.
- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ)، تحقيق محمد الدالي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1981م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، 1988م.
- إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، لأبي العز محمد بن الحسين بن بندار الواسطي القلانسي (ت521هـ)، تحقيق عمر حمدان الكبيسي، إشراف الدكتور رزاق الطويل، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1403هـ.
- الأزھية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي، (ت415هـ)، تحقيق عبد المعين الملوحي، ط2، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م.
- الاستكمال، لأبي الطيب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون (ت389هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري، ط1، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1991م.
- أسرار النحو، لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت940هـ) تحقيق أحمد حسن حامد، ط2، دار الفكر، القاهرة، 2002م.

- الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي(ت 911هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985م.
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط3 ،مؤسسة الرسالة، بيروت،1996م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه (ت370هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، ط1، مطبعة المدني ، السعودية 1992م.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق محمود السيد أحمد عزوز، ط1،عالم الكتب، بيروت، 1996م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت338هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، ط2 ،مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1985م.
- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، ط2 ، دار الفكر، العتبة الكاظمية المقدسة، 1993م.
- اللاقتضاب في شرح أدب الكتاب ،لأبي محمد عبد الله البطلوسي (ت 521هـ)، تحقيق مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، دار الكتب، القاهرة، 1996م.
- اللاقتضاء في القراءات السبع المشهورة، لأبي الطاهر اسماعيل بن خلف (ت455هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم ضامن ، ط1 ،دار نينوى ، دمشق ،2005م.
- الألفاظ والأساليب ، لمحمد شوقي أمين ومصطفى حجازي، ط1،مجمع اللغة العربية ، مصر 1976 م .
- الإمام محمد الطاهر ابن عاشور ومنهجه في توجيه القراءات من خلال تفسيره التحرير والتنوير، لمحمد سعيد القرني ،إشراف الدكتور محمد ولد سيدي، كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى ،1427هـ.

- الإنشاء في أصول الأداء ، لأبي الأصبع السماتي المعروف بابن الطحان (ت561هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح ضامن ، ط1 ، مكتبة الصحابة ، الشارقة ، 2007م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت577هـ) ، ط4 ، مطبعة السعادة ، المكتبة التجارية الكبرى ، 1961م .
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط1 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1431هـ .
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي (ت377هـ) ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، ط1 ، كلية الآداب ، جامعة الرياض 1969م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت646هـ) ، تحقيق الدكتور موسى بناي العلي ، ط1 ، مطبعة العاني ، وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ، 1982م .
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت337هـ) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ط2 ، دار النفائس ، بيروت ، 1973م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) ، تحقيق أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، ط1 ، دار الكتب ، بيروت ، 1993م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي (ت688هـ) ، تحقيق عياد بن عبد النبي ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1986م .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات بن الأنباري (ت577هـ) ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980م .

- التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه، لسليمان يوسف، إشراف الدكتور مصطفى محمد الفكي ، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية ، 1997م.
- التبصرة في القراءات السبع ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن القيرواني مختار القيسي القرطبي (ت 437هـ)، تحقيق محمد غيث الندوي ، ط1 ، الدار السلفية، الهند، 1982م.
- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق علي محمد الجاوي ، طباعة عيسى البابي الحلبي، مصر، 1976م.
- التبيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ)، تحقيق أحمد حبيب العاملي، ط1 ، دار إحياء التراث، لبنان 1412هـ.
- تحرير النشر (كتاب إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة)، للعلامة الشيخ مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الازميري (ت1155هـ)، تحقيق خالد حسن أبو الجود ، ط1 ، دار أضواء السلف، الرياض، 2007م.
- التحرير والتنوير، للشيخ محمد بن الطاهر ابن عاشور (ت1393هـ)، الدار التونسية، تونس، 1884م.
- التذكرة في القراءات الثمان ، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم غلبون الحلبي (ت399هـ)، تحقيق أيمن رشدي سويد ، ط1 ، جدة ، 1991م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق حسن هنداوي، ط1، دار القلم ، دمشق 1998م.
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم) (ت982هـ)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض، من دون تاريخ.

- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ، لأبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي (ت 691هـ) ، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1998م.
- تفسير الدر المنثور في التفسير المأثور، لعبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) دار الفكر، بيروت ، 2011م.
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر للنشر والطباعة، مصر 1442هـ.
- تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر ، لعبدالله علي الملاحي ، المشرف الدكتور مروان أبو راس ، كلية أصول الدين ، الجامعة الإسلامية - غزة، 2002م.
- تفسير القرآن العظيم ، لأبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (ت 774هـ) ، تحقيق سامي بن محمد سلامة ، ط1 ، دار طيبة ،الرياض ، 1997م.
- تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه ،للشيخ محمد علي طه الدرّة (ت 1428هـ) ، ط1 ، دار ابن كثير ، دمشق ، 2008م.
- تفسير المظهري ، للقاضي محمد ثناء الله العثماني الحنفي المظهري النقشبندي (ت 1125هـ) ، تحقيق أحمد عز وعناية ، ط1 ، دار إحياء التراث ، بيروت ، 2004م.
- التفكير العلمي في النحو العربي ، للدكتور حسن خميس الملح ، ط1 ، دار الشروق ، الأردن ، 2002م.
- تقريب الطيبة ، إيهاب فكري ، ط1 ، المكتبة الإسلامية ، القاهرة ، 2006م.
- تقريب القرآن الى الأذهان ، للسيد محمد الحسيني الشيرازي ، ط1 ، دار العلوم ، بيروت ، 2003م.

- تقريب النشر في القراءات العشر ، للحافظ أبي الخير محمد بن الجزري (ت 833هـ) ، تحقيق الدكتور عادل ابراهيم رفاعي ، مجمع الملك فهد ، المدينة المنورة ، 1433هـ.
- التكملة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت 377هـ) ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، ط2 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1999م.
- التتوير في ما زاده النشر على الحرز والتيسير للأمة السبعة البدور ، لعبد العزيز المزيني ، إشراف الدكتور حسين العواجي ، كلية القرآن الكريم ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، 1427هـ.
- التوجيهات النحويّة للشواهد القرآنيّة في التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ، لحنين محمد أبو سمعان ، إشراف الدكتور محمود محمد العامودي ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية بغزة ، 2018م.
- التوجيهات النحويّة لقراءة أبي السّمّال العدوي (ت 160هـ) ، للدكتور عبد الله بن عويقل السلمي ، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية ، العدد(2) ، 1427هـ.
- التوجيهات النحويّة والبلاغية لقراءة نافع ، لعبد القادر تواتي ، إشراف الدكتور مصطفى أكرور ، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة الجزائر ، 2012م.
- التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الرازي في التفسير الكبير ، لخالد فهد مياس ، إشراف ارسلان بني ياسين ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 2005م.
- التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات القرآنيّة في تفسير الزمخشري ، لعبد الله سليمان ، إشراف الدكتور عبد الستار النعيمي ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2002م.
- التوجيه النحوي للقراءات القرآنيّة في تفسير أبي السعود ، لخالد الدهيسات ، إشراف الدكتور يحيى العبابنة ، عمادة الدراسات العليا ، جامعة مؤتة ، 2011م.

- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في معجم لسان العرب ، لبلال محمود أبو مطر ، إشراف الدكتور أنور عليان ، عمادة الدراسات العليا ، جامعة مؤتة ، 2008م.
- التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت444هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور خلف حمود الشغدلي ، ط1 ، دار الأندلس ، حائل ، 1435هـ.
- جامع الدروس العربية ، لمصطفى الغلاييني (ت1364هـ) ، تحقيق علي سليمان شبارة ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 2010م.
- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت671هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 2006م.
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1992م.
- حاشية الحفيد على التوضيح ، لشهاب الدين أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت835هـ) ، محمد فال الشيخ ، إشراف الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، 1996م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن مصطفى بن حسن الخضري (ت1345هـ) ، تحقيق يوسف الشيخ ، ط1 ، دار الفكر ، القاهرة ، 2003م.
- حاشية الشهاب (عناية القاضي وكفاية الرازي) ، للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت1069هـ) ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1997م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ) ، تحقيق إبراهيم شمس الدين سعد ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1997م .
- الحجّة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، النحوي (ت377هـ) ، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي محمد معوّض ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2007م .
- الحجّة في القراءات السبع ، لابن خالويه (ت370هـ) ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، ط3 ، دار الشروق ، بيروت ، 1979م .
- حجة القراءات ، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت403هـ) ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ط5 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1997م .
- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ) ، تحقيق بدر الدين قهوجي ، ط1 ، دار المأمون ، 1984م .
- الحذف والزيادة في القراءات القرآنية ، لمحمد الهواوشة ، إشراف الدكتور سيف الدين الفقراء ، عمادة الدراسات العليا ، جامعة مؤتة ، 2011م .
- الخلاف النحوي في المنصوبات ، لمنصور صالح محمد علي الوليدي ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2006م .
- الدرّ المصون في علم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد الخراط ، ط3 ، دار القلم ، دمشق 2011م .
- ديوان أبي دؤاد الإيادي، جمع وتحقيق أنوار محمود الصالحي ، والدكتور أحمد هاشم السامرائي ، ط1، دار العصماء ، دمشق 2010م .

- ديوان الراعي النميري ، لعبيد بن الحصين الراعي النميري (ت97هـ)، تحقيق راينهت فايرت ، ط1، دار النشر فرانكس شتاينر بفسبادن ، بيروت 1980م.
- ديوان المتنبي ، لأبي الطيب أحمد بن الحسين (ت354هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1983م.
- رد البهتان عن إعراب آيات القرآن الكريم ، للدكتور يوسف بن خلف بن محل العيساوي ، ط1 ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، 1431هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي (ت1270هـ) ، ط1، دار إحياء التراث العربي 1415هـ .
- الروضة النديّة شرح متن الجزرية ، لأبي الخير بن محمد الجزري (ت833هـ) ، ط1 ، من دون تاريخ .
- زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت597هـ) ، ط3 ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1984م.
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد (ت324هـ) ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، ط2 ، دار المعارف ، مصر 1980م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك الى ألفية ابن مالك) ، لعلي بن محمد الأشموني (ت929هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1955م.
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ) ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 2003م.

- شرح تحفة الطلاب ، للعلامة أحمد بن محمد الهائم (ت815هـ) ، تحقيق أحمد شيخ عبد اللطيف ، إشراف الدكتور حسن البهوتي والدكتور حسن الشاعر ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى 1993م.
- شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد عبد الله الطائي الجباني الأندلسي (ت672هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، ط1 ، دار هجر للطباعة والنشر ، الأردن ، 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح في النحو ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2000م.
- شرح جمل الزجاج ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ) ، قدم له ، ووضع حواشيه، وفهارسه فواز الشعار ، إشراف أميل بديع يعقوب ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1988م.
- شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الاستراباذي (ت686هـ) ، تحقيق يوسف حسن نمر ، ط2 ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1996م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، (ت761هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين ، ط1 ، دار الكوخ ، طهران ، 1382هـ.
- شرح الشواهد الشعرية في أممات الكتب النحوية ، لمحمد محمد حسن شراب ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 2007م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لجمال الدين بن مالك (ت672هـ) ، ط1 ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1977م.

- شرح الكافية الشافية ، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجباني الشافعي (ت672هـ) ، تحقيق علي محمد عوض وعادل عبد الموجود ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2000م.
- شرح الكافية في النحو ، للعلامة منصور بن فلاح اليمني (ت680 هـ) ، تحقيق نزار بن محمد بن حسين حميد الدين ، إشراف الدكتور محسن بن سالم العميري، ط1 ، جامعة أم القرى ، السعودية 1422 هـ .
- شرح كتاب الحدود ، لابن قاسم الأبيدي (ت920هـ) ، تحقيق الدكتور المتولي بن رمضان أحمد الدميري ، ط1 ، وكالة الشروق للطباعة والنشر ، المنصورة ، 1993م.
- شرح كتاب الحدود في النحو ، للإمام عبدالله بن أحمد الفاكهي النحوي (ت 972هـ) ، تحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2 ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1993م.
- شرح اللمع للأصفهاني ، لأبي الحسن بن الحسين الباقولي (ت543هـ) ، تحقيق الدكتور ابراهيم بن محمد أبو عبّاءة ، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، 1990م.
- شرح المفصل ، لابن يعيش (ت643 هـ) ، ط1، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، من دون تاريخ .
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، لأبي زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي (ت807 هـ) ، تحقيق الدكتورة فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت ، 1993م.
- شرح الهداية ، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي (ت440هـ) ، تحقيق الدكتور حازم سعيد حيدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، 1415هـ.
- شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف 1969م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لجمال الدين بن مالك الأندلسي (ت 672 هـ) ، تحقيق الدكتور طه محسن ، ط1 و ط2 ، مكتبة ابن تيمية ، 1405هـ.
- العقد النضيد في شرح القصيد ، للسمين الحلبي أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد (ت756هـ) ، تحقيق الدكتور ايمن رشدي ، ط1 ، دار النور ، جدة ، 2001م.
- العلاقات الإسنادية وتحولاتها في القراءات القرآنية ، لعلي محمد صالح الصرايرة ، إشراف الدكتور يحيى العبابنة ، عمادة الدراسات العليا ، جامعة مؤتة ، 2011م.
- العنوان في القراءات السبع ، لأبي الطاهر اسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي (ت455هـ) ، تحقيق الدكتور زهير زاهد ، والدكتور خليل العطية ، ط2 ، عالم الكتب ، 1405 هـ .
- عيسى بن عمر آراؤه اللغوية وقراءاته ، لصالح محمد علي أبو شارب ، إشراف الدكتور دريد حسن العبيدي ، كلية اللغة العربية وآدابها ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، 1432هـ.
- عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءته ، لصباح عباس السالم ، إشراف الدكتور مهدي المخزومي ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1974م.
- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار ، لأبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني العطار (ت569هـ) ، تحقيق الدكتور اشرف محمد فؤاد ، ط1 ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدة ، 1994م.
- الغاية في القراءات العشر ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ، (ت381هـ) ، تحقيق محمد غياث الجنباز ، ط1 ، دار الشواق ، الرياض ، 1985م.
- غاية المحصل في شرح المفصل ، لعبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (ت651هـ) ، تحقيق أسماء الحبيب ، 1425هـ.

- غاية النهاية في طبقات الفقهاء ، لابن الجزري (ت 833هـ) ، تصحيح برجستراسر ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1971م .
- غرائب القرآن و رغائب الفرقان ، للعلامة نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين النيسابوري (ت850هـ) ، تحقيق زكريا عميرات ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1996م .
- فتح الباري ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) ، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، المكتبة السلفية ، 1379هـ .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة ، دار الوفاء ، مصر 1992م .
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، للإمام سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل (ت 1204هـ) ، ط5 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2018م .
- الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للعلامة المنتجب الهمداني (ت 643هـ) ، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح ، ط1 ، مكتبة دار الزمان ، 2006م .
- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة ، لابن عابدين (ت 1252هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم الضامن ، ط1 ، دار الرائد العربي ، بيروت ، 1990م .
- القراءات السبع والاستشهاد بها ، لرقية محمد صالح الخزامي ، إشراف الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شبلي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، 1981م .

- القراءات الشاذة في الأمالي الشجرية ، لبهية الحناوي ، إشراف الدكتور حسانين ابراهيم ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة طيبة ، 2010م.
- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ، لعبد الفتاح القاضي ، (ت 1403هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1981م.
- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، للدكتور محمود أحمد الصغير ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، 1999م.
- القراءات القرآنيّة الشاذة في النصف الأول من القرآن الكريم دراسة نحويّة ، لداليا حسن موسى ، إشراف الدكتور أحمد ابراهيم الجدية، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية - غزة، 2007م.
- القراءات القرآنيّة في تفسير البحر المحيط ، لدعاء وائل تيسير ، إشراف الدكتور هارون كامل محمود الشرباتي ، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، جامعة الخليل ، 2015م.
- القراءات القرآنيّة ومستويات الدرس اللغوي ، لعمر بوبفار ، إشراف الدكتور أحمد جلايلي، كلية الآداب واللغات ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2013م.
- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصديق والخط ، لابن الحاجب (ت 646هـ) ، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، ط1 ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 2010م.
- الكافي في القراءات السبع ، لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي الأندلسي (ت476هـ)، تحقيق سالم بن عزم الله بن محمد الزهراني ، إشراف الدكتور محمد سيدي الحبيب ، كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى ، 1419هـ.

- كتاب سيويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط3 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1988م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي (ت377هـ) ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، ط1، مكتبة الخانجي ، مصر 1988م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، ط1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 1998م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) ، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ، ط5 ، مؤسسة الرسالة ، 1997م.
- اللامات دراسة نحوية شاملة ، للدكتور عبد الهادي الفضلي ، ط1 ، دار القلم ، بيروت ، 1980م.
- اللغة العربيّة معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ، ط5 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2006م.
- المباحث الصرفيّة والنحويّة في كتاب الحماسة ذات الحواشي ، لفضل الله الراوندي (ت571هـ) ، أطروحة تقدم بها عباس علي إسماعيل الى مجلس كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة - جامعة كربلاء ، إشراف الدكتور سلام موجد خلخال ، 2015م.
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291هـ) ، شرح وتحقيق الدكتور عبد السلام محمد هارون ، ط2، دار المعارف مصر 1960م .
- المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم ، للدكتور أحمد الخراط ، مجمع الملك فهد ، 1426هـ .

- مجمع البيان في تفسير القرآن ، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت 548هـ) ، ط1 ، دار العلوم ، بيروت ، 2005م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق علي النجدي ناصيف ، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط2، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مصر 1994م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت546هـ) ، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، وعبد العال بن إبراهيم الشافعي ، ط2، الدوحة ، 2007م.
- المحلى (وجوه النصب) ، لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير البغدادي (ت 317هـ) ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، ط5 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ودار الأمل ، الأردن ، 1987م.
- مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه (ت370هـ) ، ط1، مكتبة المتنبى ، القاهرة 1998م .
- المخصص ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت 458هـ) ، ط1 ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق ، 1316هـ.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي النحوي (ت377هـ) ، تحقيق صلاح الدين عبد الله التيكاني ، مطبعة العاني ، بغداد 1983م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين بن عقيل (ت769هـ) ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، ط2 ، مكة المكرمة ، 2001م.
- المستنير في تخريج القراءات المتواترة ، لمحمد سالم محيسن (ت 1422هـ) ، ط5 ، دار محيسن ، القاهرة ، 2002م .

- مشكل إعراب القرآن ، لمكي ابن أبي طالب القيسي (ت437هـ) ، تحقيق ياسين محمد السواس ، ط2 ، دار المأمون ، دمشق 1987م.
- معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت215هـ) ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، ط1 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1990م.
- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) ، ط2 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1983م.
- معاني القرآن الكريم ، للإمام أبي جعفر النحاس (ت338هـ) ، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني ، ط1 ، مكة المكرمة ، 1988م.
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن سري (ت311هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي ، ط1 ، دار عالم الكتب ، بيروت ، 1988م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1988م.
- معجم القراءات القرآنية ، للدكتور عبداللطيف الخطيب ، ط1 ، دار سعد الدين ، دمشق ، 2002م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي ، ط1 ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ودار الفرقان - الأردن ، 1985م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف الخطيب ، ط1 ، التراث العربي ، الكويت ، 2000م.
- مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير ، لمحمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين عمر (ت604هـ) ، ط1 ، دار الفكر ، بيروت ، 1981م.

- المفتاح في اختلاف القراء السبعة ، لأبي القاسم عبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت 463هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، ط1 ، دار البشائر ، دمشق ، 2006م.
- مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري ، لأبي عمرو الداني (ت444هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، ط1 ، دار البشائر ، دمشق ، 2008م.
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، ط3 ، القاهرة ، 1994م.
- المكرّر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرّر من علماء ، لأبي حفص عمر بن قاسم بن محمد المصري الأنصاري المعروف بالنتشار ، تحقيق أحمد محمود عبد السميع ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001م.
- مواهب الرحمن في تفسير القرآن ، للسيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري ، ط5 ، مكتبة المهذب ، النجف ، 2010م.
- موسوعة معاني الحروف العربيّة ، للدكتور علي جاسم سلمان ، دار إسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2003م.
- موقف اللغويين من القراءات القرآنيّة الشاذة ، لمحمد السيد أحمد عزوز ، ط1 ، عالم الكتب ، بيروت ، 2001م.
- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي (ت581هـ) ، تحقيق الشيخ عادل حامد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوّض ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1992م.

- النحو العربي أحكام ومعانٍ ، للدكتور محمد فاضل السامرائي ، ط1 ، دار ابن كثير ، بيروت ، 2014م.
- النحو العربي في مجالس ثعلب ، للدكتور أحمد عبد اللطيف الليثي ، كلية دار العلوم ، القاهرة ، 1991م.
- النحو القرآني قواعد وشواهد ، للدكتور جميل أحمد ظفر ، ط2 ، مكتبة الملك فهد ، مكة المكرمة ، 1418هـ.
- نحو اللغة العربيّة ، للدكتور محمد أسعد النادري ، ط2 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1997م.
- النحو الوافي ، للدكتور عباس حسن ، ط3 ، دار المعارف ، مصر 1427هـ .
- النحويون والقرآن ، للدكتور خليل بنيان الحسون ، ط1 ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان، 2002م .
- النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت833هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت 2016م .
- همع الهوامع في شرح الجوامع ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998م.
- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ، لعبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت1402هـ) ، ط4 ، مكتبة السوداني ، جدّة ، 1992

Abstract

In this study, I dealt with the grammatical aspect of Issa bin Omar's reading, and divided it into three chapters. As for the first chapter, one of the conclusions I reached is that Issa bin Omar recited some of the names with the nominative in the beginning, and in the reading of the majority of the readers it came with accusations of work, or as a moral assertion

There are names that Jesus recited with the nominative as a name for Kaan, or one of her sisters, and it came in the audience's reading as saying that it was a news for Kaan or one of her sisters, and he also recited some of the names with the nominative.

However, it is a predicate for a subject, and it came in the reading of the audience denoting that it was a predicate, an absolute object, an object in it, an adverb, or an alternative. Some of the names may be read with the nominative as a predicate of a subject, and the majority of the readers read them by dragging on the addition or substitution

It was also narrated on the authority of Jesus that he recited some nouns with the nominative on the participle or instead of accusing them as the accusative, or the distinction, as he read some of the nouns with the nominative as an adjective instead of the preposition on the addition in the audience reading. Before it, it was, according to the drawing of the Qur'an, wrapped in a position, or erected on praise, or drawn with sympathy on a lowered one

The research also found that Jesus read some of the names with accusative, and it came in the reading of the audience of readers raised as a subject, a predicate, a subject, or a deputy subject. Likewise, he recited some of the nouns with the conquest without intending that they are a gender-negative noun, and it came in the public reading with the nominative as an action verb that is not

And Issa bin Omar read the name with the opening without intending instead of the nominative on the beginning or the name (no) working



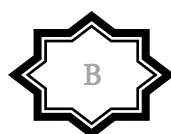
Abstract

An action that is not, and he may recite some nouns with accusative accusative verbs, and draw in the scriptures of the Qur'an drawn with sympathy for what precedes them. And he dealt with the intermittent letters as being erected with an implied verb, and in the audience's reading came letters that have no place in the parsing, as he read some nouns with accusative accusation, or praise, or preoccupation, circumstantial, infinitive, exception, or emphasis, or Kindness, and in the reading of the audience it was raised as a subject, or a predicate, or an epithet, or a substitute, or an adverb, or it was read by the majority of the readers as a subjunctive, or an adjective. Jesus may recite the name as a subjunctive in addition to what follows it, or drag it as an epithet, or make it dependent on what precedes it, and it comes in the reading of the audience as raised, or accusative, and Jesus may depart from the rules of the usual grammar; He resorts to disbursing the last name of a thousand elongated feminine

It became clear to me from studying the reading of the past tenses in the second chapter that he read some of the past tenses in the passive form instead of the active voice in the public reading, and the opposite may happen; The past is read in the active voice instead of the passive form

He also read some transitive verbs that are not connected to the accusative pronoun, and in the audience reading they were based on the accusative pronoun, as well as treating some verbs as the necessary verb, and in the audience reading came a transitive verb, and he read some verbs in the past tense, and they came in the reading of the audience in the form of the subject or infinitive And the subject of the defamation verb read an apparent noun instead of using a hidden pronoun in the audience reading

He also read the past verb on the news, and it came in the audience reading in the form of exclamation, and he read the past verb with its attribution to the singular pronoun or the singular subject instead of assigning it to the dual pronoun, or the plural, as he read the verb of the condition present and the verb answer the condition in the past, and he read by attributing the past verb to Subject instead of assigning it to the plural



And I concluded from studying the present verbs in the reading of Isa bin Omar that he read some of the present verbs in Ta' Al-Khattab instead of the audience reading the P'a Al-Ghaybah, and the opposite may happen so that he reads the present verb P'a Al-Ghaybah instead of the Ta'a discourse, and he read some of the present tense verbs in the Ghiba instead of the Noun of greatness in the audience's reading. And he also read the sons of grandeur instead of the ta' al-Khattab in the audience reading, and he also read by attributing the present to the singular pronoun, and the audience reading was by attributing the verb to the plural pronoun

He also read the present tense verb with ta' on feminine instead of reading the audience with ya' on remembrance, and he read the present verb derived from the quatrain, while it was in the script of the Qur'an derived from a five-factor

I also noticed that Jesus read some of the present tense verbs with the construction of the passive instead of the audience reading on the construction of the subject, and the opposite may happen, so he reads the present verb on the construction of the subject instead of reading it on the construction of the subject

Jesus recited some of the verbs with the nominative, and the recitation of the masses came to be mentioned, and the opposite may happen; The verb is read by accusative while the majority of the readers read it with accusative

And Jesus recited some of the present tense verbs with accusative while the majority of grammarians read them with accusative, and the verb may be affirmative in both readings, but its derivation in the reading of Jesus differs from its derivation in the public reading

And it became clear to me from the study of the third chapter (The Tools) that Jesus recited the hamzah (In) with the stress in some places, and in other places, in contrast to the recitation of the masses, and he also read the hamza (An) with the conquest and the Iskan Noun, and the majority of the readers read it with the fraction, and he also read the hamza (that) by reducing it while the audience of readers made it tight



Abstract

His reading was by emphasizing the nun in (but) instead of reducing it according to the drawing of the Qur'an, and neglecting (but) if it was reduced and obligatory, and Jesus used to break the lam of the matter after the waw instead of housing it in the audience reading

And he used (lat) in his reading as a preposition, while the majority of readers dealt with it as a tool that does the work of (not), and Jesus read by making (no) to deny gender, and the majority of readers deal with it as neglected

He also read by emphasizing the meme in (Lama) instead of reducing it in the audience reading, and made the interrogative hamza and the letter of the firm condition according to the drawing of the Qur'an an interrogative name set on the adverb, and he did not see who was harmed by inserting the preposition on the interrogative (what) and not deleting its thousand, and came a reading The audience is based on the well-known rule agreed upon by the grammarians; They deleted a thousand (what) interrogative to reduce





Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Karbala / College of Islamic Sciences
Arabic Language Department

Grammatical guidance In Reading Eissa Ben Omar (d.149 AH)

This is a thesis submitted by the student

Muslim jawad kadhim

to the Council of the College of Islamic Sciences, which is part of the requirements of
obtaining the Master's degree in the language and literature of the Quran

Supervised by

Professor Dr. Abbas Ali Ismaeil

1443 A.H

2022 Julay